

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم الاقتصادية      التخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

الهندسة المالية و دورها في ادارة المخاطر في البنوك  
دراسة حالة بنك PNB PARIBA

تحت إشراف :  
عمر براهيم

من إعداد الطالب :  
ياسين مغالط

أعضاء اللجنة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	بن شني يوسف	أستاذ محاضر(أ)	جامعة مستغانم
مقررا	عمر براهيم	أستاذ مساعد(أ)	جامعة مستغانم
مناقشا	بوزيان العجال	أستاذ محاضر(أ)	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2019 / 2018

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



إلى من علمني النجاح والصبر .... إلى من علمني العطاء بدون انتظار...  
أبي .

إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه ... إلى من كان  
دعاؤها سرنجاعي وحنانها بلسم جراحي... أمي .

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة والكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى ملاكي في الحياة أينما كان .

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة وخارجها.

إلى الأستاذ المشرف عمربراهيمي ، إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا  
بالعلم والمعرفة .

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها ويعمل على تحقيقها، لا ينبغي بها إلا  
وجه الله ومنفعة الناس .

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع .



# شكر وتقدير

أرى لزاما علي تسجيل الشكر وإعلامه ونسبة الفضل لأصحابه،  
استجابة لما قيل :

علامة شكر المرء إعلان حمده فمن كتم المعروف منهم فما شكر  
فالشكر أولا لله عز وجل على أن هداني لسلوك طريق البحث والتشبهه  
بأهل العلم وإن كان بيني وبينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر أستاذي الكريم ومعلمي الفاضل المشرف على هذا  
البحث عمر براهيمى فقد كان حريصا على قراءة كل ما أكتب ثم يوجهني إلى  
ما يرى بأرق عبارة وألطف إشارة، فله مني وافر الثناء وخالص الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة وكل الزملاء وكل من قدم لي فائدة أو  
أعاني بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا وأن يجعل عملهم في ميزان  
حسناتهم.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	الفصل
I	البسمة	
II	شكر و عرفان	
III	الإهداء	
IV	فهرس المحتويات	
VIII	فهرس الجداول	
IX	فهرس الأشكال	
(أ-هـ)	المقدمة	
	الهندسة المالية و استراتيجياتها في تطوير الخدمات المالية	الأول

2	تمهيد	
3	<b>المبحث الأول: أساسيات الهندسة المالية</b>	
3	المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية	
3	الفرع الأول: تعريف الهندسة المالية	
5	الفرع الثاني: نشأة و تطور الهندسة المالية	
7	<b>المطلب الثاني: أسباب ظهور الهندسة المالية و انتشارها</b>	
7	الفرع الأول: أسباب ظهور الهندسة المالية	
10	الفرع الثاني: أهم العوامل التي ساهمت في انتشار الهندسة	
12	المالية	
14	<b>المطلب الثالث: أهمية الهندسة المالية</b>	
14	<b>المبحث الثاني: أدوات الهندسة المالية و استراتيجياتها</b>	
15	المطلب الأول: التوريق و المشتقات المالية	
20	الفرع الأول: مفهوم التوريق و أهميته	
21	الفرع الثاني: أنواع التوريق	
24	الفرع الثالث: مفهوم المشتقات المالية و خصائصها	
24	<b>المطلب الثاني: أنواع المشتقات المالية</b>	
25	الفرع الأول: عقود الخيارات	
26	الفرع الثاني: العقود المستقبلية و العقود الآجلة	
27	الفرع الثالث: عقود المبادلات.	
29	<b>المطلب الثالث: استراتيجيات التعامل بأدوات الهندسة المالية</b>	
31	الفرع الأول: استراتيجية المضاربة	
32	الفرع الثاني: استراتيجية التحوط و التحكيم	
32	<b>المبحث الثالث: آثار الهندسة المالية، فوائد و مخاطر</b>	
33	<b>أدواتها</b>	
34	المطلب الأول: آثار الهندسة المالية	
35	الفرع الأول: آثار الهندسة المالية على المؤسسات المالية	
36		

37	الفرع الثاني: آثار الهندسة المالية على السياسات المالية	
37	الفرع الثالث: آثار الهندسة المالية على نمو الدين	
39	الفرع الرابع: آثار الهندسة المالية على الأسواق المالية	
40	المطلب الثاني: فوائد و مخاطر أدوات الهندسة المالية	
40	الفرع الأول: فوائد أدوات الهندسة المالية	
42	الفرع الثاني: مخاطر أدوات الهندسة المالية	
43	المطلب الثالث: واقع و تحديات الهندسة المالية	
	الفرع الأول: واقع الهندسة المالية و آفاقها المستقبلية	
	الفرع الثاني: العوامل المحفزة لانتشار الهندسة المالية	
	خلاصة الفصل	
	<b>إدارة المخاطر البنكية</b>	الثاني
45	تمهيد	
46	<b>المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية</b>	
46	المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية و العوامل المؤثرة فيها	
46	الفرع الأول: مفهوم المخاطر البنكية	
47	الفرع الثاني: الجذور التاريخية لمخاطر البنكية	
48	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في المخاطر البنكية	
49	المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية	
49	الفرع الأول: المخاطر المالية	



56	الفرع الثاني: المخاطر الغير مالية	
56	المطلب الثالث: المخاطر في الأعمال البنكية	
58	الفرع الأول: مصادر المخاطر البنكية	
59	الفرع الثاني: البنك كمصدر للمخاطر	
59	المبحث الثاني: مبادئ القيام بعملية إدارة المخاطر	
61		
62	البنكية و أدواتها	
62	المطلب الأول: مكونات عملية إدارة المخاطر	
62		
64	الفرع الأول: ماهية إدارة المخاطر	
65	الفرع الثاني: خطوات إدارة المخاطر البنكية	
65		
68	الفرع الثالث: أهداف إدارة المخاطر البنكية	
75	المطلب الثاني: مبادئ و مسؤوليات القيام بعملية إدارة	
75		
75	المخاطر البنكية	
76	الفرع الأول: مبادئ إدارة المخاطر البنكية	
77		
77	الفرع الثاني: مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر البنكية	
78	المطلب الثالث: أدوات إدارة المخاطر البنكية	
80	الفرع الأول: طريقة النسب المالية	
80		
80	الفرع الثاني: معايير لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر البنكية	
80	المبحث الثالث: إدارة المخاطر البنكية باستعمال	
81		
83	المنتجات المالية	

	<p><b>المطلب الأول: إدارة مخاطر الإئتمان</b></p> <p>الفرع الأول: نشأة و إدارة مخاطر الإئتمان</p> <p>الفرع الثاني: وظائف إدارة مخاطر الإئتمان</p> <p><b>المطلب الثاني: إدارة مخاطر سعر الفائدة</b></p> <p>الفرع الأول: مستقبلات سعر الفائدة</p> <p>الفرع الثاني: خيارات سعر الفائدة</p> <p><b>المطلب الثالث: إدارة مخاطر سعر الصرف</b></p> <p>الفرع الأول: نقل مخاطر سعر الصرف</p> <p>الفرع الثاني: عقود المستقبل</p> <p>الفرع الثالث: تجارة المبادلات</p> <p>خلاصة الفصل</p>	
	<b>دراسة حالة البنك الفرنسي BNP PARIBAS</b>	الثالث
85	تمهيد	
86	<b>المبحث الأول: التعريف بالبنك محل الدراسة</b>	
86	<b>المطلب الأول: تعريف بنك BNP PARIBAS</b>	
89	الفرع الأول: نشأة البنك	
93	الفرع الثاني: البنك BNP PARIBAS و مساهميه	
94	<b>المطلب الثاني: نتائج نشاط بنك BNP PARIBAS</b>	
96	الفرع الأول: نتائج نشاط البنك خلال 2014	
99	الفرع الثاني: ميزانية البنك	
99	<b>المبحث الثاني: المخاطر التي يتعرض لها بنك BNP</b>	

99	<b>PARIBAS</b>	
103	المطلب الأول: مخاطر مالية	
105	الفرع الأول: خطر القرض	
105	الفرع الثاني: خطر السوق	
108	المطلب الثاني: مخاطر غير مالية	
109	الفرع الأول: خطر تشغيلي	
109	الفرع الثاني: العوامل التي تؤثر على ربحية البنك	
109	<b>المبحث الثالث: إدارة المخاطر لدى بنك BNP</b>	
110	<b>PARIBAS</b>	
111	المطلب الأول: جهاز إدارة المخاطر في بنك BNP PARIBAS	
111	الفرع الأول: أهداف جهاز إدارة المخاطر	
112	الفرع الثاني: تنظيم إدارة المخاطر في بنك BNP PARIBAS	
113	المطلب الثاني: أدوات إدارة مخاطر السوق لدى بنك BNP	
116	<b>PARIBAS</b>	
118	الفرع الأول: العناصر الأساسية المتأثرة بمخاطر السوق لدى	
122	البنك	
	الفرع الثاني: الأدوات المالية المستعملة من طرف البنك في إدارة	
	مخاطر السوق	
	المطلب الثالث: قياس فعالية إدارة مخاطر السوق باستعمال	
	عقود المشتقات	
	خلاصة الفصل	
	خاتمة	
	قائمة المراجع	

قائمة الأشكال

و الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
26	أوجه الإختلاف بين العقود الآجلة و العقود المستقبلية	-1) (1
96	نتائج البنك خلال سنة 2014 مقرنة بسنة 2013	-3) (1
99	تكلفة مخاطر القرض خلال سنة 2013 و 2014 لبنك BNP PARIBAS	-3) (2
104	مخاطر السوق لعام 2014 لبنك BNP PARIBAS	-3) (3
112	الأدوات المشتقة المستعملة من طرف بنك BNP PARIBAS	-3) (4
114	قيم المتغيرين (X) و (Y) من سنة 2007 إلى 2013	-3) (5
114	جدول نتائج برنامج SPSS <sub>v20</sub>	-3) (6

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	برنامج المبادلة بين الأطراف المتدخلة في عملية التوريق	(1-1)
25	أنواع الخيارات	(2-1)
28	أنواع المبادلات	(3-1)
54	أنواع المخاطر التشغيلية	(1-2)
57	مصادر المخاطر البنكية	(2-2)
58	البنك كمصدر للمخاطر	(3-2)
72	الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل	(4-2)
91	تكوين مساهمي بنك BNP PARIBAS في 31 ديسمبر 2014 على أساس حقوق التصويت	(1-3)
92	مقارنة سهم BNP PARIBAS مع مؤشرات أخرى خلال 2013	(2-3)
93	تطور التوزيعات (1998-2013)	(3-3)
101	توزيع الإلتزامات التجارية حسب القطاعات 2014	(4-3)
102	التوزيع الجغرافي للإلتزامات التجارية 2014	(5-3)
107	خسائر مرتبطة بالخطر التشغيلي لسنة 2014	(6-3)
107	خسائر مرتبطة بالخطر التشغيلي من سنة 2008 - 2014	(7-3)
110	جهاز إدارة المخاطر في بنك BNP PARIBAS	(8-3)

# المقدمة العامة

تعتبر الهندسة المالية عملية تطويرية من خلال الدور الذي تلعبه في تنشيط البورصات المالية العالمية، فهي تعمل على ابتكار أدوات مالية جديدة لأغراض التحوط، والمضاربة، والاستثمار، التي تدور جميعا حول إدارة المخاطر، ويقصد بهذه الأخيرة إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوب فيها أو المتوقعة، حيث إن وجود هذه الانحرافات قد يؤدي إلى الحد من مسعى المؤسسات المالية (وخاصة منها البنوك) إلى البقاء والنمو والاستقرار في نشاطها، وقد تنشأ المخاطر إما عن طريق التغيرات التي تحدث في الأسواق من خلال تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة... أو من خلال أعمال وعمليات مع الأطراف الخارجية... وإما أن تنشأ من خلال المؤسسة كحالات وجود أخطاء أو غش، وقد يؤدي ذلك إلى العصف بالكيان التنظيمي والاقتصادي، وقد حاول بعض المفكرين والدارسين تطوير أساليب وأدوات قد تساعد في التخفيض أو التقليل أو إنهاء هذه المخاطر، والتي تتمثل في أدوات الهندسة المالية والتي تبرز أهميتها من خلال إيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تتماشى مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية، وقد تبدو الهندسة المالية ضرورية مع التغيرات الجذرية الهائلة، التي تتمثل في تغير أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية إلى النمط الاقتصادي الحر، إلى جانب ترابط أسواق التمويل الدولية بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

إن هذا الوضع الحديث يفرض ضغوطا تنافسية حادة غير متكافئة بالنسبة للبنوك، وبالذات في أسواق التمويل والخدمات المصرفية والمالية، ويستدعي ذلك بالضرورة تطوير منتجات الهندسة المالية بحيث تكون مستحدثة وذلك لتضمن للبنوك قدرا من المرونة ونصيبيا سوقيا وافرا يساعدها على الاستمرار بفعالية.

### أولا: إشكالية البحث

مما سبق تتضح إشكالية الدراسة في التساؤل المحوري الآتي :

- ما دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر البنكية؟

وانطلاقا من التساؤل السابق يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الهدف من استعمال أدوات الهندسة المالية في البنوك؟

- ما المخاطر التي يتعرض لها بنك BNP PARIBAS؟

- ماهي الأدوات التي يستعملها البنك لإدارة هذه المخاطر؟



### ثانيا: فرضيات البحث

انطلاقا من التساؤلات الفرعية السابقة وإمكانية الإجابة عليها، فإن الدراسة تتطلب اختبار الفروض التالية:

- يهدف استعمال أدوات الهندسة المالية في البنوك إلى التقليل من المخاطر ؛
- BNP PARIBAS مجموعة بنكية عالمية تتعرض لعدة أنواع من المخاطر(خطر القرض، خطر السوق، خطر تشغيلي...)
- يستعمل بنك BNP PARIBAS أدوات مالية حديثة ومبتكرة لإدارة المخاطر .

### ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

- كان السبب نحو اختيار هذا الموضوع الرغبة في المعرفة والاطلاع على موضوعات الهندسة المالية، باعتبارها من أحدث المواضيع وأهمها في الوقت الحالي، مع تزايد أهمية البنوك من جهة، وتقادم المخاطر المرتبطة بها من جهة أخرى والتي من شأنها تهديد اقتصاديات دول وليس فقط بنك معين؛
- يعتبر هذا الموضوع حديثا، والدراسات فيه قليلة لصعوبته، وقلة العارفين به، على الأقل في محيطنا .

### رابعا: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يعالج احد المواضيع الحديثة نسبيا في مجال الهندسة المالية، باعتباره موضوع مطروح على طاولة البحث والاستقصاء، كما أن الابتكارات والإبداعات المالية التي تظهر من حين لآخر هي الوجه الحقيقي للهندسة المالية، كونها دائما تبحث عن هذه الابتكارات لإيجاد الحلول الجذرية للمخاطر والتهديدات التي تتعرض لها البنوك .

### خامسا: أهداف البحث

بناء على ما تقدم فإن هذا العمل يهدف أساسا إلى الكشف عن مختلف جوانب الهندسة المالية من جهة، والتعرف على واقع واطر إدارة المخاطر في البنوك من جهة أخرى،بالإضافة إلى الأهداف التالية :

\_ التطرق لمفهوم الهندسة المالية وتحديد أهميتها من خلال إبراز دور أدواتها في إدارة المخاطر المالية؛

\_ تسليط الضوء على إدارة المخاطر ومعرفة مدى تأثيرها على البنوك؛

\_ محاولة معرفة المخاطر التي يواجهها بنك BNP PARIBAS، والأدوات المستعملة لمواجهة هذه المخاطر.

### سادسا: المنهج المستخدم في البحث

تم إنجاز البحث اعتمادا على الإجراءات والاعتبارات المنهجية التي تستند إلى معالجة المشكلة البحثية، بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق وصف ظاهرة البحث وتشخيصها بغرض استيعاب عناصر الإطار النظري المرتبط بالهندسة المالية وإدارة المخاطر على مستوى البنوك، ثم حاولنا إسقاط ذلك على الواقع من خلال استعراض حالة تطبيقية ممثلة في حالة البنك الفرنسي BNP PARIBAS.

### سابعا: صعوبات البحث

\_ قلة المراجع التي تتعلق بالهندسة المالية؛

\_ قلة الدراسات السابقة؛

\_ عدم قدرة الجهاز المصرفي على تقديم معلومات حول الموضوع، نظرا لحدوثه، مما جعلنا نقوم بدراسة حالة بنك فرنسي.

### ثامنا: دراسات سابقة

1\_ بوعكاز نوال (2011) مذكرة ماجستير بعنوان: حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات للتغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، بجامعة سطيف، عالجت الموضوع من خلال تطرقها الى المفاهيم الخاصة بالهندسة المالية وتغطية المخاطر، ثم كيفية استعمال أدوات الهندسة المالية في تغطية المخاطر وإبراز دورها في تقاوم الأزمات بسبب التطبيق الخاطئ لأدواتها؛

2\_ بحث مقدم في إطار المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية العالمية بعنوان: المنتجات المشتقة، أدوات مستحدثة لتغطية المخاطر، بجامعة سطيف، 2009، حيث عالج موضوعه من خلال توضيح المفاهيم الغامضة للمشتقات المالية، وهي من أدوات الهندسة المالية بالدرجة الأولى، وكيفية استعمالها لتغطية المخاطر، وكيف تساهم في تقاومها وإحداث أزمات مالية، كانهيار صندوق التحوط الأمريكي سنة 1998، وانهيار بنك بارينجز الأمريكي سنة 1995 بسبب العقود الآجلة التي كان يتعامل بها في بورصة طوكيو؛

3\_ بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، للطالبة بن خرناجي أمينة، بعنوان: دور المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق (دراسة تحليلية للفترة 2009-2013) جامعة

برج بوعرييج، 2014، واشتملت الدراسة على جانبين أساسيين: الأول يتمثل في الإطار النظري للمشتقات المالية وإدارة مخاطر السوق، أما الثاني فهو عبارة عن دراسة تحليلية لدور المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق على مستوى الدول الصناعية العشر.

### تاسعا: هيكل الدراسة

لدراسة موضوع بحثنا دراسة وافية تناولنا الموضوع في ثلاثة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الهندسة المالية واستراتيجياتها في تطوير الخدمات المالية، وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أساسيات الهندسة المالية؛

المبحث الثاني: أدوات الهندسة المالية و استراتيجياتها؛

المبحث الثالث: أثار الهندسة المالية، فوائد ومخاطر أدواتها.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى إدارة المخاطر البنكية وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية؛

المبحث الثاني: مبادئ القيام بعملية إدارة المخاطر البنكية وأدواتها؛

المبحث الثالث: إدارة المخاطر البنكية باستعمال المنتجات المالية .

وأخيرا الفصل الثالث حيث تناولنا فيه دراسة حالة البنك الفرنسي BNP PARIBAS وقسمناه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالبنك محل الدراسة؛

المبحث الثاني: المخاطر التي يتعرض لها بنك BNP PARIBAS؛

المبحث الثالث: إدارة المخاطر لدى بنك BNP PARIBAS.

# الفصل الأول

---

الهندسة المالية واستراتيجياتها  
في تطوير الخدمات المالية

**تمهيد**

تميز الاقتصاد العالمي بتذبذب مستمر بفعل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في بعض الدول إلى جانب التغيرات التي قد تحدث في احد القطاعات الاقتصادية أوفي شركة معينة في قطاع مهام، حيث ترتب على ذلك زيادة هامش المخاطرة المحيطة بالاستثمار، كل هذه التغيرات والمخاطر أدت إلى ضرورة البحث عن أدوات ومنتجات مالية جديدة تقدم حلول فعالة تساعد منشآت الاعمال في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تخطط لها، وأهم ما توصل إليه المهندسون الماليون الهندسة المالية، والتي ظهرت لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها تلك المنشآت.

نذكر من بين المنتجات المالية المبتكرة من قبل المهندسين الماليين أسلوب التمويل بالهامش وأسلوب البيع على المكشوف، والأوراق المالية المستخدمة المطورة من الأوراق المالية التقليدية، وصناديق الاستثمار، وأهم تلك المنتجات والتي سنتناولها في هذا الفصل هي عقود المشتقات المالية بأنواعها المختلفة والتوريق.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول إجلاء الغموض عن الهندسة المالية من خلال مايلي:

- أساسيات الهندسة المالية؛
- أدوات الهندسة المالية واستراتيجياتها؛
- آثار الهندسة المالية، فوائد ومخاطر أدواتها.

**المبحث الأول: أساسيات الهندسة المالية**

تعتبر الهندسة المالية مصدرا من مصادر الإبداع والابتكار الذي تحتاج إليه المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها وبخاصة منها البنوك، ومن أجل تلبية الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للعملاء، الأمر الذي يضمن لها بقائها واستمرارية نشاطها في ظل بيئة تسودها التنافسية.

**المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية**

تعتبر الهندسة المالية مصدرا لإبداع و ابتكار أدوات مالية وحلول خلاقة لمشاكل التمويل في البنوك.

### الفرع الأول: مفهوم الهندسة المالية

نعرض في النقاط التالية مختلف التعاريف المتعلقة بمصطلح الهندسة المالية:

الهندسة المالية (*Financial Engineering*) هي مفهوم قديم قدم التعاملات المالية لكنه يبدو حديثا من حيث المصطلح والتخصص، إن معظم تعاريف الهندسة المالية مستخلصة من جهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات، أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية، لهذا نجد اختلاف تعريفات هذا المصطلح بحسب الزاوية التي يمكن النظر فيها.

أ. من وجهة نظر الأسواق المالية: إن مصطلح الهندسة المالية يستعمل لوصف تحليل البيانات المحصلة من السوق المالية بطريقة علمية. يأخذ مثل هذا التحليل عادة شكل الخوارزميات الرياضية أو النماذج المالية. وتستخدم الهندسة المالية كثيرا في السوق المالية، خاصة في تجارة العملات، تسعير الخيارات ويسمح استعمال أدوات وتقنيات الهندسة المالية للمهندسين الماليين من فهم أفضل لسوق المالية، وبالتالي فهم أفضل من طرف المتعاملين في السوق. ويعتبر هذا مهما جدا بالنسبة للمتعاملين.<sup>1</sup>

ب. من وجهة نظر الإدارة المالية بالمؤسسات: إن مفهوم الهندسة المالية يتضح أكثر من خلال العملية الكمية التحليلية المصممة لتحسين العمليات المالية للمؤسسة، وذلك من خلال استخدام النماذج الكمية والبرامج التقنية حيث تتضمن مجموعة النشاطات التالية:

❖ تعظيم قيمة المؤسسة؛

❖ التفاوض حول التمويل والتحوط في الصفقات التي تنعكس مباشرة على قيمة ضريبة الشركة أخذ بعين

الاعتبار المخاطر التنظيمية والسياسية؛

<sup>1</sup>عبد الكريم أحمد قندوز، "الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي"، بحث مقدم في إطار مؤتمر حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد العالمي، جامعة الكويت، يومي 15-16 ديسمبر 2010، ص:2.

❖ تنظيم صفقات المبيعات بشكل يراعي مصالح كل من الزبون والشركة؛

❖ تنظيم صفقات الشراء بشكل يوازن مصالح كل من المورد والشركة.<sup>1</sup>

ج. **التعريف الشامل للهندسة المالية:** عرفت الهندسة المالية على انها: "عملية التصميم والتطوير لأدوات

وآليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل".

والتعريف المقدم يشير إلى أن الهندسة المالية تتضمن 3 أنواع من الأنشطة:

1. ابتكار أدوات جديدة مثل بطاقات الائتمان؛

2. ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف كعمليات التبادل التجاري من خلال الشبكة

العالمية والتجارة الالكترونية؛<sup>2</sup>

3. ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية.

والابتكار المقصود ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لابد أن يكون هذا الاختلاف متميز إلى درجة

تحقيقية لمستوى أفضل من الكفاءة والمثالية ويعني أن تكون الأداة التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع

الأدوات السائدة تحقيقه.

بينما عرف "صاحب موسوعة المشتقات" الهندسة المالية:

أنها عملية خلق منتجات مالية جديدة، ويشار إليها أحيانا بالهندسة المالية وهو الابتكار الذي أدى إلى

تحسين فرص إدارة المخاطر.

### الفرع الثاني: نشأة الهندسة المالية وتطورها

في بداية الثمانينات بدأت وول ستريت الاستعانة ببعض الأكاديميين من ذوي الشهرة الذائعة من أمثال

<sup>1</sup>محب خلة توفيق، "الهندسة المالية الإطار النظري و التطبيقي لأنشطة التمويل و الإستثمار"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص:79.

<sup>2</sup>خالد محمد نصار، اليات تنشيط سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص: 103

Richard Roll وكذا Fisker Balack لتطوير منتجات أسواق المال وكلما زادت هذه المنتجات تعقيدا كلما

زاد الاستعانة بالأكاديميين كانوا حائزين على درجات علمية متقدمة في العلوم، حتى أنه أطلق عليهم

Scientiste Rocket ومن المثير أن وول ستريت كانت تحاول أن تعبت بالعالم بابتكارات رياضية ولكنها

عديمة الفائدة ومع ارتفاع كفاءة السوق لم يعد الخداع ممكنا في المدى الطويل وفي منتصف الثمانينات

أخذت هذه العملية اسما أكثر استساعة وهو الهندسة المالية وقد ساهمت العديد من العوامل في نمو الهندسة

المالية، و بينما كانت المخاطرة دائما حاضرة، فإن تقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف زاد زيادة محسوسة

في السنوات الأخيرة.<sup>1</sup>

ويؤكد صاحب موسوعة المشتقات أن وول ستريت قد استعادت كثيرا من البحوث التي تقوم بها المؤسسات

الأكاديمية، وان تطور الحاسب الشخصي قد أدى دورا خطيرا في تقدم مجال الهندسة المالية وعلى الرغم من

أن المهندسين الماليين يعملون غالبا في مؤسسات مالية إلا أن ممارسة الهندسة المالية ليست ذو جانب واحد

وذلك أن مؤسسة مالية قد تطور منتجا جديدا ولكن عليها أن تبيع هذا المنتج لعملائها وهؤلاء العملاء إما

شركات، أو صناديق استثمار، أو مؤسسات حكومية. ولكي يقوم هؤلاء العملاء بتقييم هذا المنتج توطئة

لشركائه، فيجب أن يكون لديهم أفراد ذو مهارة في الهندسة المالية.<sup>1</sup>

أنشئ الاتحاد الدولي للمهندسين الماليين في عام 1992م للارتقاء بصناعة الهندسة المالية، وأصبح هذا

الاتحاد يضم نحو 2000 عضو من شتى أنحاء العالم.<sup>2</sup> ويمكن تلخيص العوامل المساهمة في تطور مفهوم

الهندسة المالية فيما شهدته الأسواق المالية العالمية من تطورات في مجالات الابتكار المالية فيما يلي:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 104.  
<sup>1</sup> سمير عبد الحميد رضوان، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها"، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص ص: 91-93  
<sup>2</sup> زكريا خلف الله، "دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2014، ص: 43.



❖ اتساع وتعدد أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال، وقد أدى ذلك إلى زيادة سيولة السوق، وإتاحة

مزيد من التوصيل عن طريق جذب مستثمرين جدد وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل؛

❖ إيجاد أدوات إدارة المخاطر والتي تمكن من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقاً لتفضيلات المستثمرين

للمخاطرة؛

❖ تطوير أدوات المراجعة بين الأسواق، بما يحسن التكاليف ويزيد العائد والانفتاح على الأسواق العالمية<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أسباب ظهور وانتشار الهندسة المالية:

إن التطور المذهل والسريع في نفسية المعلومات وثورة الاتصالات والتحول من اقتصاديات تعمل على كثافة

العمل إلى اقتصاديات تعتمد على كثافة المعرفة ترك بصماته على أساليب التمويل للحكومات والشركات

وعلى تمويل المصرفي الذي ركن طويلاً إلى التقليد، وعزف عن تطوير، مكتفياً بما قدمته المنظومة المالية

المصرفية من أدوات تقليدية لم تعد تستجيب ولا تتلاءم مع متغيرات العصر والتطور المذهل في تقنية

المعلومات ما ساعد على ظهور الهندسة المالية وانتشارها. ويتضح لنا ذلك من خلال التطرق إلى النقاط

التالية:

### الفرع الأول: أسباب ظهور الهندسة المالية

تعددت النظريات حول أسباب وجود ونشوء الابتكار المالي الذي هو أساس الهندسة المالية، لكن يمكن

تلخيصها في أنها استجابة لقيود تعيق الأهداف الاقتصادية، كالريح، السيولة، وتقليل المخاطرة.

فالحاجة لتجاوز هذه القيود من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية هي التي تدفع المتعاملين للابتكار والاختراع

كما هو شأن النشاط البشري في سائر أوجه الحياة الإنسانية.

حيث توجد عوامل ساعدت على ابتكار أدوات عديدة أو الهندسة المالية نذكر منها:

<sup>1</sup>محمد كريم قروف، "الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: "الاقتصاد الإسلامي... ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي، غرداية، يومي 23 و24 فيفري 2011، ص: 4.

أ. انهيار اتفاقية بريتون وودز " *Bretton Woods* " وهو الامر الذي ترتب عليه حدوث تقلبات عنيفة في أسعار الصرف فكانت مدعاة لتطوير عقود الصرف الآجل والبحث عن آلية للتحوط ضد المخاطر تقلبات أسعار الصرف؛

ب. زيادة حدة التضخم في بداية الثمانينات وما صاحبها من زيادة سريعة في معدلات أسعار الفائدة قصيرة الأجل؛<sup>1</sup>

ج. انهيارات أسواق الأوراق المالية العالمية المتتالية دفعت المستثمرين للبحث عن حماية أصولهم المالية من خلال أسواق المشتقات المالية؛

د. المنافسة الشرسة فيما بين المؤسسات المالية والمصرفية في سباقها المحموم دفع هذه المؤسسات إلى استنفار دوائر البحث والابتكار لخلق أدوات مالية جديدة لإدارة المخاطر وتقديم الحلول لمشاكل التمويل والقفز فوق القيود التي تفرضها السياسات النقدية.<sup>2</sup>

ويشير البعض أن عوامل ظهور الهندسة المالية المهمة هي:

أ. **الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل:** قامت المؤسسات المالية لتسهيل تحويل الأصول من وحدات الفائض إلى وحدات العجز المالي من بنوك، شركات تامين، شركات استثمار، سمسارة... ويمكن القول أن هذه المهمة كان من الممكن للأفراد القيام بها بأنفسهم من دون الحاجة لوجود هذه المؤسسات، ولكن أصبح من المسلم به الآن أن قيام الأفراد بهذا العمل يؤدي لشيء كثير من عدم الفعالية وقلّة في الكفاءة المدركة، وعلى الرغم من ذلك فإن ظهور الاحتياجات الجديدة والمتطورة لوسائل تمويل مختلفة من حيث التصميم وتواريخ الاستحقاق جعل من العسير على هذه الوسائط بصورتها التقليدية ومهامها القديمة اشباع

<sup>1</sup>سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص: 78.

<sup>2</sup>نفس المرجع، ص: 79.

رغبات المستثمرين والمتدخلين في أسواق المال عموماً، ولذلك ظهرت الحاجة للابتكار وابتداع وسائل جديدة لتغطية تلك الاحتياجات.<sup>1</sup>

ب. **تقنية المعلومات ومفهوم السوق العريض:** مما لا شك فيه أن تقنية الحاسوب قد أثرت على القطاع المالي بصورة كبيرة، سواء في حدوده ومفهومه أو طريقة عمله، فقد أثر الحاسوب على أشياء أساسية في هذا السوق مثل ماهية النقود نفسها، وعلى أشياء فرعية مستحدثة مثل كيفية عمل التحولات النقدية بين العملاء، ولكن ظهور شبكات الاتصال بالذات ساعد على تحويل الأسواق العالمية المتعددة والمنفصلة إلى سوق مالي كبير، تنعدم فيه الحواجز الزمانية والمكانية ويصل مداه إلى وصول المعلومة المرسله نظراً لأن هناك احتياجات مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم المترابط بواسطة هذه الشبكات فقد أصبح من السهل تصميم الاحتياجات ومقابلتها بالاعتماد على قاعدة عريضة وواسعة من المشاركين في هذا السوق العالمي الكبير، وبالطبع كلما زاد عدد المشاركين في هذه الأسواق، كلما تمكن مبتكرو الأوراق والأدوات المالية و مصمموها من العمل بصورة اقتصادية مقبولة، أي أنهم يجدون مساحة واسعة للحركة، وكلما صمموا أو ابتكروا أداة جديدة وجدوا من يطلبها ويقبلها.

ج. **ظهور مفهومي الكفاءة والفاعلية:** يعني مفهوم الفعالية في سوق المال مدى مقدرة السوق على مقابلة احتياجات المشاركين فيه، بينما تعني الكفاءة المدى الذي تستطيع فيه هذه الأسواق مقابلة هذه الاحتياجات بتكلفة قليلة أو بوفورات ملحوظة، وبسرعة وبدقة عاليتين وهذين المعيارين (الكفاءة والفعالية) يأخذان أهمية أكبر في حالة توسع قاعدة المشاركين، وتوجه الأسواق عموماً نحو درجات عالية من تجويد الخدمات للعملاء وتقديمها ولذلك نجد أدوات أو وسائل مالية مثل (تبادل أسعار الفائدة) تحل محل طرق التمويل القديمة نسبياً مثل إعادة تمويل القروض.

<sup>1</sup>الجلي أبو ذر محمد أحمد، "الهندسة المالية: الأبعاد العامة والأسس للتمويل الإسلامي"، مجلة المقتصد، العدد 17 سبتمبر 1996، ص:11.

د.تطور النظرية المالية: أصبحت الهندسة المالية ممكنة بعد التقدم الذي حققته النظرية المالية، حسن هذا من تقييم الأوراق المالية، ومن العلاقة بين أنواعها المختلفة يفترض الفهم الجيد لاقتراح أنواع جديدة من الأوراق المالية التي لا توجد ولكن يمكن اقتراحها.<sup>1</sup>

هـ. زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة: أدت زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة للأسهم، المستقبلات والمبادلات والابتكارات في الاتصالات وتقنيات الحاسبات خلال السنوات الأخيرة إلى تخفيض تكاليف التجارة والأدوات المالية النمطية شكل كبير جدا، ومن ثم زيادة مجالات استخدام الهندسة المالية بشكل واسع. وكنتيجة لذلك أصبح من الممكن إنتاج عقود مالية حسب الطلب وبتكاليف معقولة، بشكل يشمل تشكيلة واسعة من الحاجات الاستثمارية والحاجة إلى إدارة المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال.

و.زيادة المخاطر والحاجة إلى إدارتها: إن الوقاية من المخاطر المالية هي واحدة من المهام الرئيسية التي يجب على الشركات الاهتمام بها، فاستخدام المشتقات لتجنب هذه المخاطر هو استراتيجية عملية ولكن تعتمد اعتمادا كبيرا على مهارات المتعاملين ودقة التنبؤات. كما أن التحول الاقتصادي من اقتصاديات تركز على العمالة إلى اقتصاديات كثيفة المعرفة، أدى إلى تقلبات كبيرة وغير متوقعة في المحيط الاقتصادي العالمي ككل، مما شكل خطرا كبيرا على مؤسسات الأعمال وهدد وجودها. وترتب على ذلك ضرورة إنتاج منتجات جديدة.

### الفرع الثاني: أهم العوامل التي ساهمت في انتشار الهندسة المالية

إن أهم العوامل التي ساهمت في انتشار الهندسة المالية هو نجاحها في تقديم الحلول للمشاكل التي لم يكن لها حلول في ظل الأدوات المالية التقليدية ونذكر منها:

❖ زيادة السيولة حيث ترتبط سيولة أصل مالي بسهولة عقد المتعامل لعمليات الشراء والبيع أو كليهما، في ظل شروط سعرية عادلة (سعر السوق)، حيث أن وضع كمية هامة من أصل سائل، لا يعرضه إلى خطر انخفاض كبير في سعره عكس الأصول ضعيفة السيولة التي تتميز ببطء في التداول، إضافة إلى أن طرح

<sup>1</sup>بوعكاز نوال، "حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات لتغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، في الدراسات المالية والمحاسبية المعمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص: 26.

كميات كبيرة من هذه الأصول قد يعرضها إلى خطر الانخفاض الكبير في سعرها. وطرحت الهندسة المالية أدوات مشتقة للأصول، ضعيفة السيولة من التحضير على زيادة دوران هذه الأصول ووضع نظام لتداولها<sup>1</sup>؛

❖ خفض تكلفة المعاملات من خلال الدخول بتعاملات معنية وخلق مراكز كبيرة الحجم بتكلفة قليلة نسبياً،

إذ أن تكاليف التعامل بأدوات الهندسة المالية تكون غالباً أقل من تكاليف التعامل بطرق التقليدية؛

❖ تسمح الهندسة المالية من خلال أدواتها وطرق التعامل التي ابتكرتها في إعادة توزيع المخاطر على

الفاعلين الماليين بشكل أكثر كفاءة، وتتجلى أبرز مظاهر هذا التوزيع للمخاطر في عملية التحوط أو

التغطية؛

❖ التحوط ضد تقلب أسعار الفائدة من خلال الأدوات المشتقة عن طريق أداة المبادلة (*Swap*) فتحمي

الشركة نفسها بتنفيذ عملية مبادلة لأسعار الفائدة مع شركة محلية فتدفع الشركة الأجنبية سعر فائدة ثابت

للشركة المحلية وتحصل على سعر معوم مستند إلى السعر المرجعي<sup>2</sup>؛

❖ الميزات الضريبية والتي تشجع زيادة التعامل بالأوراق المالية فتزيد سيولتها، وقضت التشريعات الضريبية

على سبيل المثال بأن تعامل التوزيعات على الأسهم المملوكة للعاملين في نفس الشركة معاملة الفوائد، أي

خصم قيمتها من الإيرادات قبل حساب الأرباح، لأن الضريبة تكون بعد توزيع الأرباح<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: أهمية الهندسة المالية

<sup>1</sup>فريد النجار، "البورصات والهندسة المالية"، مؤسسة الشباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 224.

<sup>2</sup>ربيع بوصيب العائش، " دور الهندسة المالية في خفض مخاطر المحافظ المالية (دراسة حالة السوق المالي للفترة 2007-2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، جامعة ورقلة، 2011-2012، ص: 19.

20

<sup>3</sup> منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات"، ج2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص: 187-188.

إن العرض الأساسي للهندسة المالية هو التحوط ونقل المخاطر، إلا أن استعمالها توسع بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة ليشمل أغراض الاستثمار والمضاربة، وعلى الرغم من التعقيد الواسع لأدوات الهندسة المالية إلا أنها قد تكون مفيدة ومهمة بالنسبة للمستثمرين والمؤسسات، حيث تكمن أهمية الهندسة المالية فيما يلي:

### 1. أهمية إدارة المخاطر:

إن المقصود من إدارة المخاطر هو: "تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان ما يلي:

❖ أن المخاطر من ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة؛

❖ أن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة المالية؛

❖ أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر؛

❖ أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر؛

❖ أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم؛

❖ أن حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة المالية منسجمة مع مستوى المخاطر.

يتضح من هذا التعريف أن إدارة المخاطر تكتسي أهمية كبيرة في المؤسسات المالية، حيث تمكنها مسبقاً من

تجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تخلفها مختلف أنواع المخاطر المالية، وذلك من خلال مجموعة من

العمليات التي من شأنها تحديد هذه المخاطر وقياسها والرقابة عليها، وبالتالي تمكينها من أداء نشاطاتها.<sup>1</sup>

### 2. أهمية إدارة السيولة:

1 سرارمة مريم، "دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة منتوري (قسنطينة)، 2011-2012، ص: 67.

نظرا لأهمية السيولة في أداء مختلف العمليات والأنشطة والوفاء بمختلف الالتزامات، وجب على المؤسسات المالية توليها أهمية خاصة لأن نقص السيولة أو وجود فائض فيها لا يخدم المؤسسة. حيث تهدف إدارة السيولة في المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها إلى الآتي:

❖ المحافظة على استمرار المؤسسة المالية في أداء وظيفتها على أحسن وجه، وإبعاد ناظر العسر المالي عنها؛

❖ التأكد من مقدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها؛

❖ حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، وعدم تعريض المؤسسة المالية لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل؛

❖ تقوية ثقة المتعاملين مع المؤسسة المالية وبالتالي استمرارهم في التعامل معها، وذلك من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم؛

❖ تسييل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل خسارة؛

❖ توريق أصول بغرض إصدار صكوك، لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء من العجز في الموازنة.<sup>1</sup>

### 3. أهمية المنافسة المالية وتجاوز القيود القانونية:

أ. المنافسة المالية: تعمل المؤسسات المالية على دفع عجلة الابتكار المالي من أجل استحداث منتجات مالية جديدة أو تطوير منتجات مالية قائمة بهدف تلبية مختلف الاحتياجات التمويلية والمتجددة لعملائها،<sup>2</sup> واغتنام مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة لها ولن يتحقق ذلك إلا إذا كانت تشكيلة منتجاتها متنوعة تمكنها

<sup>1</sup>سعد علي حمود العنزي، "الهندسة المالية للأعمال الاستراتيجية"، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 165.

من استقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء، وهو ما من شأنه أن يساعد على مواجهة المنافسة في البيئة التي تنشط فيها، وبالتالي تحقيق البقاء والاستمرارية؛

ب.تجاوز القيود القانونية: تنشط المؤسسات المالية في بيئة تفرض الكثير من القيود القانونية والتنظيمية وهو الأمر الذي جعلها تفكر في إيجاد حلول مناسبة لتجاوزها، وكان ذلك من خلال استخدام الهندسة المالية.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: أدوات الهندسة المالية واستراتيجياتها

رغم مرور أكثر من ربع قرن على التعامل بأدوات الهندسة المالية، إلا أن المختصون والمتعاملون لازالوا ينقسمون وبصورة واضحة إلى فريقين متعاكسين، ففي حين يصر الفريق الأول على الحذر من التعامل بهذه الأدوات الجديدة وعدم التعامل بها إطلاقاً بسبب المخاطر الكبيرة التي تصاحبها، الفريق الآخر يرى بأنها تمثل الدواء الشافي المعاصر للعديد من المشاكل والمصاعب التي تواجه المتعاملين في الأسواق المالية وفيما يلي سنتعرض لأهم أدوات الهندسة المالية واستراتيجياتها.

### المطلب الأول: التوريق والمشتقات المالية

يعد التوريق والمشتقات المالية من أهم منتجات الهندسة المالية حيث يعتبر التوريق فن تمويلي ظهر في مطلع الثمانينات من هذا القرن في نطاق الهندسة المالية حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف التوريق والإلمام بمجموعة من عناصره كما سنتطرق أيضاً إلى تعريف المشتقات المالية وخصائصها لمساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات المالية وذلك خاصة من خلال قدرتها على إدارة تقلبات أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأوراق المالية وأسعار المدخلات، بمعنى آخر من خلال قدرتها على تغطية وإدارة المخاطر، على اعتبار المخاطر هي أحد محددات الثروة التي تسعى كل منشأة أعمال إلى تعظيمها.

1 فريد النجار، "المشتقات والهندسة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 37.



ومن هنا يمكن التطرق إلى أهم الأدوات فيما يلي:

✓ مفهوم التوريق وأنواعه

✓ مفهوم المشتقات المالية وخصائصها

### الفرع الأول: مفهوم التوريق وأهميته

يعرف التوريق على أنه: أداة قانونية اقتصادية تمويلية حديثة لتنمية الأسواق المالية في الاقتصاد الوضعي وقد ظهرت فكرة التوريق كإحدى الآليات في الثمانينات من القرن الماضي في أمريكا لتفعيل قانون الرهن، وذلك لتحويل أصول مالية مرهونة غير سائلة إلى أصول مالية أو قابلة للتسييل في البورصات. والتوريق المصرفي هو أداة مالية مستحدثة، تعيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معد اثنتاناً ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية تقليلاً للمخاطر، ضماناً للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك.<sup>1</sup>

#### أهمية التوريق:

تعتبر عملية التوريق بمثابة دمج بين أسواق الائتمان وأسواق رأس المال لأنها تزيل الحدود بين القروض المصرفية والأوراق المالية، وهنا يبرز دورها وأهميتها كأداة للهندسة المالية ويمكن إجمال أهداف ودوافع التوريق في:

❖ رفع كفاءة الدورة الاقتصادية والإنتاجية ومعدل دورانها، عن طريق تحويل الأصول غير السائلة إلى

أصول سائلة لإعادة توظيفها؛

❖ تسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بضمان الرهون العقارية، وبشروط أسعار أفضل وفترات سداد

أطول؛

<sup>1</sup>محمد أحمد غانم، "التوريق"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص: 5.

❖ تحليل مخاطر الائتمان للأصول، من خلال توزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة؛

❖ تنشيط السوق الأولية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل العقارات والسيارات؛

❖ تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة، وتنويع المعروض فيها من منتجات مالية وتنشيط سوق تداول السندات؛

❖ تخفيف وطأة المديونية، مما يساعد في تحقيق معدلات أعلى لكفاءة رأس المال.<sup>1</sup>

### الأطراف المتدخلة في التوريق:

#### أولاً: الممول (المنشأ)

ويطلق عليه مصطلح البادئ أو المقرض الأصلي وهو الذي يكون له قروض أو ديون أو مستحقات مالية في ذمة الآخرين أو مالكا محل التوريق ودوره في عملية التوريق تملكه للأصل ثم يبيعه أو نقله لشركة التوريق وأحيانا يقوم بخدمة الأوراق المالية بتحصيل المستحقات نيابة عن شركة التوريق.<sup>2</sup>

#### ثانياً: شركة التوريق

تعرف أيضا بالشركة ذات الغرض الخاص وهي شركة تنشأ لتحول إليها الحقوق المالية المضمونة بأصول وتقوم بإصدار أوراق مالية تكون مضمونة بحصيلة هذه الحقوق المالية والأصول الضامنة لها، وهي بهذا تعتبر الشركة القائمة بعملية التوريق كما يطلق عليها المصدر ويتمثل دورها في الالتزام بسداد قيمة الأصل

1 خالد بوخلخال، "دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر (3)، 2011-2012، ص ص: 79-80.  
2منير إبراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 436-437.

المنشأ بمبلغ أقل من القيمة الأصلية له، وإصدار الأوراق المالية بالقيمة الكاملة للأصل وكسب الفرق ثم خدمة وضمن مستحقات حملة الأوراق المالية.

### ثالثاً: شركة خدمة الدين

تتطلب عملية التوريق أن تتولى جهة معنية عملية خدمة الدين حيث تقوم باستلام المدينين الناشئة عن الأوراق التجارية في تواريخ استحقاقها وتسليمها إلى شركة التوريق لتقويم بسداد حقوق المستثمرين في مواعيدها، وفي كثير من الحالات يكون الممول هو نفسه الجهة المسؤولة عن خدمة الدين.<sup>2</sup>

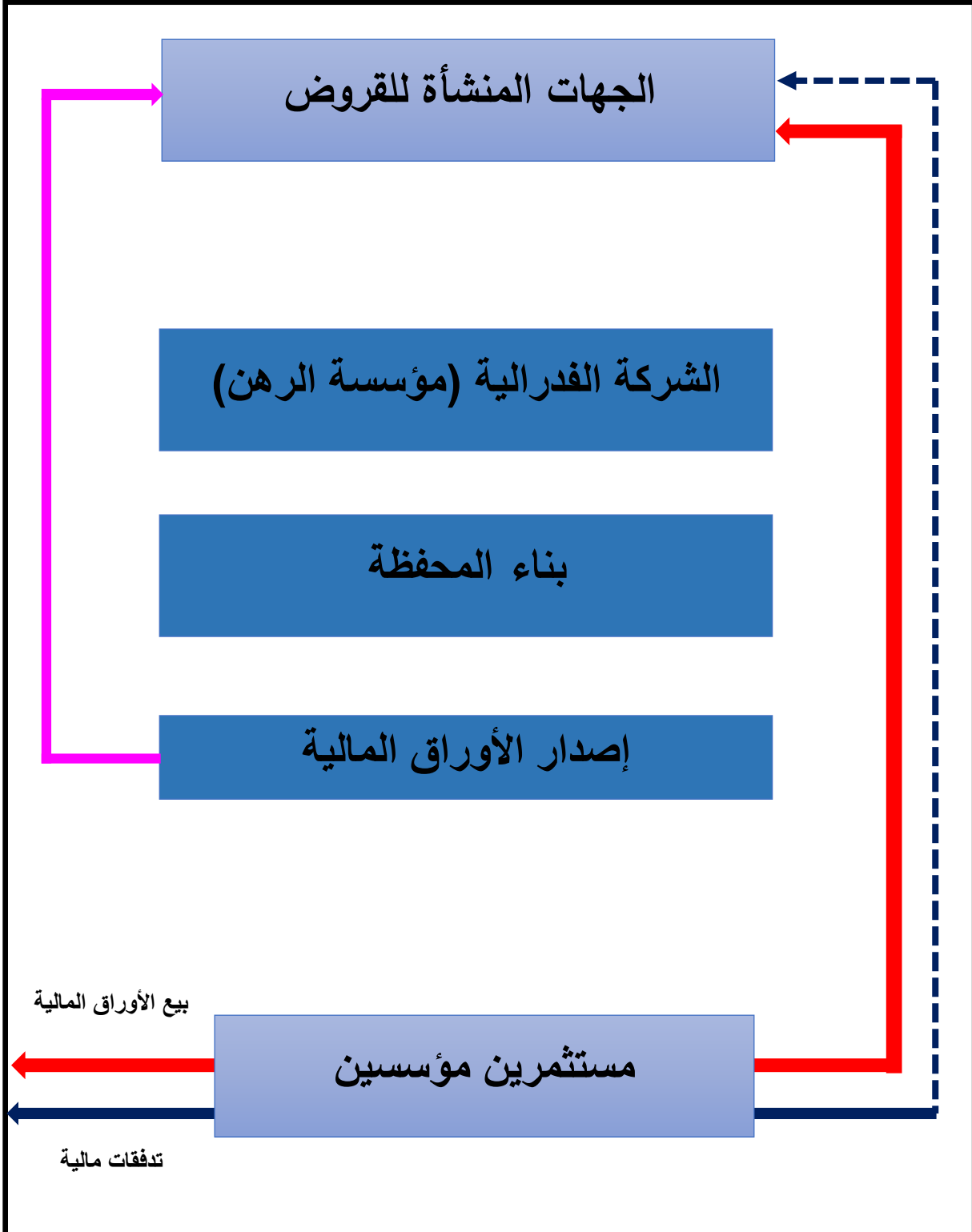
### رابعاً: شركة التصنيف الائتماني

تستطيع هذه الشركة حماية المستثمرين من مشاكل عدم المعرفة بالمخاطر الائتمانية، وذلك عن طريق جمع المعلومات وإعداد الدراسات وتحليلات اللازمة، والتصنيف الجيد يؤدي إلى توسيع قاعدة الاستثمار والمستثمرين من خلال زيادة حجم الطلب على الأوراق المالية.

### خامساً: شركة الترويج وتغطية الاكتتاب

تقوم هذه الشركة بعمليات الطرح العام والخاص من خلال إعداد نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات بعد القيام بالدراسات المستقلة للممول بهدف توفير الإفصاح الكامل والشفافية اللازمة لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار.<sup>1</sup>

<sup>2</sup> جعفري مفيدة، "دور الهندسة المالية في زيادة حدة الأزمة المالية العالمية 2008"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2013-2014، ص: 54.  
1 جعفري مفيدة، مرجع سابق، ص: 55.



الشكل رقم (01-01): برنامج المبادلة بين الأطراف المتدخلة في عملية التوريق

المصدر: منير إبراهيم هندي، المرجع السابق، ص: 438

من خلال الشكل نلاحظ أن عملية التوريق تتطلب عدة أطراف(منشأة القروض و مؤسسة الرهن و مستثمرين ...) و يجب أن تكون كل هذه الأطراف موجودة حتى تتم عملية التوريق.

### الفرع الثاني: أنواع التوريق

إن المؤسسة الأصلية الدائنة صاحبة محفظة توريق تستطيع إما أن تقوم بإصدار سندات على قروضها وتطرحها على الجمهور للاكتتاب فيها دون وسيط بينها وبين المستثمرين ويسمى التوريق في هذه الحالة التوريق المباشر أو الداخلي، وهي صورة نادرة الحدوث، وإما أن تحيلها إلى شركة توريق لتتولى ذلك وتدخل إلى محفظة التوريق وهو ما يسمى بالتوريق الخارجي وهو الأكثر شيوعا في إطار هذين النوعين الرئيسيين تتدرج أنواع التوريق الثلاثة التالية:

#### أولاً: توريق الديون

وهذا النوع هو المقصود الأصلي من كلمة توريق، والذي بمقتضاه تقوم مؤسسة مالية متخصصة في التمويل في تجميع ديونها المتشابهة والمتجانسة في أغراضها وأجالها وضماناتها في محفظة مالية واحدة ثم تتولى بنفسها أو عن طريق شركة توريق بإصدار سندات أو صكوك مالية عليها جمهور المستثمرين للاكتتاب فيها، وتقوم بذلك لغرض الحصول على سيولة مبكرة قبل حلول آجال ديونها على الغير، لتحول الحقوق الآجلة الغير السائلة إلى أصول عاجلة سائلة تمكنها من إعادة إقراض للغير بفائدة، وهذا النوع هو المستخدم دولياً.

#### ثانياً: توريق الأصول

غير الديون من الأصول المالية الأخرى المدرة للدخل، استحدثت المؤسسات المالية الإسلامية توريقها في صكوك ربوية حيث تقوم المؤسسات مباشرة عن طريق وسيط (شركة التوريق) بطرح صكوك قابلة للتداول بقيمة أصولها المدرة للدخل،<sup>1</sup>

<sup>1</sup>المانسب راجح أمين، الهندسة المالية و أثرها على الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص: 183.

وتتبعها للجمهور للاكتتاب فيها ثم تستأجرها منهم تأجيرا تمويليا، يحصل حملة الصكوك على أقساط الإجارة كعائد عن صكوكهم مخصصا منه عمولة متفق عليها تستحقها نظير إدارتها ثم تقوم المؤسسة باستلام هذه الصكوك بشراء جزء من قيمتها بصفة دورية وتعود ملكيتها إليها مرة أخرى في نهاية المدة.

### ثالثا: توريق الدخول

بمقتضى هذا النوع من التوريق تقوم بعض المؤسسات بتوريق دخولها التي تستحقها في المستقبل بنفسها أو عن طريق شركة التوريق وذلك بنفس طريقة توريق الديون.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: مفهوم المشتقات وخصائصها

إن أدوات الهندسة المالية تضع مجموعة واسعة ومتعددة من الأدوات المالية فكما تطرقنا في الفرعين السابقين إلى مفهوم التوريق وأنواعه وهو أحد أدوات الهندسة المالية سنتطرق الآن إلى المشتقات المالية والتي اعتبرها الاقتصاديين من أدوات الهندسة المالية بالدرجة الأولى وعليه سنتطرق إلى مفهوم المشتقات المالية، خصائص المشتقات المالية ثم أنواع المشتقات المالية كالتالي:

#### ❖ مفهوم المشتقات المالية:

❖ تعرف المشتقات المالية على أنها: "عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمار الأصل المالي من هذه الأصول. وكعقد بين الطرفين على تبادل المدفوعات على أساس السعر أو العوائد، فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمرا غير ضروري".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 184.

<sup>2</sup> أمال لعمش، "دور المشتقات المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية، جامعة سطيف، 2011-2012، ص: 73.

كما تعرف أيضا: أنها ليست أصول عينية ولا مالية وإنما هي عقود كسائر أنواع العقود تمثل ترتيبات بين طرفين أحدهما بائع والآخر مشتري، وسنعرض في هذا المقام التعريف الذي وقع عليه اختيار صندوق النقد الدولي (*FMI*) وهو تعريف بنك التسويات الدولية (*BIS*) وهو أحد المؤسسات التابعة لصندوق النقد الدولي: "المشتقات المالية هي عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تقضي أو تتطلب استثمارا لأصل المال في هذه الأصول، وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد، فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمرا غير ضروري".<sup>1</sup>

ويمكن أن نلخص مفهوم المشتقات المالية كما يلي:

❖ هي عقود، يتم تسويتها بتاريخ مستقبلي، لا تتطلب استثمارات مبدئية أو تتطلب مبلغ مبدئي صغير مقارنة بقيمة العقود، تعتمد قيمتها (المكاسب/الخسائر) على قيمة الأصل موضوع العقد. ويتضمن العقد ما يلي:

✓ تحديد سعر التنفيذ في المستقبل؛

✓ تحديد الكمية التي سيطبق عليها السعر؛

✓ تحديد الزمن الذي سيسري فيه العقد؛

❖ تحديد الشيء موضوع العقد (سلعة، مؤشر أسعار، سعر ورقة مالية، سعر صرف عملة أجنبية، سعر

فائدة...)<sup>2</sup>

❖ خصائص المشتقات المالية:

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، "المشتقات المالية (المفاهيم-إدارة المخاطر...)"، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص: 30  
<sup>2</sup> بن رجم محمد خميسي، "المنتجات المشتقة: أدوات مستحدثة لتغطية الخطر أم لصناعة؟"، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص: 4-5.

مما سبق ومن تعريفات المشتقات المالية يمكن حوصلة خصائصها فيما يلي:

1. **طبيعة العمليات خارج الميزانية:** حيث جرى التطبيق على إثبات قيم الأدوات المالية التقليدية كالأسهم والسندات داخل الميزانية كخصوم أو أصول مما يسهل التعرف على أرصدها وتتبع تغيرات عكس الأدوات المشتقة، وهذا ما يجعل المجال مفتوحا من أجل التعرض لمخاطر عدم الإفصاح عن قيمتها بالإضافة لمخاطر ضعف الرقابة عليها.
2. **التعقيد:** يكون في معظم الأحيان غموض حول كيفية استخدام هذه الأدوات، وكيفية تقييمها، وإذا كان هذه الأدوات تحقق الأغراض الاقتصادية أم لا، كما أن المؤسسات قد تتعرض بمخاطر فهم شروط وآثار بعض المشتقات مما يعرضها إلى نتائج وخيمة.
3. **السيولة:** بعض عقود المشتقات تتسم بدرجة سيولة عالية يسهل تسويتها إما عن طريق البيع أو الشراء قبل تاريخ الاستحقاق. إلا أنه في الوقت نفسه قد يصعب أحيانا التخلص من بعض أنواع عقود المشتقات في السوق مما ينتج عنه مشاكل نقص السيولة وحالة من الذعر.
4. **عدم الوضوح في القواعد المحاسبية:** ويرجع ذلك إلى التقديم السريع والنمو المتزايد في مجال الابتكار واستخدام الأدوات المالية المشتقة والذي لا توكبه استجابة محاسبية مماثلة وسريعة من أجل الرقابة على تأثيرات تلك الأنشطة. إذ يلاحظ وجود فجوة واسعة بين الواقع الاقتصادي الذي تمارس فيه تلك الأنشطة وبين الاستجابة تجاه التعبير عن الآثار المحاسبية الناتجة عنها.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: أنواع المشتقات المالية

<sup>1</sup>بن رجم محمد خميسي، مرجع سابق، ص: 6.



لقد أدى التغير المستمر في البيئة الاقتصادية والمالية والاستثمارية إلى ضرورة البحث عن أدوات ومنتجات مالية جديدة، فالتضخم والتغير في أسعار الصرف وأسعار العملات البحث عن منتجات مالية جديدة أقل تكلفة وأدنى مخاطر وأعلى عائد.

وسوف نتناول كل نوع من عقود المشتقات بشكل موجز كما يلي:

### 1. عقود الخيارات: تعرف عقود الخيارات على انها:

"عقد يقوم بموجبه محرر العقد أو البائع بإعطاء مشتري العقد الحق (وليس الالتزام) في أن يشتري منه أو بيع له شيئاً ما (سلعة أو أداة مالية) بسعر معين وخلال فترة زمنية معينة أو في تاريخ معين"<sup>1</sup>.

كما تعرف على انها: "عقود ثانوية مشتقة من عقود أساسية تمنح لحاملها حق شراء أو بيع عدد من الأسهم بسعر محدد وخلال مدة نفاذ معينة مقابل مبلغ محدد يسمى علاوة الخيار"<sup>2</sup>.

بناء على التعريفين السابقين يتبين أن الخيارات نوع من المشتقات المالية، تقوم بين طرفين، أحدهما يقوم بتحرير عقد الخيار ويسمى (بائع الخيار) لطرف آخر يسمى (مشتري الخيار)، حيث يمنح هذا العقد الحق دون الالتزام للمشتري في شراء أو بيع محل العقد الذي يمكن أن يكون سلعة أو أصلاً مالياً، سعر معين يسمى (سعر التنفيذ) خلال فترة معينة أو تاريخ معين يسمى (تاريخ التنفيذ) وذلك مقابل مبلغ يحصل عليه البائع مقابل تحرير العقد يسمى (علاوة الخيار)<sup>3</sup>.

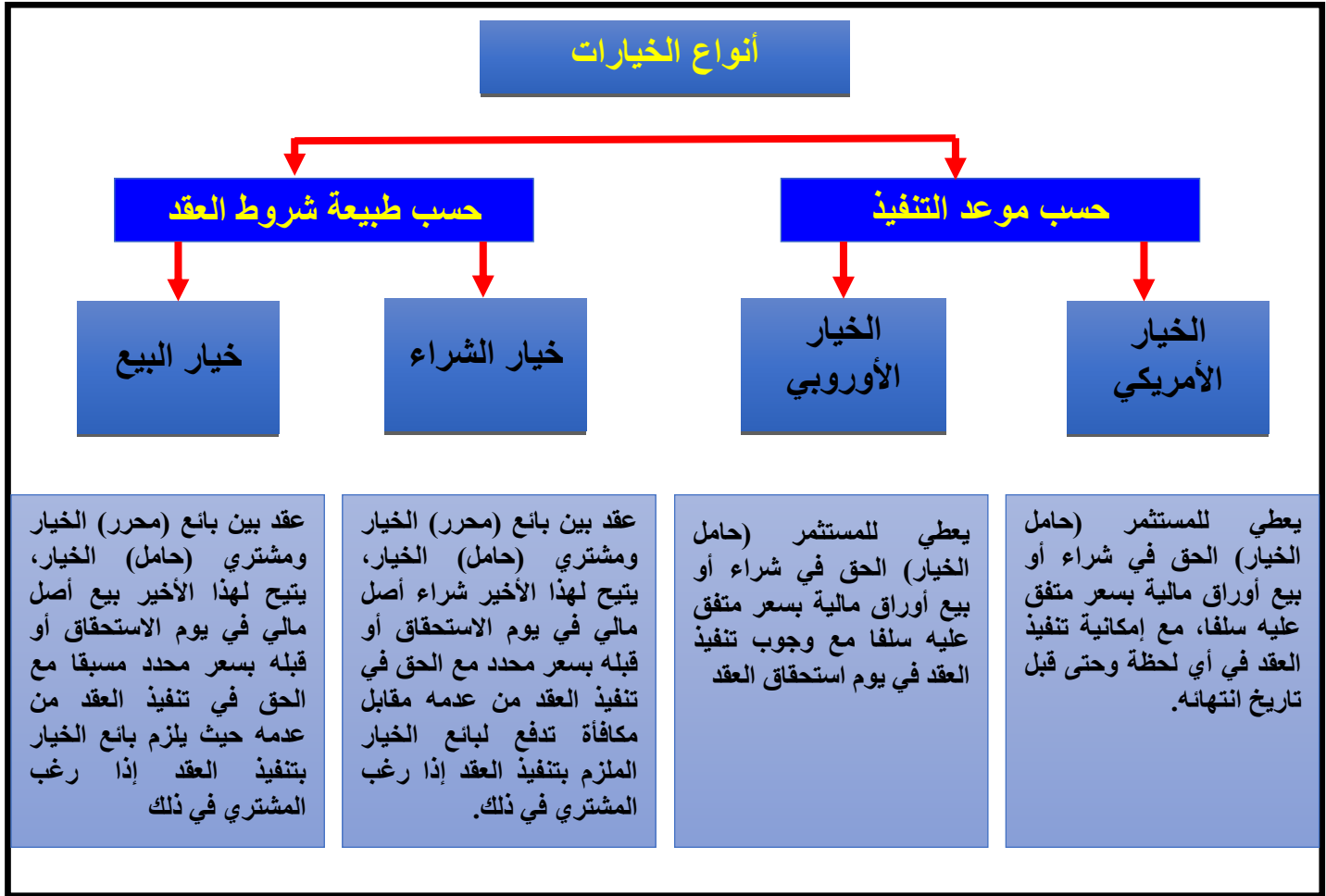
أنواع الخيارات: تقسم الخيارات إلى نوعين حسب موعد التنفيذ وحسب طبيعة شروط العقد والشكل الموالي يوضح لنا ذلك:

1طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 41.

2أرشد فؤاد التميمي، "الأسواق المالية: إطار في تقييم وتنظيم الأدوات"، دار اليازوري، عمان، 2010، ص: 350.

3زكريا سلامة عيسى شنطاوي، "الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس، عمان، 2008، ص: 150.

الشكل رقم (01\_02): أنواع الخيارات



المصدر: هاشم فوزي دباس العبادي، "الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية"، مؤسسة الوراق، عمان، 2008، ص ص: 96-98

حسب الشكل نلاحظ ان أنواع الخيارات تنقسم حسب موعد التنفيذ إلى خيار أمريكي و خيار أوربي، أما حسب طبيعة شروط العقد فهي تنقسم إلى خيار الشراء و خيار البيع.

2. العقود المستقبلية: تعتبر العقود المستقبلية عقود آجلة قابلة لتداول في البورصة، تعطي لمشتريها الحق في شراء أو بيع قدر معين من الأصول المالية أو العينية بسعر محدد سلفاً على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، "الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير"، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص: 253.

3. العقود الآجلة: تعرف على انها "اتفاقية بين طرفين من أجل تبادل أصل مالي مقابل نقدي في تاريخ

مستقبلي محدد، على أن تتم التسوية النقدية بعد انتهاء فترة العقد المتفق عليها أو في تاريخ الاستحقاق".<sup>1</sup>

❖ أوجه الاختلاف بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية:

تختلف العقود المستقبلية عن العقود الآجلة في نوع العقد ووجود السوق وكذلك فرص تحقيق الأرباح وتاريخ

تسوية العقد والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01\_01): أوجه الاختلاف بين العقود الآجلة و العقود المستقبلية

وجه الاختلاف	العقود المستقبلية	العقود الآجلة
نوع العقد	هي عقود غير شخصية ونمطية موحدة من حيث قيمتها وتواريخ التسليم.	هي عقود شخصية وغير نمطية تحدد شروطها باتفاق وتراضي الطرفين.
وجود السوق	تتيح وجود سوق ثانوي	عدم وجود سوق ثانوي لها، حيث يتم تداولها في السوق غير المنظمة
تحقق الأرباح	تتيح للمضاربين فرصة تحقيق الأرباح ويتم الاحتفاظ بهوامش متحركة لتعكس تحركات الأسعار ويتحقق الربح أو الخسارة يوميا عند ارتفاع أو انخفاض الأسعار.	لا تتيح الفرصة للمضاربين في تحقيق الربح ويحدد الهامش مرة واحدة يوم توقيع العقد ويتحقق الربح والخسارة في تاريخ التسليم
تسوية العقد	يتم تسوية العقد في أي وقت قبل تاريخ الاستحقاق	يتم تسوية العقد في تاريخ الاستحقاق

المصدر: هاشم فوزي دباس عبادي، مرجع سابق، ص: 83.

4. عقود المبادلات :

تعرف بأنها: اتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية أو المعنية، تحدد أنيا وفقا لقيمة

الصفقة، على أن يتم التبادل للأصول محل التعاقد في وقت لاحق وهي عقود ملزمة لطرفي العقد".<sup>1</sup>

<sup>1</sup>يزاز حليلة وهدي بن محمد، "المشتقات المالية ومخاطرها"، مداخل مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2009، ص: 06.

تعتبر عقود المبادلات من بين منتجات الهندسة المالية التي تحظى بالأهمية من قبل المستثمرين باعتبار أنها تحقق مجموعة من الأهداف التي تتمثل في:

❖ التحوط من مخاطر التقلب في أسعار الفائدة وأسعار العملات، وكذا المخاطر المصاحبة للاستثمارات ذات الآجال الطويلة؛

❖ تخفيض التكاليف التمويلية التي تختلف من دولة إلى أخرى والناجمة عن القيود التي تفرض في الأسواق كالتكاليف التشغيلية والضرائب المرتفعة؛

❖ تمكين مختلف المؤسسات من توسيع حجم عملياتها باعتبار أن المبادلات من آليات التحوط ضد المخاطر لتقلبات الأسعار، وبهذا الشكل فإنها تغطي تكاليف المنتجات التحوطية باستخدام اقتصاديات الحجم؛

❖ إتاحة الفرصة للأسواق التي لا تتمتع بتصنيف جيد للدخول في أسواق جديدة؛

❖ تمكين المضاربين من تعظيم أرباحهم<sup>2</sup>.

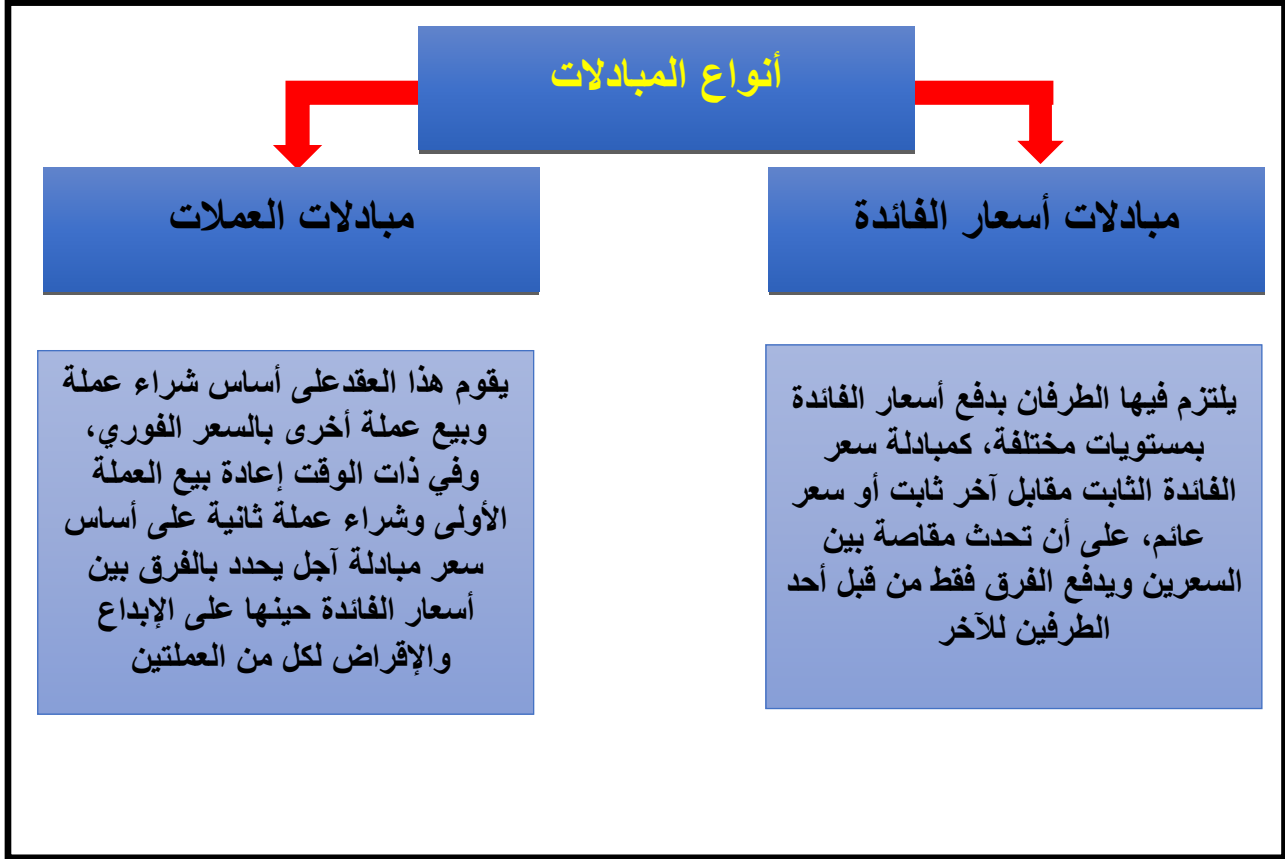
#### أنواع المبادلات:

هناك نوعان من أنواع المبادلات وهي مبادلة أسعار الفائدة ومبادلة العملات والشكل يوضح الاختلاف بينهما:

1 السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص ص: 186-187.

2 هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سابق، ص: 81.

الشكل رقم (01-03): أنواع المبادلات



المصدر: هاشم فوزي دباس العابدي، مرجع سابق، ص ص: 86-87

من خلال الشكل نلاحظ أن المبادلات نوعان: مبادلات أسعار الفائدة التي يلتزم فيها الطرفان بدفع أسعار الفائدة و مبادلات العملات التي تقوم أساسا على شراء عملة و بيع أخرى بالسعر الفوري

### المطلب الثالث: استراتيجيات التعامل بأدوات الهندسة المالية

يقصد باستراتيجيات التعامل بأدوات الهندسة المالية، الأهداف التي يسعى المتعاملون إلى تحقيقها باستخدام هاته الأدوات، حيث نتطرق إلى أهمها فيما يلي:

#### الفرع الأول: استراتيجية المضاربة

1. **تعريف المضاربة:** تهدف استراتيجية المضاربة إلى الاستفادة من عدم الموازنة السعرية حقيقية كانت أم تصورية، المضاربة تعني تحمل درجة عالية من المخاطرة ولكنها مدروسة بشكل أو بآخر أملا في تحقيق أرباح رأس مالية غالبا، كما يمكن اعتبار المضاربة عملية مالية تهدف إلى الاستفادة من تغيرات السوق عن طريق التنبؤ بتطورات أسعار الأصول والقيم من أجل تحقيق قيمة زائدة (*plus-value*) فميزة المضاربة هي قبول الخطر، والمقامرة، حول التطورات المستقبلية لأصل معين، فهذه العملية تختلف تماما عن أنشطة وعمليات التغطية أو التحوط حيث يختلف المتحوطنون عن المضاربين في كونهم يتفادون التعرض للتقلبات والتحركات السريعة في السوق ويتخلون عن أي شكل من أشكال المراهنة حول ارتفاع أو انخفاض السعر وبالتالي يمكن استنتاج بعض الخصائص المميزة للمضاربين كما يلي:

❖ استعدادهم لتحمل مخاطر عالية؛

❖ الغرض من التعامل بأدوات الهندسة المالية وهو تحقيق الربح العالي؛

❖ يقومون بعملية المضاربة اعتمادا على تنبؤاتهم؛

❖ يعتمدون على الآجال القصيرة؛

❖ يقومون بالبيع والشراء المستمرين للعقود وعدم الاحتفاظ بها لفترة طويلة نسبيا<sup>1</sup>.

2. **استراتيجية المضاربة:** وجدت المضاربة عندما ظهرت طبقة من المتعاملين في الأسواق المالية هدفهم

شراء أوراق مالية بقصد إعادة بيعها عند ارتفاع أسعارها والحصول على فارق السعر كربح رأسمالي، وتحقيق

هذا الهدف يتوقف على:

❖ وجود فروق الأسعار بين الربح والشراء؛

1 السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 261.

❖ زيادة عدد الصفقات التي تتم وسرعتها، مع زيادة كمية الأوراق المتعامل بها.<sup>1</sup>

بما أن معرفة المتعاملين بفروق الأسعار أمر تقديري، يدخل في عدم اليقين والمخاطرة والمجازفة، فإن استخدام العقود المشتقة في المضاربة يتم عن طريق محاولة استغلال التقلبات السوقية المتوقعة في الأسعار ومعدلات الصرف والفائدة والتأثير المرتبط بذلك على بعض الأصول أو الالتزامات، بما يسمح بتحقيق مكاسب نتيجة حدوث زيادات سعرية في قيمة عقود المشتقات المرتبطة بتلك الأصول أو الالتزامات.<sup>2</sup>

فمثلا يمكن استخدام العقود الآجلة للمضاربة، فالمستثمر الذي يعتقد أن قيمة الجنيه الإسترليني مثلا سترتفع بالنسبة لدولار الأمريكي يمكنه أن يضارب عن طريق اتخاذ مركز طويل في عقد آجل.

## الفرع الثاني: استراتيجية التحوط والتحكم

### 1. تعريف التحوط:

عموما التحوط هو الحماية من خسائر محتملة، ففي الأسواق المالية يرتكز التحوط على تقليل أو منع المخاطر (الخسائر المحتملة) نتيجة التقلبات السعرية، فإن القيام بالتغطية (أو التحوط) يعني اتخاذ مركز موازنة بعض أنواع المخاطر<sup>2</sup>، فهي ليست سلوك أو تصرف في أرباح شاذة متوقعة بل هي تغيير الخطر المتأصل أو الملازم للأصل المراد امتلاكه أو هي نقل وترحيل مؤقت لخطر محتمل في السوق لدى المتعامل في أسواق أخرى، حيث يكون الهدف من هذه العملية الحفاظ على الحصة السوقية لموجود معين أو تثبيت الكلفة القائمة للالتزام معين أو الحد من الخسائر التي تتطوي عليها مخاطر الاستثمار خلال مدة محددة.

### 2. استراتيجية التحوط:

يهتم المتحوظون بإقلال من المخاطرة التي يوجهونها بالفعل، ويتضح دور المشتقات المالية في التحوط من خلال استخداماتها، فمثلا نستخدم العقود الآجلة للوقاية من تقلبات الأسعار السوقية للسلع ولأذونات الخزنة

<sup>1</sup>شعبان محمد إسلام البر واري، "بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي دراسة نقدية تحليلية"، دار الفكر، دمشق، 2002، ص: 170.

<sup>2</sup> أحمد صالح عطية، "مشاكل المراجعة في أسواق المال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 7.

أو السندات أو القروض أو حتى أسعار الفائدة وعندها تسمى العقود الآجلة للأسعار الفائدة، حيث بإمكان المستثمر المحتاج إلى قرض معين مثلا أن يقوم بشراء عقد آجل لأسعار الفائدة بمعدل فائدة ثابت محدد مسبقا، وأن يلزم الطرف الآخر بالتنفيذ خلال فترة محددة في العقد وبذلك يضمن حماية نفسه من مخاطر ارتفاع سعر الفائدة كما تستعمل العقود الآجلة لتقليل خطر تذبذب أسعار صرف العملات، وذلك بالزام العقود الآجلة لسعر الصرف في السوق العالمية.<sup>1</sup>

### 3. استراتيجية التحكيم (المراجعة):

هي نوع من أنواع المضاربة تتم تقييد أو تثبيت ربح عديم المخاطرة عن طريق الدخول بشكل متزامن في معاملات في سوقين أو أكثر، حيث تكون المضاربة ممكنة عندما يصبح هناك عدم توافق (أو عدم توازن) بين سعر عمليات التسليم الآجل لأصل ما والسعر النقدي ففي واقع الأمر استخدام استراتيجية المراجعة يجعل من المستبعد وجود تفاوت كبير بين أسعار أصل معين في أسواق مختلفة.

تهدف الهندسة المالية من خلال استراتيجية التحكيم إلى ابتكار فرص تحكيم خالية من المخاطر، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم كفاءة الأسواق لأن التحكيم ذاته لا يتحقق في الأسواق ذات الكفاءة العالية، ففي الأسواق تامة الكفاءة أو عالية الكفاءة لا يوجد تباين في السعيرين سوق وأخرى وهذا أمر نادر التحقق إن لم يكن مستحيلا في الواقع.<sup>2</sup>

### المبحث الثالث: آثار الهندسة المالية، فوائدها ومخاطر أدواتها

1 هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سابق، ص ص: 299-300.

2المانسبع رايح أمين، مرجع سابق، ص: 45.



سنتناول في هذا المبحث آثار الهندسة المالية على كل من السياسة النقدية والمؤسسات المالية، ثم نتطرق إلى الفوائد العديدة التي تحققها أدوات الهندسة المالية للمتعاملين بها، وكذلك المخاطر الناجمة عن استعمالها وفي الأخير سنتطرق إلى واقع وتحديات الهندسة المالية.

### المطلب الأول: آثار الهندسة المالية

تتعدد آثار الهندسة المالية على المتغيرات الاقتصادية حسب مدى تأثير صناعة الابتكار المالي عليها كالآتي:

#### الفرع الأول: آثار الهندسة المالية على المؤسسات المالية

قد أدى استخدام الهندسة المالية في ابتكار وتطوير أدوات تمويلية جديدة إلى تناقص الحاجة إلى العمل المصرفي والذي يكمن أساس عمله في الوساطة المالية، فمن ناحية أصبح بإمكان أصحاب الفوائد المالية الاتصال مباشرة مع ذوي العجز، من خلال سوق الأوراق المالية وآلية التوريق، وانحصر من ثم دور المؤسسات المالية وخاصة المصارف في تحقيق الوساطة بين الطرفين، وهو ما أدى إلى ما يسمى "انكماش الوساطة"، ومن ناحية أخرى ساهم التطور التقني والمالي في إمكانية الموازنة بين آجال الأصول والمطلوبات المالية للأفراد والمؤسسات، بحيث تقلص دور البنوك حتى في هذا الجانب.

ومن الأمثلة الواقعية التي توضح الآثار الكارثية التي تسببت فيها الهندسة المالية على قطاع المؤسسات المالية تذكر: انهيار صندوق التحوط الأمريكي سنة 1998 وانهيار بنك بارينجز الأمريكي سنة 1995 بسبب انهيار العقود الآجلة التي كان يتعامل بها البنك في بورصة طوكيو نتيجة الزلزال الذي ضرب مقاطعة كوبي في اليونان، أزمة بنك (*Bear Sturns*)، خامس أكبر بنك استثماري في وول ستريت بسبب أزمة الرهن العقاري... الخ.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>المانسبح رابح أمين، مرجع سابق، ص:13.

### الفرع الثاني: آثار الهندسة المالية على السياسة المالية

إن أدوات السياسة النقدية مثل: نسبة الاحتياطي الالزامي أو معدل الفائدة، لن تجدي كثيرا على المدى المتوسط، نظرا لقدرة المؤسسات المالية على ابتكار أدوات مالية تمكنها من تجاوز قيود السياسة النقدية. على سبيل المثال: تستخدم المؤسسات المالية عمليات إعادة الشراء لحل مشكلة الاحتياطي الالزامي، حيث يبيع البنك سندات حكومية بثمن محدد على أن يعيد شرائها من نفس البائع بثمن أعلى، فهاتان البيعتان في الحقيقة قرض بفائدة تساوي الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء مع رهن السندات كما يمكن للبنوك الاقتراض من سوق الدولار الأوروبي (الأورو دولار)، أو اللجوء لغيرها من الأدوات التي تمكنها من الحصول على السيولة، والنتيجة في الأخير هي نقص فعالية السياسة النقدية وضعف أثرها الاقتصادي.<sup>1</sup>

وعموما يمكن إيجاز أهم آثار الإبداع المالي على السياسات النقدية فيما يلي:

❖ من الصعب جدا إدراك كل ما يحيط بالابتكار المالي، والأصعب من ذلك توقع نتائجه من الناحية

العملية، فهو يضيف عنصر عدم اليقين إلى البيئة الاقتصادية التي فيها البنوك المركزية؛

❖ إن تتبع التطورات التي تحدث في الابداعات المالية يمكن أن تغير من الطريقة التي يتأثر بها الاقتصاد

نتيجة عمل السياسة النقدية كما أنه يحتمل أن تؤدي إلى التأثير على محتوى ومداولات المؤشرات التي يستخدمها البنك المركزي للرقابة على المؤسسات المالية.

إذن الابتكار المالي يمكن أن يساعد على زيادة كفاءة النظام المالي، الأمر الذي يسهل عمل السياسة

النقدية، لكنه في نفس الوقت يعقد البيئة التي تعمل فيها السياسة النقدية وللتعامل مع هذا التعقيد، تحتاج

البنوك المركزية إلى مراقبة الوضع المالي، بمتابعة التطورات مباشرة وبمحاولة توقع نتائج الابتكارات<sup>2</sup>، علما

<sup>1</sup>اسامي سويلم، "صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي"، مركز البحوث شركة الراجحي المصرفي للاستثمار، ديسمبر 2000، ص: 06.

<sup>2</sup>عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مؤسسة الرسالة، لبنان ، 2008، ص: 11.

أنها قد تبدو (نتائج الابتكارات) في بادئ الامر مضللة، وذلك ما يجعل البنوك المركزية أمام حتمية الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدثها الابتكارات المالية.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: آثار الهندسة المالية على نمو الدين

في الحقيقة أن الابتكار المالي لم يؤدي إلى زيادة الدين كما يعتقد الكثيرون أو ما أسماه علماء المالية بالرفع المالي، هذا الأخير مصطلح رياضي هندسي لا علاقة له بالاقتصاد في الحقيقة، وهذا التوسع الكبير في الدين يعني أمرين:

✓ أولهما إمكانية الحصول على ما أريد في وقت قصير؛

✓ والثاني أنني أستطيع الحصول على ما أريده من دون مقابل تقريبا (أو بمقابل صغير جدا).

لقد كان الإبداع المالي سببا في توسيع نطاق هذين النوعين من الإغراء فقد عمل علماء الرياضيات على ابتكار الأدوات المالية الجديدة التي نجحت في كسر حواجز الحيطة وضبط النفس حين وعدت بتخليص الدين من عواقبه السيئة، وباع تجار الدين منتجاتهم السامة ليس فقط للسذج والجهلة، بل وأيضا للشركات الجشعة والأفراد الذين يفترض فيهم الحكمة والوعي.<sup>2</sup>

### الفرع الرابع: أثر الهندسة المالية على الأسواق المالية

قسمت ابتكارات الهندسة المالية الأسواق المالية حسب نوعية وطبيعة الأوراق المالية وتواريخ استحقاقها إلى أسواق رأس المال وأسواق النقد حيث تجمع المدخرين والمستثمرين في لقاءات مباشرة لشراء وبيع هذه الأوراق وذلك كنتيجة للتطورات التكنولوجية السريعة بالإضافة إلى الديناميكية التي اتصفت بها أسواق المال مما نتج عنه أنواع عديدة من أدوات الاستثمار المختلفة حيث ان سوق مشتقات الائتمان كانت شبه معدومة في أواخر تسعينات القرن الماضي لكنها نمت بدرجة غير عادية في مطلع القرن الواحد والعشرين بعدما أقر الكونغرس

1 عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص: 11.

2المانسب رابح أمين، مرجع سابق، ص: 30-31.

الأمريكي تشريعا عام 2000 يمنع تنظيم وتقييد أسواق المشتقات، ولهذا السبب لا توصف مشتقات الائتمان في العقود والوثائق القانونية بالتأمين (*Insurance*) مع أنها كذلك في الحقيقة لأنها في هذه الحالة ستخضع لقوانين التأمين بل توصف بأنها مقايضة لتتمتع بحماية هذا التشريع.

وقد تضاعف حجم هذه المشتقات أكثر من ستة (6) مرات، فانتقال من 100 تريليون دولار سنة 1998 إلى أكثر من 330 تريليون دولار سنة 2005 إلى حوالي 600 تريليون دولار سنة 2008 بعد ذلك، فهو نمو غير متوافر في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد الحقيقي.

وبالتالي تمكن المستثمرون في السنوات الأخيرة من المتاجرة في الأوراق المالية المتنوعة في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء، حيث نمت وتطورت هذه الأسواق في حوالي 30 دولة، ولا يقتصر الأمر على أسواق الدول المتقدمة مثل اليابان وانجلترا وكندا وألمانيا، بل يوجد أيضا في العديد من الدول النامية مثل البرازيل والتشيلي والهند وكوريا وماليزيا والمكسيك وتايوان وتايلاند.<sup>1</sup>

ويمكن تفسير الاتجاه نحو أسواق المال العالمية باتجاه المستثمرين نحو تشكيل محافظ استثمارية دولية انطلاقا من دوافع عديدة كالمقارنة بين حجم سوق المال المحلي وحجم سوق المال الأجنبي، واكتشاف المستثمرين أن معدل العائد على الأوراق المالية غير المحلية أعلى من عائد الأوراق المحلية وذلك بسبب معدلات النمو المختلفة بين الدول، كون نظرية الاستثمار تعتمد على محافظ استثمارية تتميز بالتنوع لتقليل المخاطر من خلال انتقاء الأصول ذات معاملات ارتباط صفيقة وبناء على هذا يمكن القول بأن هذا الاتجاه كان له ما يبرره سواء من حيث الفائدة أو من حيث الخطر وهي معايير الاستثمار الجيد، فضلا عن

1 عبد الحكيم تيطري، "استخدام الهندسة المالية لتعزيز إدارة المخاطر البنكية"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية و تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014/2013، ص: 15-16.

الدراسات التي تتوقع استمراره (الاتجاه) ونموه كلما زادت ثرة الاتصالات وتداعت العوائق التي تمنع تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود و هذا ما تهتم به الهندسة المالية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: فوائد ومخاطر الهندسة المالية

لازال المختصون والمتعاملون ينقسمون وبصورة واضحة إلى فريقين متعاكسين، ففي حين يصر الفريق الأول على الحذر من التعامل بهذه الأدوات الجديدة وعدم التعامل بها إطلاقاً بسبب المخاطر الكبيرة التي تصاحبها، الفريق الآخر يرى بأنها تمثل الدواء الشافي للعديد من المشاكل والمصائب التي تواجه المتعاملين في الأسواق المالية وفيما يلي أهم الفوائد والمخاطر.

#### الفرع الأول: فوائد أدوات الهندسة المالية

تحقق أدوات الهندسة المالية العديد من الفوائد للمتعاملين بها إذا ما تم استعمالها بصورة صحيحة، ومن أبرز الفوائد نذكر ما يلي:

1. إدارة المخاطر: يتم إدارة المخاطر المتجمعة في الأدوات المالية التقليدية مثل مخاطر تقلب الأسعار ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال عقود أدوات الهندسة المالية، إذ يمكن تجزئة هذه المخاطر المتجمعة وإدارة كل نوع منها على حدا من خلال عملية التحوط، فتستعمل المستقبليات والعقود الآجلة والخيارات والمبادلات للتحوط ضد مخاطر تقلب أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية؛
2. الاستثمار: إذ يمكن تعزيز فرص تحقيق الإدارات الإضافية وزيادة الأرباح من خلال زيادة فرص الاستثمار وتوزيع المحافظ الاستثمارية للمؤسسات المالية ودخول المتعاملين في الأسواق المالية، فضلاً عن تنويع الخدمات المالية التي تقدم للمتعاملين بما يخدم أغراضهم في بناء المحافظ الاستثمارية؛

<sup>1</sup>عبد الحكيم تيطري، مرجع سابق، ص: 16.

**3. الكلفة:** يسمح التعامل بأدوات الهندسة المالية بتقليل تكاليف المعاملات التقليدية، إذ يتم دفع هامش بسيط فقط لأغراض التعاقد، كما يمكن من خلالها تحديد الحدود العليا لتكاليف الافتراض أو تحديد الحدود الدنيا للعوائد المحققة من الاستثمارات في الودائع أو القروض، كما يمكن استعمالها في عمليات المواجهة (التحكيم) للحصول على هيكل تكاليف مناسب للمتعاملين؛<sup>1</sup>

**4. السيولة:** تتمتع أغلب أدوات الهندسة المالية بالسيولة العالية تمكن المتعاملين بها من تحسين سيولتهم بصورة عامة؛

**5. الاقتصاد العام:** لقد أدى تعدد أدوات الهندسة المالية إلى إيجاد الأسواق المنظمة والموازنة المتخصصة في التعامل بهذه الأدوات مما أدى إلى التوسع الكبير في التعامل بها، وما يتحقق نتيجة ذلك التعامل من إيجاد فرص العمل الواسعة وزيادة فرص تحقيق الإيرادات المتمثلة في الرسوم والعمولات وغيرها؛

**6. أداة لاستكشاف السعر المتوقع في السوق الحاضر:** من أبرز وظائف أدوات الهندسة المالية أنها تزود المتعاملين بالمعلومات كما سيكون عليه سعر الأصل الذي أبرم عليه العقد في تاريخ التسليم؛

**7. سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية:** وهي ميزة أخرى للهندسة المالية تتمثل في سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية، نظرا لمرونتها إضافة إلى سيولتها المتميزة؛<sup>2</sup>

## الفرع الثاني: مخاطر أدوات الهندسة المالية

بالرغم من الفوائد التي يمكن تحقيقها باستعمال أدوات الهندسة المالية، نجد أنها تخلق أنواع جديدة من المخاطر في طبيعة عملها أعلى من مثيلتها في الأدوات المالية التقليدية وهذا من شأنه خلق صعوبات كبيرة للبنوك في حال استعمال هذه الأدوات بشكل غير مدروس ولا يستند إلى أسس سلامة قوية، كالمخاطر

<sup>1</sup>هامل فريال، "دور الهندسة المالية في تأجيج أزمة 2008"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة 8 ماي، قالمة، 2013، ص: 36.

<sup>2</sup>هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سابق، ص ص: 16-22.

النظامية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر العمليات... وقد تصل هذه التهديدات التي تواجه المؤسسات البنكية إلى حد الإفلاس كما حدث مع بنوك عالمية كبيرة في العديد من الدول شكل انهيارها آثار وخيمة على نظمها المصرفية والمالية وكذا سلامة واستقرار اقتصاديتها، وتشير الأرقام المتعلقة في ما يخص التعامل بالأدوات المشتقة إلى ما نسبته (1% إلى 3%) فقط من هذه التعاملات هدفها سوء التسيير للمخاطر، بينما يتجه باقي إلى عمليات رهان ومضاربة شديدة في المستقبل.<sup>1</sup>

ويمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض لها مستخدموا أدوات الهندسة المالية إلى:

**1. مخاطر السوق:** وذلك نتيجة للسلوك السعري للأصول محل العقد؛

**2. مخاطر الائتمان:** تتمثل في المشاركة الناشئة عن تعثر الطرف المقابل في الوفاء بالتزامات يتضمنها العقد؛

**3. مخاطر التسوية:** تنشأ نتيجة أن المشتقات المالية تنفذ عملياتها في تاريخ مستقبلي وقد يتعرض أحد الأطراف لخسارة كبيرة مما يجعله لا يستطيع التسوية في تاريخ الاستحقاق؛

**4. المخاطر التشغيلية:** نتيجة لعدم كفاءة تنظم الرقابة وإخفاق الإدارة في وضع الترتيبات الفنية في تجهيزات التعامل بالمشتقات؛

**5. مخاطر قانونية:** نتيجة لعدم القدرة على تنفيذ العقود.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: واقع الهندسة المالية وآفاقها المستقبلية

إن الأسواق المالية وتطورها حقيقة واقعية نظرا للزيادة المستمر لحجم التعاملات المالية يوما بعد آخر، ناهيك عن الأنواع والأصناف العديدة للأدوات المالية المتداولة والمصدرة محليا ودوليا فهذا التوسع سمح للتعاملات

<sup>1</sup>المانسب رابح أمين، مرجع سابق، ص: 52.

<sup>2</sup> جعفري مفيدة، "دور الهندسة المالية في زيادة حدة الأزمة المالية 2008"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014، ص: 44.

المالية بالتحكم حتى بالاقتصاد الحقيقي وهذا ما سنعرفه في واقع الهندسة المالية وكذلك آفاقها المستقبلية إضافة إلى أهم العوامل المحفزة لانتشارها.

### الفرع الأول: واقع الهندسة المالية والآفاق المستقبلية لصناعتها

نقل الدكتور "سامي سويلم" حول هذا الموضوع كلام لأحد أساتذة الأعمال في العصر الحاضر، وهو "Peter Orucker" منشورا في مجلة "Economist"، عام 1999 تحت عنوان "الابتكار أو الموت" يشير في هذه المقالة أن الصناعة المالية تعاني اليوم من التدهور أو الموت أو التراجع نظرا لكون المؤسسات المسيطرة على الخدمات المالية لم تقدم أي ابتكارات ذات أهمية على مدى 30 عاما، حيث أن هذه المؤسسات بدلا من قيامها بتقديم خدمات مالية لعملائها أصبحت تتاجر لمصلحتها مع المؤسسات الأخرى، أن نكون في النهاية امام "مباراة صفرية"، لأن ما تربحه المؤسسة هو ما تخسره مؤسسة أخرى<sup>12</sup>.

ويذهب صاحب المقال إلى أن أهم الابتكارات المشتقات زعموا أنها عملية لكنها ليست أكثر من عمليات القمار التي تجري في مونتوكارلو أو لاس فيكاس ونتيجة لذلك فإن منتجات الصناعة المالية هذه أصبحت سلعا نمطية من صعوبة التسويق وانخفاض الربحية خاصة بعد وقوع أزمة مالية عالية سنة 2008 تبعتها موجات متتالية من القوانين والتشريعات المقيدة لأي تعامل مالي مشكوك فيه.<sup>2</sup>

أما الآفاق المستقبلية للهندسة المالية فقد أشار "بيتر دراكر" إلى أن الصناعة المالية إذا أرادت النهوض والاستمرار فأمامها طريقان هما:

**الأول:** استبدال الهندسة القائمة بأخرى مستحدثة؛

<sup>2</sup> سلطان بن عايض البقمي، "المحاسبة المالية وتحديات الهندسية المالية"، السعودية: جامعة أم القرى، قسم العلوم الإدارية بكلية المجتمع، بدون سنة، ص: 09.

<sup>2</sup> سلطان بن عايض البقمي، مرجع سابق، ص: 9.



الثاني: تكيف المؤسسات مع الواقع الجديد ويتمثل في إعادة المؤسسات الحالية هيكلتها لتصبح مبرعة ومبتكرة في خلق منتجات جديدة بالفعل.

إن أحد عوامل التغيير الرئيسية في عالم المال بصفة عامة هو التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويضاف إلى ذلك التطور القانوني والمؤسسي وقد تضمنت التطورات المستقبلية المحتملة في مجال الابتكار المالي ما يلي:

- ❖ إمكانية تخفيض تكاليف النماذج والبرامج التي يمكن أن تستعمل لتسعير الأدوات النمطية؛
- ❖ قدرة مسيري المؤسسات في كل دول العالم على تبني الهندسة المالية وتطبيقها في مشاريعهم؛
- ❖ إن تزايد التعامل بأدوات الهندسة المالية في المؤسسات سيجعلها أكثر نشطة للهندسة المالية واستعمالها سيكون أسهل. هذه العوامل كلها مجتمعة ستؤدي إلى انتشار الهندسة المالية، وستؤكد ضرورة التعامل بها من طرف المؤسسات المالية، خاصة مع زيادة المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: العوامل المحفزة لانتشار الهندسة المالية

- يصنف فينرتي مجموعة من العوامل التي تحفز الهندسة المالية وهي:
- ❖ الرغبة في إدارة المخاطر؛
  - ❖ الاستفادة من المزايا الضريبية عن طريق الأوراق المالية التي تخفض الحجم الكلي للضرائب المدفوعة من قبل المؤسسة وكذلك عن طريق تقدير الأرباح والخسائر للأغراض الضريبية؛
  - ❖ تخفيض تكاليف الإصدار والوكالة؛
  - ❖ التزام أو تجنب التعليمات؛
  - ❖ تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف؛

<sup>1</sup>سامي إبراهيم السويلم، مرجع سابق، ص: 9.

❖ التقدم التكنولوجي؛

❖ التحايل المحاسبي؛

❖ انفتاح الاقتصاديات لدول الآخذة في النمو والتزايد التجارة الدولية وهو ما أدى إلى اتساع الأسواق وزيادة

الطلب على التمويل الدولي لأنشطة التجارة والاستثمار؛

❖ مصادر الابتكار موحدة عبر المشاريع والصناعات؛

❖ قوة وحجم السوق؛

❖ الشروط الاقتصادية الكلية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 21.

## خلاصة الفصل

انطلاقاً مما سبق يمكننا في الأخير تعريف الهندسة المالية بأنها "تصميم، وتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل.

إن جوهر العمل التجاري والاستثماري هو التعرض للمخاطرة، فأى عملية تجارية أو استثمارية تنطوي على سلسلة من الوظائف لها مستويات مختلفة من المخاطر الوظيفية الأساسية للإدارة هي تحديد المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها هذا العمل، وذلك لفهم مستوى المخاطر التي ترغب الثقافة المؤسسية في تحمله وتقرير طبيعة ومدى المخاطر التي تكون المنشأة في استعداد لمواجهتها ومراجعة هذا القرار بانتظام.

وكإجمال لما سبق فإنها عبارة عن أدوات ووسائل تتيح لمستخدميها قدراً كبيراً من التحوط ضد المخاطرة وهي في غاية الأهمية لأي سوق مالي في مرحلة التطور والنضج. كما أن دخول هذه الأدوات للأسواق المالية لا بد من أن يكون في إطار سليم للجهات الرقابية بوضع ضوابط قوية من حيث الملاءمة المالية للشركات التي ستقوم بها من جهة والتدريب لإيجاد الخبراء اللازمين في هذا المجال من جهة أخرى.

# الفصل الثاني

إدارة المخاطر البنكية

**تمهيد**

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى الهندسة المالية وطبيعة أعمال البنك جاء دور إدارة المخاطر لتتال نصيبتها من الدراسة والتحليل، في هذا الإطار يمكن القول بداية أن أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك تعود في معظمها لطبيعة النظام البنكي المنتهج كما أن التباين الموجود بين البنوك من حيث المبادئ والأسس التي تحكم معاملاتها سيكون سببا جوهريا لاختلاف نظرة كل بنك إلى مفهوم المخاطرة وعاملا من عوامل الاختلاف كذلك في أنواع المخاطر التي يتعرض لها وسينعكس ذلك على الأدوات والوسائل التي تستخدم في إدارتها والحماية منها من خلال ما يلي:

- ماهية المخاطر البنكية؛
- مبادئ القيام بعملية إدارة المخاطر البنكية وأدواتها؛
- إدارة المخاطر البنكية باستعمال المنتجات المالية.

### المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية

إن التطورات المتسارعة على صعيد تحرر الخدمات المالية وازدياد عملية التطوير في التكنولوجيا تجعل نشاطات البنوك أكثر تنوعا وتعقيدا وتعرض للمخاطر لذلك خصصنا هذا المبحث لماهية المخاطر البنكية مقسما إلى ثلاث مطالب حيث سنتناول في المطلب الأول ماهية المخاطر البنكية والعوامل المؤثرة بها والمطلب الثاني سنتعرض فيه إلى أنواع المخاطر البنكية أما المطلب الثالث والأخير فسنترك فيه إلى المخاطر في الأعمال البنكية.

#### المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية والعوامل المؤثرة بها

سيتم تحديد مفهوم المخاطر والتعرض لجذورها التاريخية لمعرفة كيفية نشأتها وتطورها من خلال الفرعين الأول والثاني أما الفرع الثالث فقد خصص للعوامل المؤثرة في المخاطر.

#### الفرع الأول: مفهوم المخاطر البنكية

في البداية يمكننا الإشارة إلى مفهوم المخاطرة حيث تختلف تعاريف المهتمين بها طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة فإننا سنتعرض لبعض هذه التعاريف كما يلي:

- يعرفها (Milton) على أنها "الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد ويضع فيها توزيعات احتمالية لحدث على ضوء الدراسات السابقة"<sup>1</sup>.
- ويعرفها (Webster) على أنها "فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة"<sup>2</sup>.
- أما (Joël Bessis) فقد عرف المخاطرة على أنها "الآثار الغير مواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد وأن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية".

<sup>1</sup>تومي إبراهيم، "النظام المعرفي الجزائري واتفاقيات بازل"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة محمد لخضر بسكرة، 2007-2008، ص 57.

<sup>2</sup>بالعجوز حسين بوقره رابح، "إدارة المخاطر المصرفية، الإشارة إلى حالة الجزائر"، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن يومي 17/16 أفريل 2007، ص 02.

• يعرف كل من (williamz et Heinse) المخاطرة على أنها "الشك الموضوعي فيما يتعلق بموقف معين أي أن الخطر هو حالة عدم التأكد"<sup>1</sup>.

إن التعاريف السابقة تشترك في معنى واحد للمخاطرة وهو النتيجة المحتملة في المستقبل لفعل ما.

### مفهوم المخاطر البنكية:

انطلاقاً من مفهوم المخاطرة قام الباحثون بوضع تعاريف عدة للمخاطرة البنكية.

فهناك من عرفها بأنها "التقلبات في القيمة السوقية للبنك كما أنها ترتبط بحالة عدم التأكد من استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أوفى تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة"

وهذه المخاطرة قد تكون نتيجة للإدارة السيئة للمديرين وتتمحور حول نقطتين:

✓ الاختيار الغير لائق للزبائن ولطريقة توزيع المخاطر على مستوى الميزانية وخارج الميزانية بالبنك.

✓ نمط وأسلوب تشكيل تصميم السيولة للمواجهة دون تأخر متطلبات المدفوعات نحو المودعين والمقرضين<sup>2</sup>.

ويمكن القول أن الخطر البنكي هو تدني النتائج أو الخطر الذي لا يستطيع أن يتحكم فيه أو يقدره رغم أن كل بنك يعيش مع الخطر ويتضح كذلك أن الخطر لصيق بالعمل البنكي سواء رغب البنك أو لم يرغب وهذا لتتبع مصادر الخطر.

### الفرع الثاني: الجذور التاريخية للمخاطر البنكية

يرجع تاريخ الأزمات المالية العالمية والتي تضم الأزمات البنكية وأزمات سعر الصرف إلى أواخر القرن التاسع عشر وتبلورت أزمة الكساد الكبيرة في 1929 لذلك فهي ليست ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي وخلال العقدين الأخيرين عانت كثير من الدول سواء الصناعية أو الناشئة أو دول التحول من التخطيط

<sup>1</sup> محمد توفيق البلقيني، "مبادئ إدارة الخطر والتأمين"، دار الكتاب الأكاديمية، المنصورة، 2004، ص 12.

<sup>2</sup> Zuhayr mikdashi, "la mondialisation, des marchés bancaire et financières" édition " défis et promesses " :économica paris 1990 p 46.

المركزي من نوع آخر من هذه الأزمات وبتدرجات متفاوتة وخلال الفترة 1975-1986 بينما سادت الأزمات البنكية خلال في الفترة 1987-1997 وارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال تلك الفترة<sup>1</sup>. ومنذ شهر فيفري 2007 خيمت على النظام المالي العالمي أزمة تعثر البنوك العالمية لمواجهة طلبات السيولة كنتيجة لسلسلة الخسائر المترتبة عن حجوزات الرهانات العقارية وما تمخض عن ذلك من انعدام ثقة المستثمرين في المؤسسات المالية وما تحدثه من آليات مالية حديثة كآليات تحويل القروض إلى سندات مركبة وشهادات الجدارة الائتمانية وغيرها من الآليات الحديثة الأخرى فضلا عن انعدام الثقة فيما بينها.

لقد ارتبطت بؤادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي عام 2004 وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007 حيث توقفت عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم وبعد أن وجدت البنوك نفسها أمام أزمة سيولة حادة لجأت إلى التوسع بالديون بتوسيعها وتسييلها بالبيع ومن ذلك حسم الكمبيالات والتسهيلات الائتمانية حيث ساعد ذلك على زيادة حجم الفقاعة في سوق الائتمان وجعل الاقتصاد اقتصادا ورقيا لا حقيقيا<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في المخاطر

بعد معرفة مفهوم المخاطر البنكية سنتطرق في هذا الفرع إلى معرفة العوامل المؤثرة فيها وتوجد العديد من هذه العوامل البنكية ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

- أ. **التغيرات التنظيمية:** قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل البنوك وذلك للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها، والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفا من الازمات المالية الأمر الذي كان له آثار إيجابية على المخاطر ومثال ذلك ما قامت به اتفاقيات "بازل" المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالبنوك وكيفية قياسها والإشراف عليها.
- ب. **عدم استقرار العوامل الخارجية:** أدى عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم الاستقرار المستمر لأسعار الفائدة وأسعار الصرف العملات وابتداع البنوك لأدوات تغطية مستقلة خاصة بالشركات المتعددة الجنسيات إلى وجود مخاطر لم تكن موجودة سابقا مثل مخاطر التسعير ومخاطر السياسة ومخاطر سعر الفائدة.

1-ابن سانية عبد الرحمن، "دور مؤشرات الإنذار المبكر في الإدارة السليمة لمخاطر العملية البنكية"، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر المخاطر البنكية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2008، ص: 07.

2-أسعد حميد العلي، "إدارة المصارف التجارية"، الذكرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 74.



ج. **المنافسة:** تجبر المنافسة البنوك على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار وهذا ما أثر سلبا مع توسع البنوك في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء حيث أدى ذلك إلى ازدياد المخاطر ومثال ذلك مخاطر الائتمان.<sup>2</sup>

د. **التطورات التكنولوجية:** والتي تعتبر من العوامل الايجابية على مخاطر العمل البنكي نتيجة زيادة قدرة البنوك على تحديد مخاطرها وإدارتها بطريقة أفضل ولكن نجم عن ذلك أيضا آثارا سلبية تمثلت في مخاطر التجارة الالكترونية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

هناك العديد من مصادر المخاطر البنكية فالمخاطر التي تواجه البنوك متعددة مما يستوجب التعرض لأنواع المخاطر البنكية وتحليلها من حيث مجالاتها وأسبابها وتأثيرها على أعمال البنوك وقد اختلفت تصنيفات المخاطر البنكية باختلاف الدارسين وسنعمد في هذا المطلب على التصنيف الذي يقسم المخاطر إلى مخاطر مالية في فرع أول ومخاطر غير مالية في فرع ثاني كما يلي:

#### الفرع الأول: المخاطر المالية

وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك وفقا لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية، ومن أهم المخاطر المالية ما يلي:

#### 1) خطر الائتمان (خطر القرض):

هي مخاطر تحدث نتيجة تخلف العملاء عن الدفع أي نتيجة عدم قدرة المقترض على الوفاء بأصل القرض وفوائده أو أنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر ويتسبب العجز عن السداد في خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل<sup>2</sup> وتتسبب مخاطر الائتمان من تراجع المركز الائتماني للطرف الآخر والتراجع هنا يعني أن احتمال التخلف عن السداد يزداد وهذا النوع من الخاطر ذو أهمية بالغة حيث أن عجز عدد

<sup>2</sup>سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيقي عملي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص:22.

<sup>1</sup>سمير الخطيب، مرجع سابق، ص:22.

<sup>2</sup>رزق كمال و كورتل فريد، "تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية حالة البنوك الجزائرية" مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن يومي 16-17 أبريل 2007، ص:03.

قليل من العملاء المهمين عن الدفع يمكن أن يتولد عنه خسائر كبيرة وهو ما قد يؤدي للإعسار ويمكن لنا تمييز بعدان للمخاطر حيث يتمثل البعد الأول في كم المخاطر والذي يعني المبلغ الذي يمكن أن يفقد أما البعد الثاني فهو نوعية المخاطر وتعني احتمال التخلف عن الدفع..كانت وستظل مخاطر الائتمان أهم مخاطر التي تتعرض لها البنوك على الرغم من استحواد المخاطر المصرفية الأخرى وخصوصا مخاطر<sup>3</sup>

وتشير الدراسات الخاصة بالأزمات المصرفية في الدول المختلفة سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية أن معظم الدول التي حدثت بها أزمات مصرفية كانت أهم أسبابها تعثر الائتمان ومن الجدير بالذكر أن هناك 131 دولة عانت من أزمات مصرفية وإن اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى خلال الفترة (1975-2000) وكان تعثر الائتمان هو أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمات المصرفية في تلك الدول<sup>1</sup>.

مما سبق يتضح أنه يصعب تقويم وتحديد بدقة المخاطر الائتمانية المتركمة عبر مجموعة المعاملات لكن يمكن تقليلها من خلال التنويع حسب شرائح القروض و القطاعات وحتى الجغرافيا لأن التنويع يحمي البنك من تكديس المخاطر إن القياس الكمي لتأثير المخاطر الائتمانية ما يزال يشكل تحديا فهو أهم خطر

بالنسبة للبنك وأكثر ضررا وقد يكون داخليا أو خارجي فكلما كانت الظروف المحيطة بالبنك غير مستقرة كلما كان هناك احتمال لارتفاعها<sup>2</sup>

## (2) خطر عدم السيولة:

تتشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وهي تقلل من مقدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته التي حانت آجالها وربما تكون هذه المخاطر نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض أو تعذر بيع الأصول وأحد أوجه إدارة الأصول والخصوم في الأعمال البنكية هو تخفيض مخاطر السيولة وبينما يمكن السيطرة على مخاطر تمويل السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية المطلوبة والبحث عن مصادر تمويل جديدة لتمويل عجز السيولة يمكن معالجة مخاطر تسهيل الأصول من خلال تنويع محفظة الأصول ووضع قيود على المنتجات ذات السيولة المنخفضة<sup>3</sup>.

<sup>3</sup> نبييل حشاد، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، بدون دار نشر، بيروت، لبنان، 2005، ص: 35-36.

<sup>1</sup> نبييل حشاد، مرجع سابق، ص: 36.

<sup>2</sup> نفييسة محمد بشرى، "إدارة الائتمان" مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، بدون سنة، ص: 235.

<sup>3</sup> -عاطف عبد المنعم و محمد محمود كاشف، "تقييم وإدارة المخاطر"، مركز التطوير للدراسات العليا والبحوث، القاهرة، 2008، ص: 43.

وتترتب مخاطر السيولة عن:

- ✓ توظيف الاموال في أصول ذات سيولة منخفضة جدا مثل شراء سندات طويلة الأجل شراء العقارات؛
  - ✓ السحب المكثف للمودعين؛
  - ✓ إفلاس مقترض أو مجموعة مقترضين؛
  - ✓ منح قروض بمبالغ كبيرة؛
- وبالتالي فهي مخاطر ناجمة عن الفشل في المطابقة بين المسحوبات النقدية للعملاء والتسديدات.<sup>4</sup>

### (3) خطر عدم الملاءة:

تعرف الملاءة البنكية بالرصيد الصافي للبنك بمعنى الفرق بين قيمة التزاماته واستعمالاته فنقول أن البنك له ملاءة مالية في حالة تفوق استعمالاته على التزاماته كما تعرف عدم الملاءة للبنك باحتمال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل للقيمة السوقية لالتزاماته وهذا يعني أنه إذا اضطر إلى تسهيل جميع أصوله فلن يكون قادرا على تسديد جميع التزاماته وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين<sup>1</sup> ويمكن تعريف خطر عدم الملاءة على أنه تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجز في أمواله الخاصة وذمته المالية إلى درجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع بحيث لا يتوفر لا على سيولة ولا أصول أخرى يواجه بها خصومه. وعليه فإن خطر عدم الملاءة أوسع من خطر السيولة والإختلاف يظهر في كون عدم الملاءة يستلزم عدم السيولة أما عدم السيولة فلا يستلزم بالضرورة عدم ملاءة البنك وبصفة عامة فإن عدم إمتلاك الأموال الخاصة اللازمة والكافية لتغطية الخسائر الممكنة الوقوع يجعل البنك في حالة عدم الملاءة ويعتبر خطر عدم الملاءة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك خطر القرض الذي ينجم عن فشل البنك في استرداد أمواله وخطر عدم السيولة الذي يؤثر على رأس مال البنك واحتياطياته.<sup>2</sup>

### (4) خطر معدل الفائدة:

<sup>4</sup> طارق عبد العال حماد، "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 228.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 228.

<sup>2</sup> زبير عياش، "تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة أم البواقي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسبير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2011-2012، ص: 86.

وهي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر ملموسة في حالة عدم اتساق أسعار الفائدة على كل من الالتزامات والأصول وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يمكنه من الوقوف على معدلات تكلفه الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول أو يساعده على تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

ويعرف خطر سعر الفائدة بالخسارة المحتملة للبنك والناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة ويتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة وتحصل هذه المخاطر عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الاستحقاقات وتزداد بزيادة ابتعاد<sup>1</sup>

تكاليف الموارد عن مردودية تلك الاستخدامات إذن مخاطرة سعر الفائدة تمس كل المتعاملين في البنوك سواء كانوا مقرضين أو مقترضين فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة أما المفترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها<sup>2</sup>.

فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن أن يشكل تهديدا كبيرا لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة إلى البنك ومن أهم أسباب خطر سعر الفائدة نجد:

- المنافسة بين البنوك فالعمل يتجه إلى البنوك التي تقترح معدلات فائدة منخفضة.
- سوء تسيير الموارد وتقديم قروض بأسعار فائدة امتيازية ويؤدي خطر سعر الفائدة في حالة حدوثه إلى زيادة الأعباء وتخفيض قيمة المردودية.

### 5) خطر الصرف الأجنبي:

هي مخاطر ناتجة عن التعامل بالعملة الأجنبية وحدث تذبذب في أسعار العملات الأمر الذي يقتضي إماما كاملا ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار أي أن حيازة البنك لموجودات والتزامات بالعملات الأجنبية يفرض عليه مخاطر سعر الصرف.

إن البنوك التجارية من أهم المتدخلين في سوق الصرف فطبيعة عمل البنك تقتضي منه أن يلعب دور المقايض والمبدل للعملات الأجنبية لتلبية طلبات زبائنه فيما يخص عمليات الصرف وكذلك مختلف العمليات الأخرى التي تتم على العملة الصعبة.

<sup>1</sup>- Sylvie de coussergues، "la gestion de la banque"، édition Du NOD، paris، 1992، p. 106.

<sup>2</sup>- عبير فوزان العبادي، "إدارة المخاطر المالية في الأعمال المصرفية والتمويل"، عمان، الأردن، 2005، ص: 15.

ومخاطر سعر الصرف هي: المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف وينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر التي تؤثر على البنك وعلى المستثمرين على حد سواء<sup>1</sup>.

### 6) خطر السوق:

المخاطر السوقية هي عدم التأكد المتعلق بالمكاسب الناشئ عن تغيرات وظروف السوق المرتبطة بأسعار الأصول وأسعار الفائدة والسيولة السوقية ووفقا لنظرية المحفظة يقصد بالمخاطر السوقية تلك المخاطر المنتظمة التي لا يمكن التخلص منها بالتنويع ويعبر عنها بـ "بيتا" أو تقلب عائد سهم أو محفظة مالية بالنسبة للعائد على المحفظة السوقية وبقدر ما يستطيع البنك أن يتحوط من مخاطر محفظته المالية من خلال التنويع الجغرافي والتنويع في المنتجات أو الدخول في عقود المشتقات فإن المخاطر تنخفض<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: المخاطر الغير مالية

#### 1) المخاطر التشغيلية:

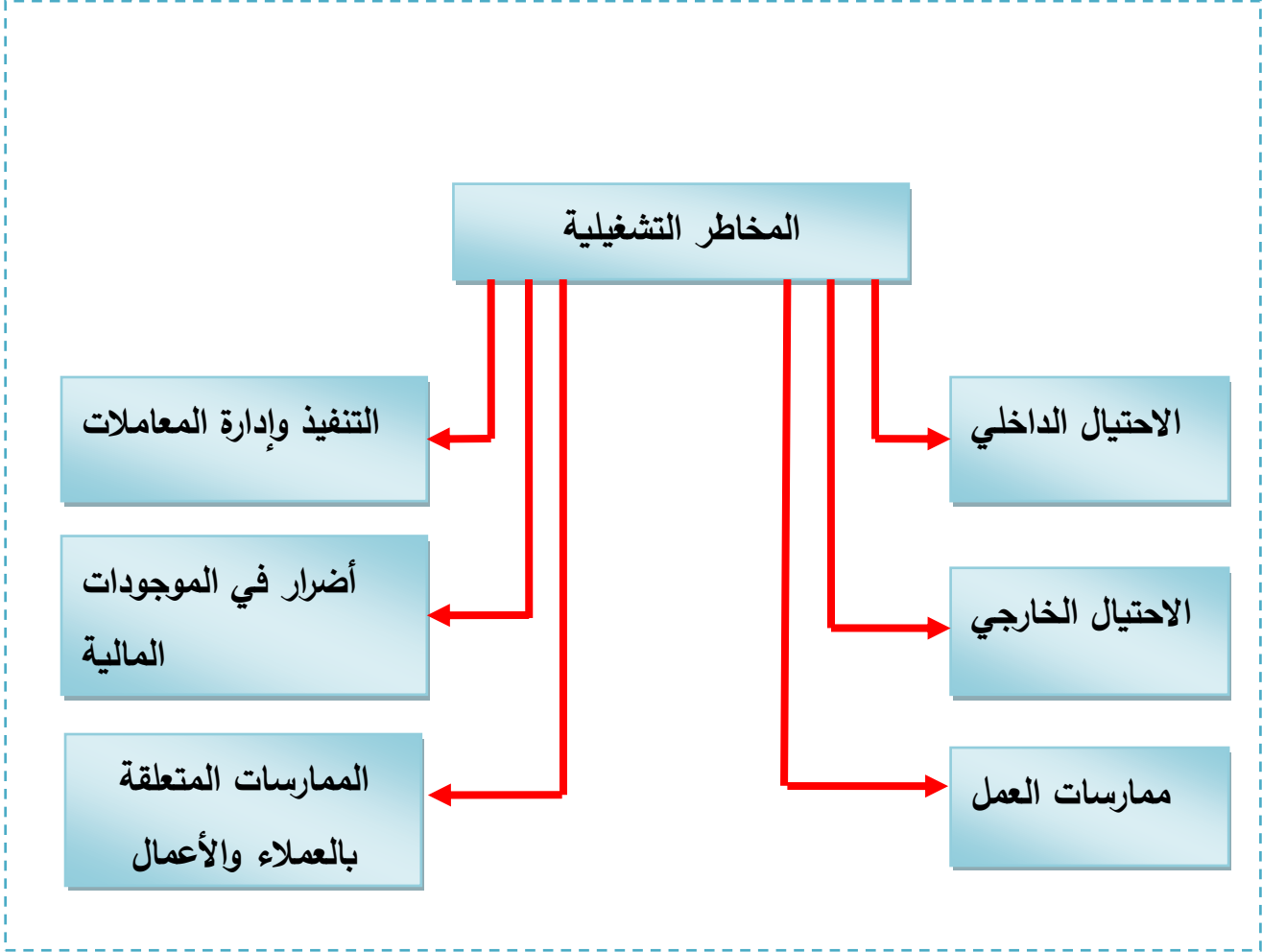
على الرغم من وضوح التعريفات الخاصة بمخاطر السوق ومخاطر الائتمان نسبيا إلا أن تعريف مخاطر التشغيل تطور بصورة سريعة خلال السنوات القليلة الماضية في البداية تم تعريفها بشكل شائع بأنها أنواع المخاطر غير القابلة للقياس التي يواجهها البنك مع ذلك قامت العديد من التحليلات الأخرى بتحسين هذا التعريف إلى حد كبير وكما أوضحت لجنة بازل للرقابة البنكية يمكن تعريف مخاطر التشغيل على أنها: مخاطر الخسائر النقدية التي تنشأ من عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنشأ من أحداث خارجية هذا النوع من المخاطر ليس له طريقة واضحة للقياس فهناك مجموعة من الطرق مثل طريقة المصفوفة التي تساعد البنك على محاولة تحديد الأحداث التي لها أكبر تأثير على البنك ثم تحليل تلك الخسائر وربما نمذجتها وهذه المخاطر تعتبر ثاني أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك بعد المخاطر الائتمانية حيث زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة بفعل تطور أعمال البنوك وتغير أساليب العمل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- بوعشة مبارك، "إدارة المخاطر البنكية مع إشارة لحالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2007، ص: 230.

<sup>2</sup>- طارق عبد العال حمادي، مرجع سابق، ص: 151.

<sup>3</sup>-eric lamarque, " gestion bancaire"، Node et pearSON, collection dirigée par jérom caby، éducation France, 2003, p: 67

المصدر: طارق راشد الشمري " إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية"، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان،



الأردن، 2009، ص: 200.

ويشمل هذا النوع من المخاطر ما يلي:

من خلال الشكل رقم 04 تظهر لنا أهمية المخاطر التشغيلية التي أصبح لها دور بارز في تشكيل طبيعة وحدود المخاطر التي تتعرض لها البنوك وهذا راجع إلى تفرعاتها التي تتعلق بكل الأنشطة والممارسات القائمة في البنك.

تتعرض البنوك لأنواع أخرى من المخاطر تختلف أهميتها من بنك لآخر نذكر منها:

**(2) المخاطر الإستراتيجية:**

هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك و على رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات و عدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي و يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الاستراتيجية وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر استراتيجية مناسبة للبنك والسياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير والطويل<sup>1</sup>.

**(3) مخاطر قانونية:**

تتعرض البنوك لأشكال عديدة من المخاطر القانونية التي يمكن أن تخفض من أموالها أو تزيد من التزاماتها بصورة مفاجئة إما نتيجة لعدم توافر المعلومات والقواعد القانونية أو نتيجة لعدم دقتها أو لعدم الالتزام بها أو لعدم كفاية المستندات القانونية هذا فضلا عن التعرض للمخاطر القانونية الناتجة عن الدخول في أنواع جديدة من المعاملات التي لم تنظم من الناحية التشريعية<sup>2</sup>.

**(4) مخاطر السمعة:**

تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي اتجاه البنك وهذا الخطر يؤثر على عدد من العملاء لدى البنك ويخفض نشاطه إلى أقصى حد مما يقلل الأرباح.

**(5) الخطر النظامي:**

هو ظاهرة عدم ملاءة عامة يتعدى حدود الدولة الواحدة وقد يؤدي إلى أزمة مالية ينتج خطر النظام بسبب إفلاس سلسلة من البنوك نتيجة لإفلاس بنك واحد أو أكثر وقد يحدث نتيجة انهيار السوق المالي<sup>3</sup>.

**(6) الخطر التنظيمي:**

ينتج هذا الخطر نتيجة عدم تطبيق الإجراءات والتنظيمات الموضوعة من قبل البنك أو تنافي هذه التنظيمات مع القوانين المعمول بها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص 228.

<sup>2</sup> - عيد الغفار حنفي، "إدارة المصارف"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 173.

<sup>3</sup> - سامر جلدة، "البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص: 243.

<sup>3</sup> - سامر جلدة، مرجع سابق، ص: 243.

## المطلب الثالث: المخاطر في الأعمال البنكية

تعد الصناعة البنكية من أكثر الصناعات التي تحتوي على المخاطر وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية وقد تعددت مصادر هذه المخاطر وهو ما سنحاول التعرف عليه في هذا المطلب من خلال فرعين مصادر المخاطر البنكية والبنك كمصدر للمخاطر.

## الفرع الأول: مصادر المخاطر البنكية

## أولاً: البيئة الداخلية للمؤسسة

وتتمثل في مختلف المكونات والعناصر التي بإمكانها التأثير سلباً عليها سواء تعلق الأمر بالجانب الإداري التكنولوجي الموارد المالية والبشرية التموين التسويق الإنتاج...أو بعبارة أخرى يمكن تجميعها فيما يسمى سلسلة القيمة وما تتضمنه من نشاطات مساعدة وبالتالي فإن هذه العناصر في حالة كونها ضعيفة مقارنة بالمؤسسات المنافسة فسوف تشكل خطراً دائماً على المؤسسة.

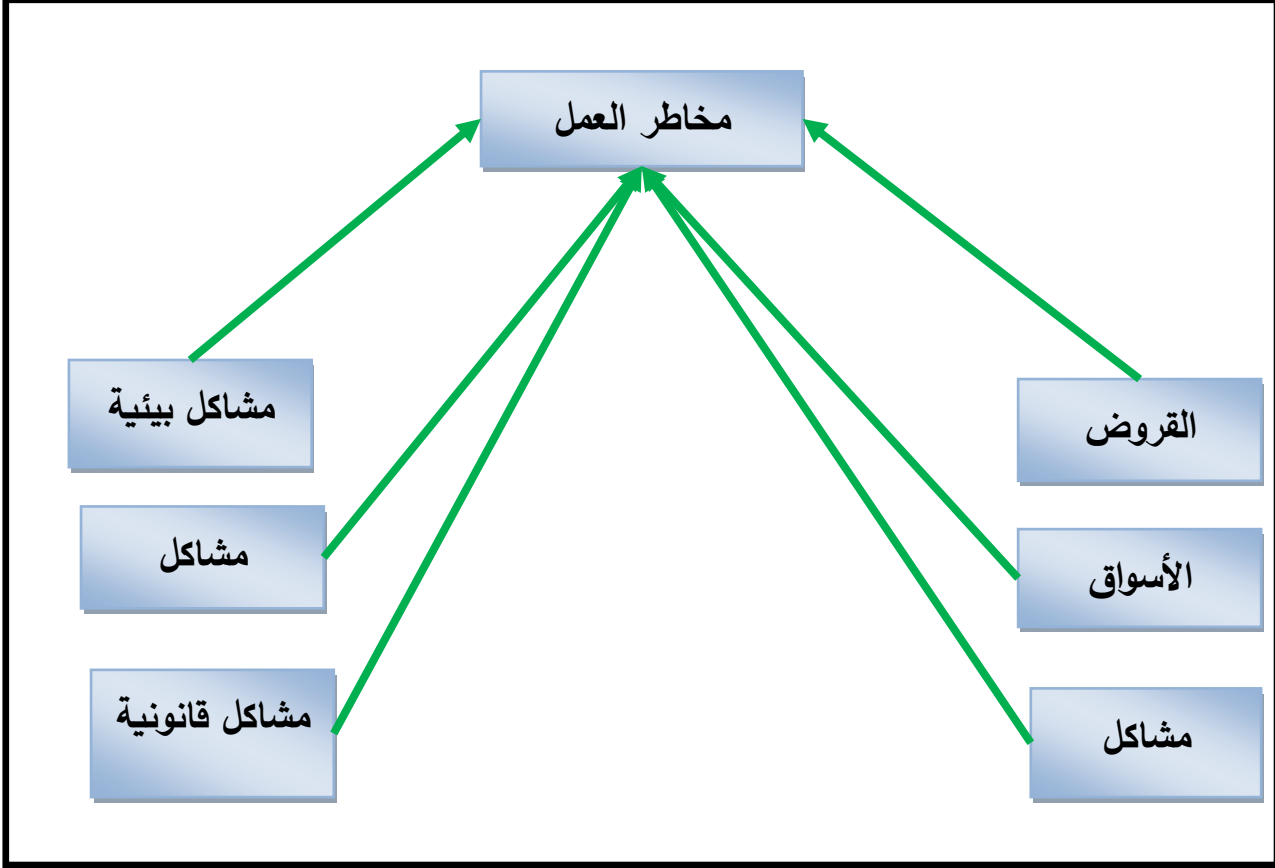
## ثانياً: البيئة الخارجية للمؤسسة:

وتتمثل في مختلف العوامل الموجودة خارج المؤسسة والتي يمكن أن تؤثر سلباً عليها أو تشكل أخطار مختلفة على المؤسسة وعادة ما تجمع في العناصر التالية البيئة الاقتصادية والاجتماعية البيئة السياسية و القانونية، البيئة التنافسية البيئة الثقافية، البيئة التكنولوجية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - طارق طه، "إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص: 27-287.



الشكل رقم (02-02): مصادر المخاطر البنكية



المصدر: دريد كمال آل شبيب، "إدارة البنوك المعاصرة"، دار الميسر، الأردن، 2012، ص:14.

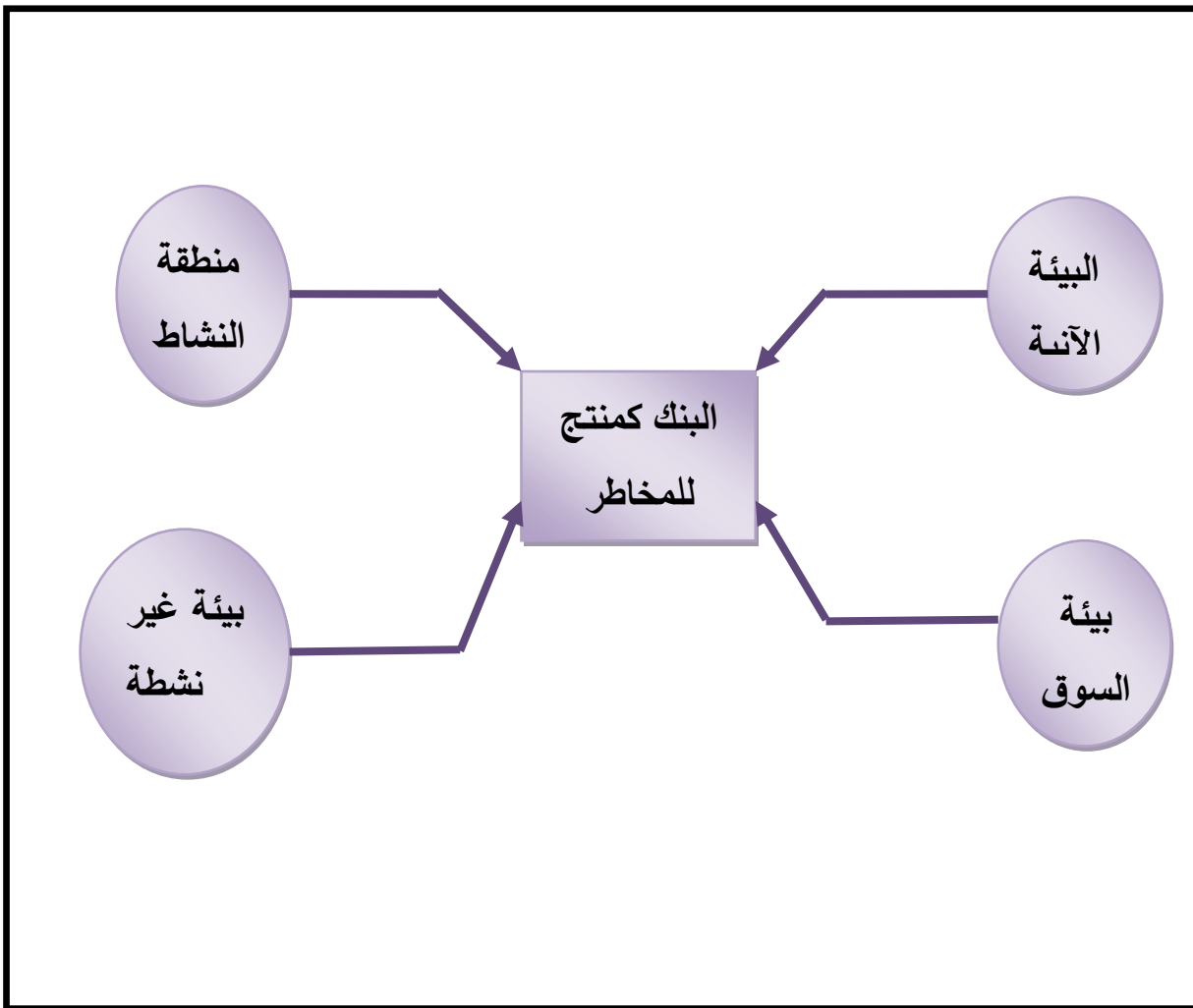
- نلاحظ من خلال هذا الشكل أن مصادر المخاطر البنكية قد تكون في البيئة الخارجية للبنك مثلما هو الحال بالنسبة للأسواق أي السوق التي تمارس فيها البنوك أنشطتها المختلفة وكذا مشاكل الاقتصاد الكلي حيث أن الأداء العام لاقتصاد الدولة أو الاقتصاد العالمي له تأثير كبير على أعمال البنوك خاصة من حيث النتائج بينما تتمثل مخاطر البيئة الداخلية في ظروف العمل داخل البنك في حد ذاته سواء من حيث القروض التي يمنحها لعملائه وبالتالي مخاطر عدم الاستحقاق أو من حيث العمليات التي ترتبط بالعنصر البشري إذ تؤدي الأخطاء التشغيلية إلى احتمال التعرض إلى مخاطر كثيرة تؤثر على أعمال البنوك.

الفرع الثاني: البنك كمصدر للمخاطر

في الوقت الذي يمكن فيه أن يتعرض البنك لمخاطر متنوعة نابعة من محيطه خلال ممارسة نشاطه فإنه في الوقت ذاته يمكن أن يكون مصدرًا للمخاطر يؤثر بها على أنشطة المتعاملين الآخرين المتواجدين في نفس البيئة<sup>1</sup>.

ويمكن تجسيد الفكرة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02\_03): البنك كمصدر للمخاطر



المصدر: فلاح حسن الحسني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، "إدارة البنوك"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 46.

<sup>1</sup>فلاح حسن الحسني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، نفس المرجع، ص: 07.

من خلال الشكل نلاحظ أن البيئة الآنية قد تتسبب مثلا في خسارة بنك ما إلى تشكيل مخاطر على البنوك الأخرى أو المؤسسات الأخرى كون البنك هو أحد أهم المتعاملين الاقتصاديين وعليه فإن حالته المالية مثلا ستؤثر حتما على كل ماله علاقة مباشرة مع هذا البنك، أما في ما يخص علاقة البنك بالبيئة السوقية فإنه يحتمل أن يشكل البنك مخاطر على الناشطين في ذات السوق فالوزن الذي يمثله البنك يجعل من هذا الأخير قادرا على التأثير في السوق عن طريق تصرفاته مثل ابتكار منتجات جديدة بينما تتأثر البيئة غير المباشرة أو العامة من حيث التوسع الجغرافي للبنك وما له من تأثيرات على البيئة العامة من حيث استقطاب الأيدي العاملة أو التأثير على الأوضاع الاقتصادية كالتضخم مثلا ما نستخلصه من خلال ما سبق هو أن هناك عدة مصادر للمخاطر التي تواجه المؤسسات البنكية ليست واحدة بل متعددة مما يعني أنها ستكون مختلفة فيما بينها من عدة نواح كالأولوية التي تمثلها للبنك مثلا أو جسامه الخاطر الذي يمكن أن تتسبب فيه بالتالي التكلفة التي يستوجب دفعها لقاء تغطية الخسائر المنجزة عن التغطية أي على النتيجة الإجمالية للبنك.

### المبحث الثاني: مبادئ القيام بعملية إدارة المخاطر البنكية وأدواتها:

كما هو معلوم فإن الصناعة البنكية قد خضت خطوات كبيرة في مجال إدارة المخاطر وما تزال في تطور مع ازدياد المخاطر وتنوعها وهو ما يستدعي فهم مبادئ ومسؤوليات القيام بعملية إدارة المخاطر البنكية والأدوات المستخدمة لذلك للاستفادة من هذه الأخيرة وابتكار وتطوير أدوات أخرى تؤدي نفس الغرض وهو ما سيتم التعرف عليه في هذا المبحث وذلك من خلال مكونات عملية إدارة المخاطر البنكية ومبادئها، ومسؤولياتها وأدواتها.

#### المطلب الأول: مكونات عملية إدارة المخاطر

يتطلب الحديث عن عملية إدارة المخاطر التحديد الدقيق لمفهومها ثم الخطوات الواجب إتباعها لإدارة المخاطر بهدف الوصول إلى إدارة فعالة للمخاطر وبالتالي نجاح البنك واستمراره.

#### الفرع الأول: ماهية إدارة المخاطر

يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها مجموعة الواجبات والأنشطة الوظيفية التي يبذلها المسؤولون عن المشروع للتحكم في الأخطار التي يتعرض لها البنك والتي من شأنها خلق ظروف آمنة معقولة قبل حدوث

الحادث وبالتالي إرساء خطة للتخفيف من الآثار المادية السلبية أثناء وقوع الخسارة وحماية المشروع من أي خسارة مفاجئة نتيجة لأي ظروف تتعرض لها المؤسسة<sup>1</sup>.

ويمكن تعريف إدارة المخاطر البنكية على أنها الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية<sup>2</sup>.

كما عرفها فرانسيس بأنها "تعني شيئاً مختلفاً لكل متعامل في السوق إن مدير أحد الأصول أو الخصوم قد يطلب الحماية ضد تقلب الأسعار وعلى النقيض من ذلك قد يبحث آخر عن الحماية ضد عدم تقلب الأسعار<sup>3</sup>.

وتعتمد الإدارة الشاملة للمخاطر على العناصر الرئيسية التالية:

- ✓ التعريف الدقيق للمخاطر التي تتطوي عليها أنشطة البنك؛
- ✓ الحد من المخاطر بشكل فعال بناءً على قياس دقيق وصحيح للمخاطر والتقييم للإجراءات والطرق و الأدوات من خلال إطار سليم للمراقبة والمتابعة؛
- ✓ بنية تنظيمية وبشرية وفنية مناسبة<sup>4</sup>.

كما نشرت (COSO) في عام 2004 ملخصاً للإطار المتكامل لإدارة مخاطر المشروع (COSO،2004) وعرفت اللجنة (COSO،2004) إدارة المخاطر بأنها: "عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد لتطبيق الاستراتيجية الموضوعة عبر المنظمة ومصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي ربما تؤثر على المنظمة وإدارة الخطر لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة لتوفير تأكيد معقول بالنسبة لإنجاز الأهداف التالية:

(1) الاستراتيجية: الأهداف العالية عالية المستوى، الوقوف معها ودعمها؛

(2) العمليات: كفاءة وفعالية استخدام الموارد؛

<sup>1</sup>- بوعتروس عبد الحق، "الوجيز في البنوك التجارية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 49.

<sup>2</sup>بن عامر نعيمة، "لبنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2002، ص: 82.

<sup>3</sup>خالد وهيب الراوي، "إدارة المخاطر المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 03.

<sup>4</sup>نبيل حشاد، "إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك وفقاً لبازل 2"، المركز العربي للدراسات، لبنان، 2009، ص: 09.

(3) التقارير: الاعتماد على التقارير؛

(4) الإذعان: الإذعان للقوانين والأنظمة المطبقة كما حددت ثمانية مكونات لها من خلال إضافة مكون جديد أطلق عليه (وضع الأهداف)<sup>1</sup>؛

### الفرع الثاني: خطوات إدارة المخاطر البنكية

تمر عملية إدارة المخاطر بمجموعة من الخطوات الضرورية وذلك حتى تكون عملية منظمة مما يساعد على تحقيق النتائج المرجوة من خلالها تتمثل هذه الخطوات في:

#### أولاً: تحديد المخاطر

لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لابد أولاً من أن يحددها فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتطوي عليها عدة مخاطر وهي مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الإقراض، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل فتحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة.

#### ثانياً: قياس المخاطر

إن الخطوة الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر ويعتبر الوقت الذي يتم فيه القياس ذو أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.

#### ثالثاً: ضبط المخاطر

هنا تأتي الخطوة الثالثة حيث يتم إتباع ثلاث أساليب لضبط المخاطر وهي:

✓ تجنب بعض النشاطات؛

✓ تقليل المخاطر أو إلغاء أثرها.

#### رابعاً: مراقبة المخاطر

على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد المخاطر بدقة وبنفس الأهمية يكون قادراً على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أحمد حلمي، "دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية"، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع حول: إدارة المخاطر، عمان، 16-18 أبريل 2007، ص: 04.

### الفرع الثالث: أهداف إدارة المخاطر

إن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية:

- ✓ إعطاء مجلس إدارة البنك والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر؛
- ✓ وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛
- ✓ الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة؛
- ✓ التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي يواجهها؛
- ✓ استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي؛
- ✓ استقاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات؛
- ✓ حصر إجمالي التعرض للمخاطر؛
- ✓ تحديد تركيز المخاطر.

وبالتالي فإن الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو تحقيق التوليفة المثلى من العائد والمخاطرة ولتحقيق ذلك لا بد من أن يتمحور الإطار العام لإدارة المخاطر حول وجود هيكل واضح للعمليات يتألف من المراحل التالية:

- تعريف المخاطر؛
- الحد من المخاطر؛
- قياس المخاطر؛
- مراقبة المخاطر.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: مبادئ ومسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر البنكية

قسم هذا المطلب إلى فرعين الفرع الأول يحتوي على المبادئ التي يمكن للبنك استخدامها لتسيير مخاطره والفرع الثاني هو مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر البنكية.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، "إدارة المخاطر"، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص: 303-304.

<sup>2</sup> خالد وهيب الراوي، "إدارة المخاطر المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 55.

**الفرع الأول: مبادئ إدارة المخاطر البنكية**

هناك عدة مبادئ ويمكن إجمالها فيما يلي:

**أولاً: مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا**

تقع مسؤولية المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك وهو مسؤول أمام المساهمين على أعمال البنك مما يستوجب فهمه للمخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تسير بأسلوب فعال وعليه يتم وضع سياسات المخاطر من قبل الإدارة العليا للبنك ويجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس إدارة ومراقبة المخاطر.<sup>1</sup>

**ثانياً: إطار إدارة المخاطر**

على البنك وضع هيئة مستقلة تسهر على تطبيق الاستراتيجيات الموضوعة من طرف الإدارة العليا والمصادق عليها من طرف مجلس الإدارة كما على الإدارة العليا للبنك أن تخصص وتوفر الموارد التمويلية للموظفين ولدعم إدارة المخاطر الذي تم اختياره.

**ثالثاً: تكامل عملية إدارة المخاطر**

إن تكامل عملية إدارة المخاطر يهدف إلى ضمان وتحديد فهم طبيعة العلاقات التبادلية بين المخاطر المختلفة في البنك حيث لا يمكن تقييم أثر خطر معين بمعزل عن بقية المخاطر الأخرى ذات العلاقة بعمل البنك كما أن عملية إدارة المخاطر تتسم بالشمولية على مستوى المؤسسة ككل مما يؤدي إلى تطبيق إدارة المخاطر بشكل متكامل يؤدي إلى تطبيق إدارة المخاطر بشكل متكامل إضافة إلى التمكن من فهم العلاقات المتبادلة بين المخاطر المختلفة والآثار المرتبطة بها بشكل جيد.

**رابعاً: محاسبة خطوط الأعمال**

<sup>1</sup>-زبير عياش، مرجع سابق، ص: 92.

من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط الشركات لذا فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم.

#### خامسا: تقييم وقياس المخاطر

ينبغي تقييم جميع المخاطر بصورة وصفية وبشكل منتظم ودوري ويجب أن يتم التقييم والقياس بطريقة كمية كلما كان ذلك عمليا وممكنا وأن يأخذ تقييم المخاطر بالحسبان تأثير الأحداث المحتملة وغير المحتملة الحدوث<sup>1</sup>.

#### سادسا: المراجعة المستقلة

يجب أن يتولى تقييم المخاطر قسم تتوفر فيه الشروط التالية:

- ✓ أن يتمتع بالاستقلالية التامة؛
- ✓ أن يكون لديه السلطات والصلاحيات الكافية لإدارة المخاطر؛
- ✓ القدرة على اختيار فعالية أنشطة إدارة المخاطر؛
- ✓ رفع التقارير وتقديم التوصيات العلاجية لضمان فعالية عملية إدارة المخاطر.

#### سابعا: التخطيط للطوارئ

على إدارة المخاطر أن تأخذ في الاعتبار ضرورة وجود خطط عملية يمكن تطبيقها في حالة حدوث طوارئ محددة والهدف من هذا الجانب هو أن يكون لدى البنك صورة واضحة عن كيفية التعامل مع الظروف غير العادية بشكل كفاء وفعال في الوقت المناسب.

#### الفرع الثاني: مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر في البنوك

أصبحت مسؤولية المحافظة على النظام البنكي مسؤولية مشتركة بين عدد من اللاعبين الرئيسيين الذين يديرون أبعاد مختلفة من المخاطر المالية ومخاطر التشغيل ويطلق على ذلك شراكة إدارة المخاطر ويمكن تحديد الشركاء في عملية إدارة المخاطر كالتالي:

<sup>1</sup>نبيل حشاد، مرجع سابق، ص ص: 24- 26



**أولاً: المراقبون أو السلطات الإشرافية:**

لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار إفلاس بنك ولكن دورهم الرئيسي هو تسهيل عمليات إدارة المخاطر وتشجيع وجود بيئة جيدة لإدارة المخاطر في البنوك من أهم عناصرها وجود إطار عام لإدارة المخاطر وهذا يلعب دوراً هاماً في التأثير في المسؤولين أو الشركاء الآخرين في إدارة المخاطر.

**ثانياً: المساهمون**

تقع مسؤولية إدارة البنك على مجلس الإدارة حيث هو من يقوم بوضع الاستراتيجيات المختلفة و تعيين الموظفين وخصوصاً الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل تقع عليه مسؤولية أن يكون البنك قوياً ويعمل بصورة جيدة.

**ثالثاً: الإدارة التنفيذية:**

وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة ويجب أن يكون لدى المديرين التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة ولديهم دراية كافية بإدارة المخاطر البنكية<sup>1</sup>.

**رابعاً: لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي**

تعد لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسية لمجلس الإدارة لإدارة المخاطر ويجب أن تقوم هذه اللجنة بالتزام البنك بالأنظمة الرقابية الداخلية ونظم المعلومات وعلى الرغم من أن لجنة التدقيق الداخلي تلعب دوراً هاماً في مساعدة الإدارة على إدارة المخاطر بصورة سليمة إلا أن المسؤولية تقع على عاتق جميع المستويات في البنك.

**خامساً: المدققين الخارجيين**

وهم غالباً ما يلعبون دوراً تقييمياً في عمليات المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر ويجب أن يهتم المدققين الخارجيين ليس فقط بالفحص التقليدي لعناصر الميزانية وقائمة الدخل فحسب وإنما يجب أن يكون تدقيقهم مركزاً على المخاطر.

<sup>1</sup>نبيل حشاد، مرجع سابق، ص:26.

### سادسا: الجمهور العام أو المتعاملين مع البنك:

يقع على عاتق المتعاملين مع البنك وخصوصا المودعين عبئ في مجال إدارة المخاطر وذلك من خلال مطالبة إدارة البنك بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يتمكنوا من تقييم أداء البنك والمخاطر المحيطة بأنشطته وأعماله<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أدوات إدارة المخاطر البنكية

خلال قيام البنوك بعملية إدارة المخاطر فإنها تقوم بالاستعانة ببعض الأدوات الضرورية لذلك وقد لوحظ أن هناك الكثير من تلك الأدوات منها ما هو معروف ومنها ما غير ذلك كما أن هناك من الأدوات ما يمكن القول عنه أنه تقليدي لكن يتم استعمالها نظرا لخصائصها الايجابية مثل النسب المالية وهناك منها ما هو حديث نتج بفعل متطلبات التطور الذي مس النشاط البنكي مثلما هو الحال بالنسبة للمعايير الدولية .

### الفرع الأول: طريقة النسب المالية

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحياتها ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها والتي تساعد على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية<sup>2</sup>.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل:

- ✓ تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة؛
  - ✓ وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي<sup>1</sup>.
- ويمكن تصنيف النسب لأغراض التحليل المالي إلى المجموعات الرئيسية التالية:

<sup>1</sup>نبيل حشاد، مرجع سابق، ص: 25.

<sup>2</sup>الطاهر لطرش، «تقنيات البنوك»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 146.

<sup>1</sup>عبد المعطي رضاء محفوظ أحمد جودة، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص: 251.

## أولاً: نسب السيولة

تقيس مدى قدرة العميل مقدم طلب الائتمان على سداد التزاماته قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) بما لديه من نقدية وأصول أخرى كما يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً (أي الأصول المتداولة) دون التعرض لخسائر هامة في القيمة الحقيقية للأصول وأهم هذه النسب ما يلي:

أ. نسبة التداول: تعتبر مؤشر على مدى قدرة العميل مقدم طلب الائتمان على سداد الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة في الأجل القريب بمعنى أنها تظهر مدى إمكانية تغطية الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية سائلة للخصوم المتداولة وتحسب هذه النسبة باستعمال المعادلة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ب. نسبة التداول السريعة: تقيس مدى قدرة العميل على سداد التزاماته قصيرة الأجل دون الاضطرار لبيع مخزونه ويعنى ذلك أن تلك النسبة تستهدف الوصول إلى مؤشر يعبر عن سرعة العميل في سداد التزاماته قصيرة الأجل تحتسب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

## ثانياً: نسبة الرفع المالي

يقصد بالرفع المالي عملية تمويل احتياجات نشاط الأعمال بواسطة الاقتراض وهو ما يؤدي إلى رفع القدرة المالية للمقترض ولكن من خلال أموال الغير يطلق على نسب رفع المالي إدارة الديون أو القروض ومن هذه النسب:

## أ- معدل الاقتراض:

يعد مؤشر للمدى الذي وصل إليه العميل مقدم طلب الائتمان في تمويل أصوله من أموال الاقتراض

$$\text{معدل الاقتراض} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الأصول}}^2$$

كلما ارتفع هذا المعدل ازدادت درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك المقرضة للعميل في حالة منحه الائتمان.

<sup>2</sup> طارق طه، "إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 40.

**ب-معدل تغطية الفوائد:**

يقيس مدى قدرة العميل على سداد فوائده السنوية فهو يعد مؤشر للمدى الذي يمكن فيه لصافي ربح العمليات تغطية الفوائد المستحقة السداد على العميل مقدم طلب الائتمان...  
معدل تغطية الفوائد=الربح قبل الفوائد والضرائب/فوائد القروض.<sup>1</sup>

**ثالثا: نسب الربحية**

تعد مؤشر لتأثيرات المركبة أو المشتركة لسياسات الاقتراض والاستثمار الأصول والرفع المالي التي تنتهجها المنظمة على الدخل المتولد من العمليات وصافي الدخل بعبارة أخرى تظهر لنا نسب الربحية مدى قدرة المنظمة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة.

**أ. معدل العائد على الاستثمار:**

يقيس هذا المعدل مدى الربحية التي حققتها المنظمة من استثمارها للأصول في أنشطتها المختلفة يطلق عليها معدل عائد على إجمالي الأصول حيث يتم احتساب هذا المعدل بالمعادلة التالية:  
معدل العائد على الاستثمار=صافي الدخل بعد الضريبة/إجمالي الأصول.

**ب.معدل العائد على الملكية:**

يقيس هذا المعدل الربحية العائدة على أموال الملاك المستثمرة في المشروع لذا يطلق عليه أيضا معدل العائد على استثمارات حملة الأسهم.

و معدل العائد على الملكية=صافي الدخل/حقوق الملكية

حيث أن حقوق الملكية تمثل رأس المال المدفوع والأسهم العادية والأرباح المحتجزة.

يرتبط معدل العائد على حق الملكية(ROE) بالعائد على الأصول (ROA) من خلال مضاعف حق الملكية (EM) حيث أن هذا الأخير يساوي الأصول مقسومة على إجمالي حقوق الملكية:

العائد على حقوق الملكية= (صافي الدخل/إجمالي الأصول) \* (إجمالي الأصول/ إجمالي حقوق الملكية)

<sup>1</sup>طارق طه، مرجع سابق، ص: 40.

إذن العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول \* الرفع المالي.<sup>2</sup>

### ج. هامش الربح:

يقيس نسبة الدخل الصافي الذي تحقق أو تولد عن كل وحدة من المبيعات، وبالتالي فهو يعطي مؤشر لمحلل الائتمان المصرفي عن المدى الذي يمكن أن تتخفف فيه أرباح العميل قبل أن تتعرض لخسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة) إلى قيمة سالبة.

هامش الربح = صافي الدخل / صافي المبيعات.

وهكذا فإن:

العائد على الأصول = هامش الربح \* منفعة الأصول.

يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على السيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها المصروفات والضرائب وكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات والضرائب ولمعرفة ذلك يتم تحليل الأنواع المختلفة ضد المصروفات والضرائب كما يلي:

نسبة مصروفات الفوائد = مصروفات الفوائد / إجمالي الإيرادات.

نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد = نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد / إجمالي الإيرادات.

نسبة الضريبة = ضريبة الدخل / إجمالي الإيرادات.

مجموع هذه النسب وهامش الربح يساوي (1) وكلما انخفضت أي نسبة من النسب الأربعة أدى إلى ارتفاع ربحية البنك<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: معايير لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر البنكية

<sup>2</sup> مداني بن بلغيت وإبراهيمي عبد الله، "تسيير الخطر في المؤسسة تحدي جديد"، مجلة الباحث، العدد الثالث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الثالث، ص: 46.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 82-84.

تمس لجنة بازل بالأساس موضوع إدارة المخاطر وهي اتفاقية تنشأ من قبل لجنة خاصة تدعى لجنة بازل السويسرية وتتبع على عدة اتفاقيات في شكل مرقم.

### أولاً: تعريف لجنة بازل

يعتبر رأس المال المصرف أكثر المصادر للحماية من المخاطر وهي الوسيلة الفعالة للرقابة لأنه يمكن تطبيق معايير رأس المال بصورة موحدة على المؤسسات والتشريعات المختلفة وذلك أن رأس المال المطلوب له دور في مواجهة مخاطر الأصول واستقرار المصارف وبناء الثقة خاصة في حالة الأزمات المحتملة أو الفعلية.

ومن هذا المنطلق تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بقرار من محافظي البنوك المركزية

مجموعة الدول الصناعية العشر فهي مؤلفة من كبار ممثلي سلطات الرقابة المصرفية و الدول الصناعية حيث تتألف من 11 بلداً: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انضمت بعد ذلك لوكسنبورغ وإسبانيا وأصبح العدد 13 وعادة ما تجتمع هذه اللجنة في مقر بنك التسويات الدولية

BANK FOR INTERNATIONAL SETTLEMENT (BIS) للرقابة أربع مرات سنوياً ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصارف وقد تم إنشاء هذه اللجنة بعد أزمة البنك الألماني herstatt والبنك الأمريكي فرنكلين FRANKLIN وغرضها الأساسي تحسين الرقابة المصرفية<sup>1</sup> بين البنوك وذلك في ثلاث جوانب هي:

- فتح مجال حوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلة الرقابة المصرفية؛
- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية ومراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية؛

<sup>1</sup> طارق الله خان وحبيب أحمد، "إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، 2003، ص ص: 102-103.

• تحفيز مساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين والجهاز المصرفي ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية<sup>1</sup>.

إن هدف المؤسسات المالية تعظيم العائد على حقوق المساهمين ولن يأتي ذلك إلا بالانخراط في الأنشطة ذات المخاطر العالية حيث أنه من المعروف أنه كلما زادت المخاطر المصاحبة لنشاط ما فإن هناك درجة عالية لاحتمال الحصول على عائد أكبر وهذا الانخراط يحتاج إلى حجم أكبر من رأس المال لمواجهة أو تدعيم هذه المخاطر العالمية وتحقيق الاستقرار للمؤسسة المالية في المدى الطويل.

ويتضح من ذلك أن العلاقة بين رأس المال والمخاطر علاقة وثيقة وانطلاقاً من هذه العلاقة فقد أصدرت لجنة بازل لرقابة البنكية مقررات معيار كفاية رأس المال المحدد ب 8 % كحد أدنى لتغطية مخاطر الائتمان فقط وفي عام 1996 رأت اللجنة أهمية احتفاظ البنوك برأس المال لمواجهة مخاطر السوق وأخيراً رأت اللجنة في اتفاق بازل 2 الزام البنوك بالاحتفاظ برأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل أيضاً حيث أن:

نسبة كوك=الأموال الخاصة الصافية/مجموع الأخطار المرجحة<sup>2</sup>.

ولعل من بين أهداف لجنة بازل: المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي والعمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات البنكية العالمية، وإضافة إلى تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.

وقد اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية اهتماماً كبيراً بالإدارة والمخاطر البنكية حيث أن هناك الكثير من الوثائق الإرشادية التي أصدرتها اللجنة و الخاصة بإدارة جميع المخاطر البنكية وظهر اهتمام لجنة بازل بالمخاطر البنكية أكثر وضوحاً عند إصدارها لاتفاق بازل 2 والمتعلق بمعدل كفاية رأس المال حيث ركز الاتفاق على إدارة المخاطر بصورة واضحة وأعطى للبنوك الحق في اختيار البدائل المناسبة للقياس.

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الوثائق التي تصدر للجنة وتكون ملزمة للبنوك التي ترغب في مزاوله نشاط المصرفي بينما هناك من الوثائق التي تصدرها لجنة بازل ليست إلزامية ولكن إرشادية وهي تمثل أسس

<sup>1</sup> - طيبة عبد العزيز ومريمي محمد، "بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية"، المؤتمر العلمي الدولي حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2008، ص: 93.  
<sup>2</sup> نعيمة بن عامر، "المخاطر والتنظيم الاحترازي"، ورقة بحث مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر، ص: 90.

جيدة لإدارة المخاطر البنكية أو لإدارة خصوم البنك بصفة عامة ومن ثم فإن تبنيها من قبل السلطات الرقابية الوطنية أو البنوك قد أدى إلى نتائج إيجابية<sup>1</sup>.

عند المقارنة بين اتفاقية بازل 01 وبازل 02 يلاحظ بازل 1 قد ركزت بصفة رئيسية على الحد الأدنى المطلوب لرأس المال وهو 8% مع التركيز على مخاطر الائتمان وليس إدارة المخاطر للائتمان وهذا بالإضافة إلى أن اللجنة حددت أوزان المخاطر لكل أصل من الأصول، وفي عام 1969 أضافت اللجنة مخاطر السوق.

أما بالنسبة لبازل 2 يعتبر أشمل و أعم من مجرد تحقيق نسبة الـ 8% كمعدل رأس المال.

حيث أن اتفاق بازل 2 يعتبر تغيرا شاملا للثقافة البنكية والتي يعتبر محورها إدارة المخاطر البنكية والحكومة وانضباط السوق.

وتتمثل محاور اتفاقية بازل 2 في النقاط التالية:

- متطلبات الحد الأدنى لرأس المال؛
- المراجعة الرقابية؛
- انضباط السوق والإفصاح.<sup>2</sup>

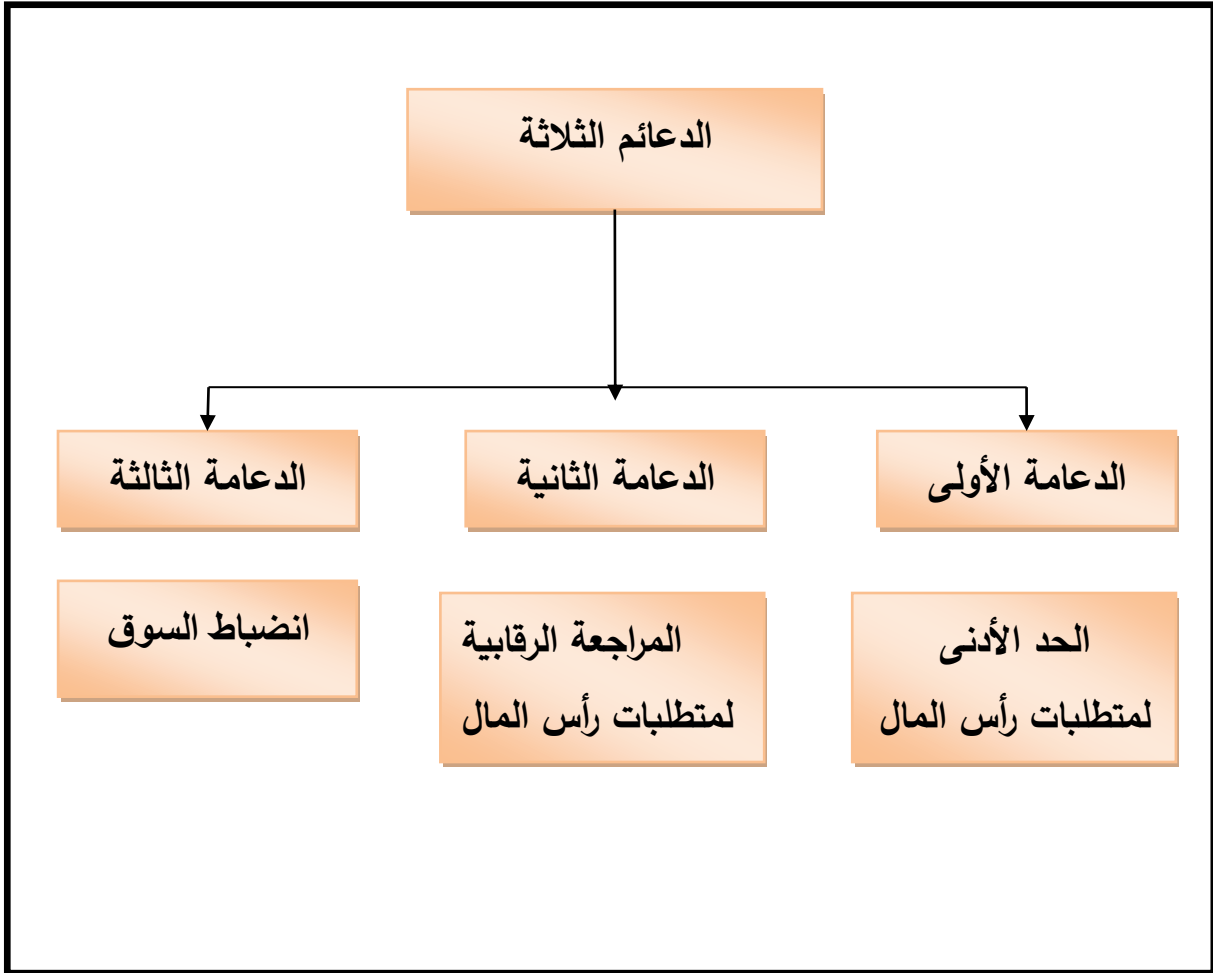
<sup>1</sup> نبيل حشاد، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، مرجع سابق، ص: 92-32.

<sup>2</sup> حروفش سهام و صحراوي إيمان، "دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمات المالية الحالية"، ورقة بحث قدمت للملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، يومي: 20 21 أكتوبر 2009، ص: 15.



ويمكن التعبير عنها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2\_4): الدائم الثلاثة لاتفاقية بازل



المصدر : طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص:558

وركزت لجنة بازل على ضرورة تفاعل هذه الدائم الثلاثة لتحقيق فعالية إطار رأس المال الجديد، فلا يكفل تحديد حد أدنى لمتطلبات رأس المال تحقيق وتدعيم الثقة والسلامة بالنظام البنكي، ولذلك فلا بد من المزج بين معدل إدارة فعالة وانضباط السوق وكذلك الإشراف والمراقبة.

ركزت بازل 2 في محورها الأول على الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال وهو 8% ولكن مع تغيير شامل عن اتفاق بازل 1 فيما يتعلق بكيفية حساب أوزان المخاطر بحيث تستطيع البنوك أن تختار من بينها شريطة أن تحقق المعايير اللازمة لكل أسلوب.

وقد أضاف اتفاق بازل 2 وجوب احتفاظ البنك برأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل وأضاف أمور كثيرة منها مخففات مخاطر الائتمان والتوريق كما سعت لجنة بازل 2 لإعداد نسبة ملائمة جديدة تسمى بنسبة "ماك دونو" لتعويض النسبة السابقة حيث أصبحت هذه النسبة قيد التنفيذ في 2006/12/31 وركزت هذه النسبة على محاور:

(1) أن لا يقل رأس مال الخاص عن 8%:

وعلى هذا الأساس يحسب:

إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى+الشريحة الثانية+الشريحة الثالثة)

$8 \leq$

مخاطر الائتمان+مخاطر التشغيل+مخاطر السوق

(2) المتابعة الحذرة عند القيام بالأعمال البنكية؛

(3) الشفافية في الأسواق.

وأضاف اتفاق بازل 2 المحور الثاني والمتعلق بعمليات المراجعة الرقابية والذي يركز على استراتيجيات وسياسات البنك لتحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بطريقة سليمة.

وقد تم التركيز على إدارة المخاطر المصرفية لأن التطبيق السليم لاتفاق بازل 2 بجميع متطلباته بما يضمن إدارة المخاطر البنكية إدارة سليمة تجعل أداءه جيدا وقويا.

الوثائق 20 التي أصدرتها لجنة بازل والواردة في نهاية المحور 2 تعتبر بمثابة دليل عمل شبه متكامل لإدارة المخاطر البنكية وللرقابة الداخلية والخارجية الفعالة للبنوك<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>يونيهي مريم، "مقررات لجنة بازل وأهميتها في تقليل المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدينة، 2010، ص: 45.

لكن الأزمات المالية التي مست النظام المالي الدولي والنظام المصرفي لا سيما أزمة 2008 أبرزت النقص الواضح في اتفاقية بازل 2 وهو ما تمخض عنه ظهور اتفاقية بازل 3 في 2009 والتي من بين الاجراءات التي جاءت بها تعزيز نسبة الموارد الذاتية للبنوك بحيث يتوجب على المصارف الترفيع في الشريحة الأولى من رأس المال التي تشكل احتياطياتها الصلبة المؤلفة من أسهم وأرباح من 2% في الوقت الحاضر إلى 5.4% من أصولها بالإضافة إلى تخصيص شريحة إضافية بمقدار 2.5% من رأس المال لمواجهة أزمات مقبلة وهو ما يرفع إجمالي الاحتياطي الصلب إلى 7%.

من جهة أخرى سيتم الترفيع من نسبة الأصول الذاتية للمصارف والتي يرمز لها ب tier1 من 4% حالياً إلى 6% ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الاجراءات ابتداءً من 1 يناير 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في 2019<sup>1</sup>

إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حالياً إلى 10.5% وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمال رأس مال البنك.

تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لازالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر لسيولة مكونة بشكل أساسي لأصول عالية مثل السندات.

للإشارة فإن تطبيق توصيات لجنة بازل 3 من طرف البنوك العربية سيترتب عليه إجراء تعديلات أساسية في هيكل مصادر التمويل وهيكل الأصول، إضافة إلى أضعاف قدراتها التنافسية في السوق الدولية مما قد ينعكس سلباً على نشاطاتها وربحياتها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>بونيهي مريم، مرجع سابق، ص: 46.

<sup>2</sup>مفتاح صالح ورحال فاطمة، "تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي"، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر 9 حول: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 10/9 سبتمبر 2013، ص: 10.

### المبحث الثالث: إدارة المخاطر البنكية باستعمال المنتجات المالية

تتضمن عملية إدارة المخاطر استراتيجيات تمكن المؤسسة من إدارة المخاطر المقترنة بالأسواق المالية وهي عملية ديناميكية يجب أن تتطور مع المنظمة وأعمالها وتأثر على الكثير من أقسام المنظمة شاملة الخزنة والمبيعات والتسويق والنواحي القانونية والضريبية والسلع ومالية الشركة.

وتتضمن عملية إدارة المخاطر كل من التحليل الداخلي والخارجي والجزء الأول من العملية يتضمن تحديد ووضع أولويات المخاطر المالية التي تواجه المنظمة وفهم علاقتها الوثيقة.

#### المطلب الأول: إدارة مخاطر الائتمان

تعتمد مخاطر الائتمان والطرق المستخدمة في إدارتها لدرجة معينة على حجم وتعقيد التعرضات والمؤسسات المالية كالبنوك والمستثمرين وشركات الأمان للودائع وشركات التأمين واتحادات الائتمان كلها ذات تعرض بسبب تأكيدها على الإقراض والمتاجرة ورغم أن مخاطر الائتمان ترتبط بالاقتراض فهي كذلك هم رئيسي وغالبا ما ينسى بالنسبة لكيانات أعمال أخرى مثل الشركات.

#### الفرع الأول: نشأة وإدارة مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان التقليدية من خلال الإقراض والاستثمار وأنشطة منح الائتمان وتعنى بعائد مال المقترضين أو الدفع مقابل البضاعة المباعة. كذلك تنشأ مخاطر الائتمان من خلال أداء الأطراف المقابلة في اتفاقات تعاقدية مثل: المشتقات.

وعندما يكون الالتزام المالي لم يتم الوفاء به كاملا سواء بسبب عدم قدرة الطرف المقابل أو عدم رغبته بالوفاء بالتزاماته وتنتج الخسارة.

أما عن إدارة مخاطر الائتمان فإن إحدى تقنياتها الأساسية هي التقليل، وتعتمد التقنيات المستخدمة على نوع المنظمة وعموما يوجد تركيز كبير على الإدارة النشطة لتعرض الائتمان في المؤسسات المالية، وهذا ليس غريبا باعتبار أهمية الائتمان في المؤسسات التجارية والائتمانية نتيجة أنشطة الإقراض والمتاجرة وإدارة الأصول.

ومع هذه التقنيات يمكن استخدامها بواسطة أي منظمة:

- ✓ جعل وظيفة مخاطر الائتمان رسمية؛
- ✓ اعتبار فرص تنوع تعرض الائتمان؛<sup>1</sup>
- ✓ تطلب تقنيات التسوية والدفع التي توفر التأكد؛
- ✓ التعامل مع أطراف عالية الجودة؛
- ✓ استخدام اتفاقات الصافي النهائي حيث يكون ممكناً؛
- ✓ رصد وتحديد قيمة السوق للعقود القائمة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: وظائف إدارة مخاطر الائتمان

وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر توفر دعم هام استراتيجياً وتكتيكياً للإدارة ومجلس الإدارة.

وإدارة مخاطر الائتمان ووضع السياسة، يمكن دخولهما في وظيفة الإشراف على المخاطر أو في المنظمات الأكبر كوظيفة مستقلة ويجب أن تشمل إدارة تعرض الائتمان وضع حدود تعرض للائتمان مناسبة ورصد وتقرير التعرضات ضد الحدود على أساس مجمع معزز قانونياً والضمان وتقنيات التعزيز الأخرى للائتمان تنتمي أيضاً لوظيفة إدارة المخاطر مع تحديد طريقة وتكرار مواجهة سياسات الائتمان.

وفي اتفاق مع مبادئ إدارة المحفظة كل من مخاطر ائتمان الصفقة ومخاطر ائتمان محفظة التعرضات يجب الأخذ بعين الاعتبار التنوع الذي يمكن تصوير مفهومه مع المؤسسة التقليدية التي كانت الأكثر تأثراً بمخاطر الائتمان من خلال عمليات اقراضها، والعلاقة التقليدية بين المؤسسة المالية والعميل كانت مطبوعة بواسطة مدير العلاقة أو مسؤول الحساب مع أخذ الإقراض دوراً رئيسياً.

وتاريخياً كانت المؤسسات المالية غالباً اقليمية في طبيعتها وتمت قريباً من قاعدة عملائها، وكانت مصلحة كل من العملاء والمؤسسات المالية الإقليمية لذلك تعلق على الرجاء الإقليمي.

وكان الإقراض يقوم عادة على الأصول العينية مثل المعدات كبديل كالعقارات.

وفي حالة تقصير العميل في القرض والمؤسسة المالية تحجز على الأصول المرهونة وتحصل على الأقل استرداد جزئي وتعرض الائتمان الأقصى كان مبلغ القرض، وتعتمد المخاطر على احتمال الدفع المقترض.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، ط2، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص: 102.

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، ط2، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص: 102.

واليوم تواجه كثير من المنظمات تعرض مركز الائتمان وقد يكون صعبا على المنظمات تنويع أنشطة أعمالها بشكل كاف لتقليل التعرض فمثلا:

الصانع قد يكون له عملاء كثيرون في نفس الصناعة وقد يكون التنويع غير مرغوب فيه من وجهة نظر الأعمال في محاولة لتقليل التعرض للصناعة حيث هؤلاء العملاء يبقون الصانع في أعماله، مع هذا يمكن أن تعترف الإدارة بالتركيز وتبحث عن طرق لإدارة التعرض والتنويع مع نشوء الفرص.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: إدارة مخاطر سعر الفائدة

رغم أن أعمال الحماية تتضمن عادة مشتقات من الممكن إعادة ترتيب الأنشطة لتحجيم التعرض بسعر الفائدة وتستطيع البنوك على أساس أسلوبها إضافة استراتيجيات حماية داخلية بمشتقات سعر الفائدة مثل المستقبلات والمقايضات والخيارات وتحل مشتقات سعر الفائدة محل التعرض بسعر الفائدة مع التعرض لأداء الأطراف المقابلة ورفع المسائل الأخرى.

### الفرع الأول: مستقبلات سعر الفائدة

وهي نتيجة إدارة التعرض لأسعار الفائدة أو أسعار دخل ثابتة للدخول في السعر أو المعدل لتاريخ مسقبلا وبتام الصفقة من خلال وسيط توجد عمولات للشراء أو البيع ومتطلبات هامش.

ومخاطر الأساس اعتبار مع الحماية بعقود المستقبلات والمشتقات الأخرى وتنشأ مخاطر الأساس عندما تستخدم العقود لحماية أسعار الفائدة غير أسعار العقد المعني مثلا تعرض لسعر اقتراض تمت إدارته محمي بعقد يورو دولار وتتم إدارة المخاطر كما يلي:

أ. **مستقبلات السند:** هذه المستقبلات تتيح للمستثمرين حماية أوضاع السند الموجودة أو المضاعفة لأوضاع السند دون شراء أو بيع السندات المعنية وهي مفيدة لاستراتيجيات تخفيض الأصول التكتيكية التي

<sup>2</sup> كارين أ. هورشر تعريب عطاء الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح، "أساسيات إدارة المخاطر المالية"، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص: 116-117.

<sup>1</sup> العايب وليد، "إشكالية استخدام المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر"، ورقة بحث مقدمة من المؤتمر الدولي حول منتجات والتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة برج بوعرييج، ص: 24.

يستخدمها مديرو الأموال والمحفظة المهنيون. كذلك يمكن أن تساعد في إدارة التعرض لأسعار الفائدة طويلة الأجل، ومستقبليات السند يمكن استخدامها للحماية من مخاطر السند وسعر الفائدة أو تغيير تخصيص الأصول أو تعديل مدة المحفظة.<sup>2</sup>

والمقترض يمكنه الحماية ضد رفع المعدلات ببيع عقد مستقبليات السند بشرط أن فائدة العقد المعنى مماثلة للتعرض فإذا ارتفعت أسعار الفائدة ينخفض سعر السند المعنى يجب أن يتقاص عقد المستقبليات بأسعار فائدة أعلى بالسوق فإذا انخفضت أسعار الفائدة (يرتفع سعر السند المعنى) فالخسارة على عقود المستقبليات يجب أن تتقاص بأسعار فائدة السوق الأقل وهذه يفترض عدم وجود تغيير في إدارة تعرض المنظمة امتداد الائتمان ويمكن أن تؤثر مخاطر الأساس في الفاعلية النهائية للحماية وباقتراض أن عقود المستقبليات توفر حماية ضد أسعار فائدة السوق فهي لا تعالج مسائل أخرى مثل تدني جودة ائتمان الحامي والتي تختلف في معظم الحالات عن مسألة العقد المعنى ومستقبليات السند مفيدة في إدارة المحفظة لتسهيل تخصيص الأصول الاستراتيجية التكتيكية ويستطيع مدير المحفظة تعديل ترجيح<sup>1</sup>

الأصل بشراء أو بيع عقود مستقبليات دون تغيير المملوك الفعلي للأوراق المالية ومزايا استخدام مستقبليات السند كممثل للمشتريات الفعليين للسندات تشمل بسهولة التنفيذ والتسليم واحتمال تقليل تكاليف الصفقة.<sup>2</sup>

#### ب. إنهاء عقد مستقبليات:

عند الانقضاء يمكن تسوية عقد مستقبليات بمقاصته مع عقد مستقبليات آخر أو بتسليم أو قبول تسليم المعنى. كما هو مسموح به، وللتسليم ضد عقود مستقبليات السند للسندات القابلة للتسليم بكونونات مختلفة ومواعيد استحقاق مختلفة، يستخدم عامل الانحراف للسندات والتبادل تشمل السندات القابلة للتسليم وعوامل تحويلها قبل التسليم فعقد مستقبليات المشتري يمكن انهائه ببيع عقد المستقبليات في نفس موعد تسليمه وبالمثل عقد المستقبليات المباع يمكن مقاصته بشراء عقد مستقبليات في نفس موعد تسليمه.

<sup>2</sup>كارين أ. هورشر، مرجع سابق، ص ص: 68-71.

كارين أ. هورشر، مرجع سابق، ص ص: 71-73.

<sup>2</sup>-هاشم فوزي، دباس العبادي، مرجع سابق، ص ص: 72-79.

## الفرع الثاني: خيارات سعر الفائدة

وتشمل الغطاء والأرض المستخدمة للحماية ضد مختلف أسعار الفائدة المرجعية أو أسعار الأصول محل النظر ورغم أن استراتيجيات الخيار تتضمن عادة خيارات مباشرة فيمكن انشاءها من خيارات تجارة الاستبدال وتشبه أعمال خيارات التأمين بدفع أحد الأطراف ليقبل أو يستبعد المخاطر بينما الطرف الآخر يقبل المخاطر مقابل قسط الخيار الذي يزيد دفعه تكلفة الاقتراض الفعال أو يقلل العائد الفعال على الأصول بالنسبة للحامين<sup>1</sup>.

ويعتمد تسعير خيارات سعر الفائدة على عوامل عديدة بما فيها أجل الانقضاء وسعر المضارب وتطايير سعر الفائدة المرجعي وتتخذ الأسعار عادة في نقاط أساس لمبلغ العقد الصورية ومواصفة مشتري الخيار بالنسبة لحجم العقد وسعر المضارب ومواعيد اعادة الوضع وأجل الانقضاء وسعر الفائدة المرجعي يمكن تليبتها بخيارات معدلة لرغبات العمل في سوق مباشرة ومخاطر الأساس محل اعتبار في الحماية مع خيارات سعر الفائدة حيث أنها مع حمايات أخرى لسعر الفائدة ومع الخيارات على مستقبلات أدون السندات فإن تغيرات السعر قد تحدث نتيجة تغيرات في السعر الأذن المعني أو أسعار الفائدة أو بسبب التغيير في الأساس والأذن المعني (الأرخص للتسليم) يمكن أن يتغير خلال أجل عقد المستقبلات لذلك لا بد من الحرص عند المقارنة لخيار على عقد المستقبلات مع خيار على الإذن ذاته وحيث للمشتري تحكم على ممارسته فإن الخيار يفيد المخاطر الطارئة حيث الحاجة المتوقعة للحماية قد تحدث أو لا تحدث، ويتحاشى ضرورة الدخل في سعر الفائدة حتى لفترة زمنية قصيرة فإن الخيارات سوف توفر حماية ضد مشاهد سعر الفائدة في أسوء حالة ومشاهدة المرونة لأحسن حالة.

وتتم إدارة المخاطر كما يلي:<sup>2</sup>

أ. **غطاء وأرضيات:** هي خيارات لسعر الفائدة حزمة لتوفير الحماية من التغيرات في أسعار الفائدة على فترة زمنية والغطاء هو مجموعة من خيارات سعر الفائدة للحماية ضد ارتفاع أسعار الفائدة والغطاء (ويسمى أحيانا سقف (ceiling) أساسا مكون من خيارات نموذج أوروبي قصيرة وانقضاء كل خيار مقابل لجدول الاقتراض

<sup>1</sup> -فريد النجار، مرجع سابق، ص: 29.

<sup>2</sup> كارين ا هورشر، مرجع سابق، ص: 84-86.



المتوقع للحامي، ومقابل علاوة الغطاء فإن مشتري الغطاء محمي من الأسعار الأعلى (فوق سعر غطاء المضاربة) عند الفترة الزمنية التي يغطيها الغطاء<sup>1</sup>.

ب. سعر الليبرو (السعر المعروض بين البنوك بلندن):

(الليبرو) هو علامة الاستهزاء المستخدمة في اتساع كبير أو السعر المرجعي لأسعار الفائدة للأجل القصير والليبرو كذلك هو السعر بين البنك والبنوك الرئيسية للصفقات لحجم السوق ويحسب من ثمانية بنوك على الأقل مشاركة بانتظام ويستخدم (الليبرو) لتسويد سعر الفائدة وعقود المستقبلات وترتيبات الإقراض وأسعار الليبرو تسند يوميا للجنيه البريطاني والين الياباني والدولار الكندي<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: إدارة مخاطر سعر الصرف

رغم أن منافسة الحماية تتضمن عادة المشتقات من الممكن أحيانا تحجيم التعرض لخطر سعر الصرف من خلال التعديلات الحذرة لأنشطة ترتيب عمليات الأعمال لتقليل المخاطر فهي شكل من الحماية الداخلية وقد تتضمن جهودا ولكن يمكن أن تكون وسيلة قابلة للحياة لتقليل التعرض للمخاطر واعتماد أسلوب مخاطر الصرف الأجنبي.

### الفرع الأول: نقل مخاطر سعر الصرف

أحيانا يكون من الممكن نقل مخاطر سعر الصرف إلى العملاء أو الموردين فمثلا قد تحدث التغيرات على منهجية التسعير لتعكس أسعار الصرف وفي بعض الصناعات تساعد زيادة العبء في المقاصة ونقلها إلى العميل النهائي<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: عقود المستقبل

تسهل أسواق الصرف الأجنبي حركة رأس المال بين أسواق النقد الداخلية والدولية وحماية مخاطر الصرف الأجنبي وحماي تعرض لخطر الصرف الأجنبي بمشتقات مثل عقود المستقبلات تضع التعرض لمخاطر

<sup>1</sup> هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سابق، ص: 63.

<sup>3</sup> قايد خيمسي، "دور المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق"، ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر الدولي حول منتجات الابتكار والهندسة المالية، جامعة برج بوعريج، يوم 05-06-2014، ص: 26-28.

<sup>1</sup> مليان حكيم، المشتقات المالية من أدوات التحوط والتغطية ضد المخاطر، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول منتجات والتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة سطيف 1، يومي 05-06 ماي، ص: 18-20.

أسعار الصرف مع التعرض لأداء الأطراف المقابلة لذلك من المهم فهم مخاطر الائتمان وتتم إدارة المخاطر كما يلي:

#### أ. تسعير عقود المستقبل:

يعكس تسعير المستقبلات بالفرق في أسعار الفائدة بين العملتين على مدى فترة الزمنية التي تغطيها المستقبلات وفرق سعر الفائدة قد يكون موجبا أو سالبا بما يترتب عن هذا من أن سعر المستقبلات يكون بعلاوة أو بخصم بالنسبة لسعر الموقع.

والتغير في أي من السعر الموقع أو أسعار الفائدة المعنية يغير تسعير المستقبلات، وسعر الموقع موجب أو سالب يساوي سعر المستقبلات أو يكون شاملا في السعر.<sup>2</sup>

#### ب-المستقبلات غير القابلة للتسليم:

هذه اتفاقيات تعاقدية حيث لا يحدث تسليم للعملة ومثل عقد التسوية انقدية للمستقبلات في موعد المستقبلات فإن السعر التجاري للموقع يقارن بسعر المستقبلات التعاقدية أو الدفع نقدا و المستقبلات غير القابلة لتسليم غالبا تستخدم لحماية عمالات السوق المنتجة حيث يصعب التسليم.

#### ج-إنهاء عقد المستقبلات:

فور إبرام عقد المستقبلات يكون سعر الصرف المحدد بالنسبة لمقدار وموعد التسليم ولأخذ التسليم وفقا لشروط المستقبلات عند الاستحقاق على المنظمة أن تقدم تعليمات للمؤسسة المالية على الأقل قبل الاستحقاق بيوم أو يومين.

وعقد المستقبلات يمكن إنهاؤها بطريقة من عدة طرق:

- الالتزام بالتسليم طبقا لأحكام عقد المستقبلات؛
- إنهاء عقد المستقبلات بشراء أو بيع عقد مقاصة بأسعار السوق السائدة مع ما ينتج من كسب أو خسارة؛
- تحديد أو نقل مستقبل العقد لموعد آخر بالأسعار الجارية<sup>1</sup>.

<sup>2</sup> هاشم فوزي، دباس العبادي، مرجع سابق، ص: 76.

<sup>1</sup>مليان حكيم، مرجع سابق، ص: 20.

## الفرع الثالث: تجارة المبادلات

تجارة المبادلات في السوق بين المؤسسات المالية الكبيرة وعملائها ورغم أنها متشابهة إلا أن هناك بعض الفروق الهامة بين الصرف الأجنبي ومبادلات العملة فتميل مبادلات الصرف الأجنبي لتكون ذات آجال أقصر للاستحقاق وذات التغيرات بين الأطراف المقابلة وتميل مبادلات العملة إلى تغطية فترات أطول وتتضمن تبادلات متعددة بين الأطراف و تتم إدارة المخاطر فيها كما يلي:

## أ. عقود المبادلات (الصرف الأجنبي):

استخدمت بكثافة وخاصة بواسطة المؤسسات المالية لإدارة الأرصدة النقدية والتعرض للمخاطر في عملات مختلفة ويستخدم كذلك لتسهيل تجارة المستقبلات أو فرق سعر الفائدة بين العملتين وتتكون مبادلات الصرف الأجنبي من عملية مبادلات بالموقع وعملية المستقبلات ويتم شراء عملة في تاريخ الموقع مع بيع عكسي في تاريخ المستقبلات وكل من سعر الموقع وسعر المستقبلات يتم وضعهما عند عمل التجارة والفرق (نقاط المستقبلات) هو صافي التكلفة أو كسب الناتج عن المبادلات.<sup>2</sup>

وبالنسبة للمؤسسات غير المالية فإن مبادلات الصرف الأجنبي تستخدم غالباً لتسهيل الاستثمار أو الاقتراض القصير الأجل في عملات غير داخلية وهي توجد بشكل فعال في استثمار عملة وقرض أخرى ومدة مبادلات الصرف الأجنبي أساساً حوالي سنة أو أقل.<sup>1</sup>

<sup>2</sup>كارين أ.هورشر، مرجع سابق، ص: 80.

<sup>1</sup>نفس المرجع، ص: 81.

## خلاصة الفصل:

إن المخاطر المالية التي تواجه كل كيان حي يسعى لنمو ويتطور ويحقق مبتغاه من هذا الوجود هي عبارة عن ولوج نفق مظلم لا تعرف متى تهجم عليك أو تظهر لك أو تفاجئك هذه المخاطر وتفسيرها لما سبق هو مواجهة المستقبل المجهول الصفات والملاح.

إن المخاطر هي شطر مهم يهدد كيان المؤسسة الاقتصادية في أي لحظة وفي كل حين، لذلك وجب على كل مؤسسة تسعى لنمو وتستمر على أن تعمل على إيجاد السبل السليمة لمواجهة هذه المخاطر لتقليل منها أو تجنبها.

فمن هذا وكما تقدم فقد تم عرض في هذا الفصل لأهم الملاح التي تساعد البنوك في مواجهة هذه المخاطر من مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف وغيرها بما أنها ليست في معزل عن البيئة فهي تؤثر وتتأثر بها وقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم المخاطر في البنوك ونشأتها والعوامل المؤثرة فيها ثم انتقلنا إلى كيفية إدارة المخاطر وأهدافها وأدواتها... ثم انتقلنا إلى تحليل المخاطر وهذا من خلال كل خطر على حدى ووضع أهم السبل لمواجهة من عقود المستقبلات إلى الخيارات و المبادلات والعقود الآجلة.

إن هذا الفصل يمثل القاعدة التي يمكن من خلالها بناء أساسات محكمة لمعالجة هذا الموضوع ونجد أن المخاطر من أهم أهداف وجود الهندسة المالية.

# الفصل الثالث

دراسة حالة بنك

**BNP PARIBAS**

### تمهيد

لقد تناولنا في الجزء النظري كل من الهندسة المالية وإدارة المخاطر، هذه الأخيرة التي أحدثت العديد من التغيرات، سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، إذ أصبحت جل المنظمات تسعى من أجل الاستثمار في المعرفة، ذلك للاستفادة من عوائدها الكبيرة، وحتى لا تبقى دراستنا نظرية سنقوم بإسقاطها على الواقع من خلال دراسة حالة البنك BNP PARIBAS الفرنسي مبرزين المخاطر التي يتعرض لها البنك وكيفية إدارة هذه المخاطر وذلك باستعمال أدوات الهندسة المالية والمتمثلة أساسا في المشتقات المالية.

هذا وكما سبق الإشارة له فإن هذه الدراسة تشمل على بنك BNP PARIBAS وهو بنك فرنسي في حين لم يتسنى لنا إجراء هذه الدراسة على بنك جزائري، ويرجع ذلك إلى الوضعية التي تعيشها البورصة الجزائرية من جهة، والجهاز المصرفي من جهة أخرى، فهو غير قادر على تقديم هذه الخدمة نظرا لحدثة الموضوع، أما بنك BNP PARIBAS فيعتبر من البنوك العريقة والكبيرة فهو ينتشر في أكثر من 85 دولة، ويعتبر أول بنك في منطقة الأورو من حيث نتائجه، كما يعتبر من أولى البنوك التي تستعمل عقود المشتقات والتي اعتبرها الاقتصاديون من أدوات الهندسة المالية بالدرجة الأولى، ولدراسة مدى فعالية إدارة المخاطر لدى البنك الفرنسي BNP PARIBAS باستعمال المشتقات فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ما يلي:

\_ التعريف بالبنك محل الدراسة؛

\_ المخاطر التي يتعرض لها بنك BNP PARIBAS ؛

\_ إدارة المخاطر لدى بنك BNP PARIBAS .

### المبحث الأول: التعريف بالبنك محل الدراسة

يعتبر البنك الفرنسي BNP PARIBAS من أكبر البنوك في أوروبا فهو ينتشر في عدة دول ويمارس نشاطات مختلفة وقد صنف في إطار ترتيب لكبرى المؤسسات العالمية من حيث رقم الأعمال والأرباح والأصول...

هذا ولنتعرف أكثر علينا بنك BNP PARIBAS سنتطرق إلى:

\_ تعريف بنك BNP PARIBAS؛

\_ نتائج نشاط البنك.

### المطلب الأول: تعريف بنك BNP PARIBAS

سنتطرق في هذا المطلب إلى فرعين وذلك للتعريف بالبنك BNP PARIBAS ومساهميه ومعرفة المراحل التي مر بها في نشأته كالآتي:

\_ نشأة البنك؛

\_ البنك BNP PARIBAS ومساهميه.

الفرع الأول: نشأة البنك BNP PARIBAS

في بداية الثمانينات قام Louis Raphaël بتأسيس بنك يحمل اسمه في مدينة أمستردام وذلك عام 1848، وفي لندن عام 1860 أسس بنك ادمج مع بنك القرض والوديعة لهولندا والذي انشأ في أمستردام، وفي عام 1869 قامت مجموعة بنكين رأسماليين بإنشاء بنك باريس la banque de paris.

في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الناتجة عن إحداث سياسية وعن ثورة 1848 لم تجد التجارة المساعدة المعتادة لدى البنكين لتنفيذ عمليات الخصم، فتم تأسيس المكتب الوطني للخصم في باريس عام 8 مارس 1848 والمكتب الوطني للخصم في ميلوز في نفس الوقت، ثم تحرر هذا الأخير في 1854 من سلطة الدولة وأصبح يسمى مكتب الخصم لميلوز وعرف نمو كبيراً لشرائه عدة مؤسسات في الشمال الشرقي لفرنسا، ومع الهزيمة الفرنسية في 1870 وضم الألزاس وموسال لألمانيا عرف مكتب الخصم لميلوز وضعية خاصة فمن جهة مقره الاجتماعي في الألزاس ومن جهة أخرى فهو يتداول رؤوس أموال فرنسية، فقسم إلى قسمين وجمعت الشبايك المتواجدة في فرنسا في فرع واحد سمي البنك الوطني للقرض.

في عام 1872 تم إنشاء بنك باريس وهولندا وهو نتيجة اندماج بنك باريس وبنك القرض والوديعة لهولندا، وفي 1901 تم إنشاء البنك الوطني للتجارة والصناعة من طرف وزير مالية سابق و بمساهمة من بنك باريس وهولندا والمكتب الوطني للخصم لباريس والشركة العامة، ونتيجة لنقص موارد البنك تم الاستحواذ عليه من طرف البنك للقرض.

في سنة 1929 أصبح المكتب الوطني للخصم لباريس ثالث بنك فرنسي بعد توسعه وحقق تطورا على المستوى الدولي ويعتبر البنك الفرنسي الأكثر انتشارا في الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد الحرب العالمية الثانية امتص البنك الوطني للقرض مكتب الخصم لميلوز وفي عام 1922 تم اندماج البنك الوطني للقرض مع البنك الفرنسي للتجارة والصناعة، وتأثر نشاط المكتب الوطني للخصم لباريس بالأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929 إلا أن سياسته الحذرة جعلته أكثر تضررا من غيره حيث احتل في عام 1945 المرتبة الثالثة لبنوك الودائع، فاتباع نشاطه وأصبح يضم أكثر من 571 شباكا في 1930، واستطاع أن يضم إليه مكتب الخصم لميلوز، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية جعلت البنك يعاني صعوبات مالية فانخفضت ودائعه واضطر للجوء لإعادة الخصم لدى البنك المركزي، ولإعادة التمويل من صندوق الودائع، وبذلك أصبح البنك في وضعية خطيرة، وتمت تصفيته بجمعية عامة في ابريل 1932، وتوسع في شمال أفريقيا حيث ظهر في الجزائر عام 1940، كما فتح فروعاً في عدة دول أخرى مثل لندن عام 1947.

في عام 1946 تم تأميم بنك فرنسا وأربع بنوك ودائع وهي: البنك الوطني للتجارة والصناعة والمكتب الوطني للخصم بباريس، والقرض الليوني والشركة العامة حيث حولت أسهم هذه البنوك إلى الدولة.

في إطار قانون 2 ديسمبر 1945 اختار بنك باريس وهولندا أن يكون بنك أعمال (لم يكن من البنوك المؤممة) وأصبح لديه فروع في روسيا وإيران ونيويورك ولندن ولوكسمبورغ وغيرها...

في 1946 أسس Jacques de Fouchier مفتح قديم في المالية شركته المسماة الاتحاد المالي للمؤسسات الفرنسية والأجنبية (UFEFE) L'UNION FINANCIERE D'ENTREPRISE Française ETRANGERE . وقد ترأس الاتحاد الفرنسي للبنوك الناشئ عن اندماج (UFEFE) و la banque française Acceptation إنشاء أربعة شركات جديدة تكتلت في شركة واحدة نظرا لاحتياجات التمويل المتزايدة سميت الشركة البنكية la compagnie Bancaire .

في 1996 أعلن وزير المالية الفرنسي اندماج كل من البنك الوطني للتجارة و الصناعة والمكتب الوطني للخصم لباريس - la banque nationale de paris (BNP) هذا الاندماج جعل البنك يحتل المرتبة الأولى في فرنسا والثانية في أوروبا والسابعة على المستوى العالمي من حيث مجموع الميزانية. وبموجب قانون 1966 تم إعادة تنظيم هيكل الشركة المالية لباريس وهولندا حيث قسم المشاركون فيها إلى أربع فروع أساسية:

\_ بنك باريس وهولندا يواصل النشاط المالي والبنكي القديم؛

\_ omnium de participation financière يضم مساهمات البنك الصناعية في فرنسا؛

\_ omnium de participation bancaire يشكل قطب المشاركة المالية والبنكية الفرنسية؛

\_ PARIBAS international يعمل على مراقبة نشاطات البنك خارج فرنسا.

وبموجب قانون 13 فيفري 1982 تم تأميم الشركة المالية لباريس وهولندا وظهرت باسم PARIBAS في شكلين:

\_ الشركة المالية PARIBAS؛

\_ البنك PARIBAS.

أما الشركة البنكية (cb) التي لم تصل ودائعها إلى مليار فرنك فلم يشملها التأميم، وفي عام 1987 وبموجب قانون 2 جويلية 1986 تمت خصصة الشركة المالية لباريس وهولندا .

في عام 1993 تمت خصصة البنك الوطني لباريس في أكتوبر عام 1993 بموجب قانون 19 جويلية 1993.

صادقت الجمعية العامة للمساهمين للبنك PARIBAS المنعقدة في 12 ماي 1998 على اندماج الشركة المالية PARIBAS والبنك PARIBAS والشركة البنكية cb لتكوين المجموعة المسماة PARIBAS بعد عرض مشروع الاندماج بين PARIBAS والشركة العامة في 1 فيفري 1999، اصدر البنك الوطني لباريس BNP عرضين لشراء الشركة العامة PARIBAS وقد قيم مجلس الأسواق المالية هذا العرض المزدوج واصدر النتائج النهائية



التالية: يمتلك البنك الوطني لباريس BNP، 37% من رأس المال و32% من حقوق التصويت للشركة العامة و65% رأس المال و65% حقوق تصويت للمجموعة PARIBAS.

في عام 2000 صادقت الجمعية العامة المختلطة المنعقدة في 23 ماي 2000 على إنشاء مجموعة جديدة سميت BNP PARIBAS كانت منذ نشأتها في الصف الأول الفرنسي والأوروبي، وهو يستمد قوته من الخطيين البنكيين الكبيرين المكونين له، وقد تطور لصالح مساهميه، عملائه، وموظفيه، وشكل بنك الغد وأصبح مرجع على المستوى العالمي.

### الفرع الثاني: التعريف بالبنك BNP PARIBAS

أ- تسمية ومقر البنك الاجتماعي:

التسمية: BNP PARIBAS

المقر الاجتماعي: 16 Boulevard-italiens.75009 paris.

عدد الموظفين: 205350 موظف (2013)

الصناعة: الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة العقارات

JEAN LAURENT BONNAFE :PDG

ب- مدة حياة البنك ونشاطه الاجتماعي:

مدة حياة البنك 99 سنة تحسب ابتداء من 17 سبتمبر 1993، ونشاطه الاجتماعي يمتد من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر لكل سنة.

ج- الشكل القانوني:

بنك BNP PARIBAS شركة مساهمة معتمدة من نوع بنك، تخضع للقانون النقدي والمالي المتعلق بمؤسسات القطاع البنكي، كما أن القواعد الخاصة المرتبطة بشكل مؤسسات القطاع البنكي تجعله يسير بواسطة نصوص القانون التجاري المتعلق بالشركات التجارية، ولكونه مؤسسة قرض فهو يخضع للقوانين والتشريعات المطبقة على مؤسسات القرض، ويخول له ممارسة العمليات التالية:

- منح القروض والحصول عليها من كل شخصية معنوية أو مادية سواء في فرنسا أو الخارج؛

- تنفيذ عمليات استثمارية وكل العمليات المرتبطة بها مع كل شخصية مادية أو معنوية سواء في فرنسا أو خارجها؛
- ممارسة كل عمليات البنوك وكل العمليات المرتبطة بها؛
- كما يمكنه أيضا ممارسة كل نشاط آخر أو عملية أخرى غير تلك المذكورة أعلاه، كعمليات الترحيح والسمسة... وذلك في ظل الشروط المحددة بالقانون البنكي.

وبصفة عامة، يمكن للبنك BNP PARIBAS القيام لصالحه أو لصالح الغير بممارسة كل العمليات المالية والتجارية، والصناعية، والزراعية، والعمليات على العقارات وعلى المنقولات.

### د\_ مساهمي البنك : BNP PARIBAS

#### \*رأس المال الاجتماعي

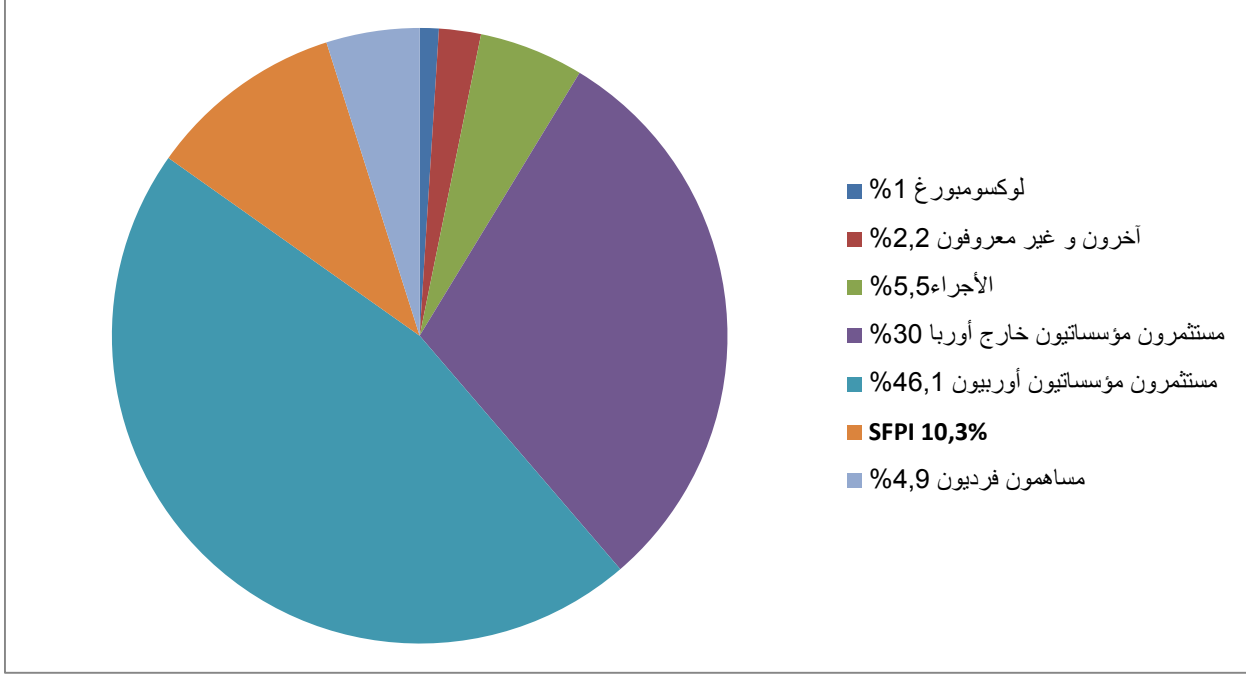
في 31 ديسمبر ارتفع رأس المال الاجتماعي إلى 2490325618 يورو، مكون من 1245162809 سهم، بقيمة اسمية 2 يورو لكل سهم.

وقد كان تكوين مساهمي البنك في 31 ديسمبر 2014 قام على أساس حقوق التصويت كمايلي:

- مساهمون فرديون 4.9%؛
- الأجراء 5.5%؛
- SFPI (الشركة الفدرالية لمساهمة الاستثمارات) 10.3%؛
- مستثمرون مؤسساتيون أوروبيون 46.1%؛
- مستثمرون مؤسساتيون خارج أوروبا 30%؛
- الدوق الأكبر للوكسمبورغ 1.0%؛
- آخرون وغير معروفون 2.2%.

يمكن توضيح تكوين المساهمين في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): تكوين مساهمي البنك في 31 ديسمبر 2013 على أساس حقوق التصويت



المصدر: التقرير السنوي 2013 للبنك، ص:80.

### \*سوق الأسهم:

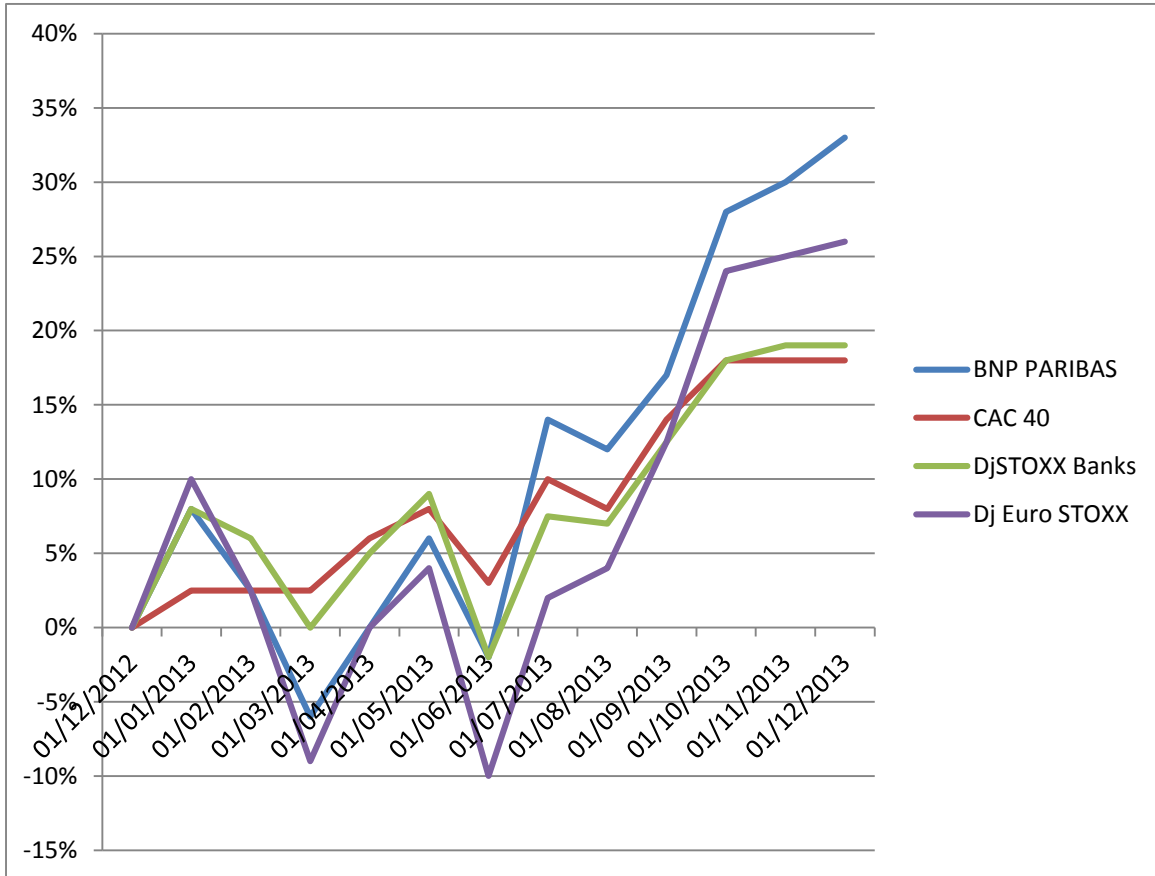
منذ الجمعية المنعقدة في 23 ماي 2000 التي قرر المساهمون اندماج كل من BNP و PARIBAS أصبح السهم BNP PARIBAS، ولكن رمزه في السوق لم يتغير وبقي (13110) حتى تاريخ 30 جوان 2003 أين أصبح (fr0000131104) ISIN، وقد سجلت أسهم BNP رسميا في بورصة باريس في 18 أكتوبر 1993، أول تاريخ تسجيل في البورصة بعد الخصخصة.

ابتداء من 25 سبتمبر 2000، تم تداول BNP Paribas في لندن seaq international، وفي بورصة نيويورك (francfort)، ومنذ 13 مارس 2000 في بورصة طوكيو، وللاشارة فان سهم BNP PARIBAS دخل تكوين المؤشر CAC40 منذ 17 نوفمبر 1993 وفي المؤشر Dow Jones stoxx منذ 18 سبتمبر 2000، كما دخل في عدة مؤشرات أخرى هامة.

\*سعر السهم BNP PARIBAS

خلال عام 2013 كان سعر سهم BNP PARIBAS 56.65 أورو إلى غاية 31 ديسمبر، تم سجل ارتفاع بنسبة 33 بالمائة وهذا الارتفاع الايجابي فاق كل من المؤشر cac40 (+18 بالمائة) والمؤشر DJ STOXX (+19 بالمائة) والمؤشر DJ EURO STOXX (+25.9 بالمائة) والشكل التالي يوضح لنسبة الزيادة في سعر السهم BNP PARIBAS مقارنة مع cac40 و dj euro stoxx وكذلك DJ STOXX BANKS.

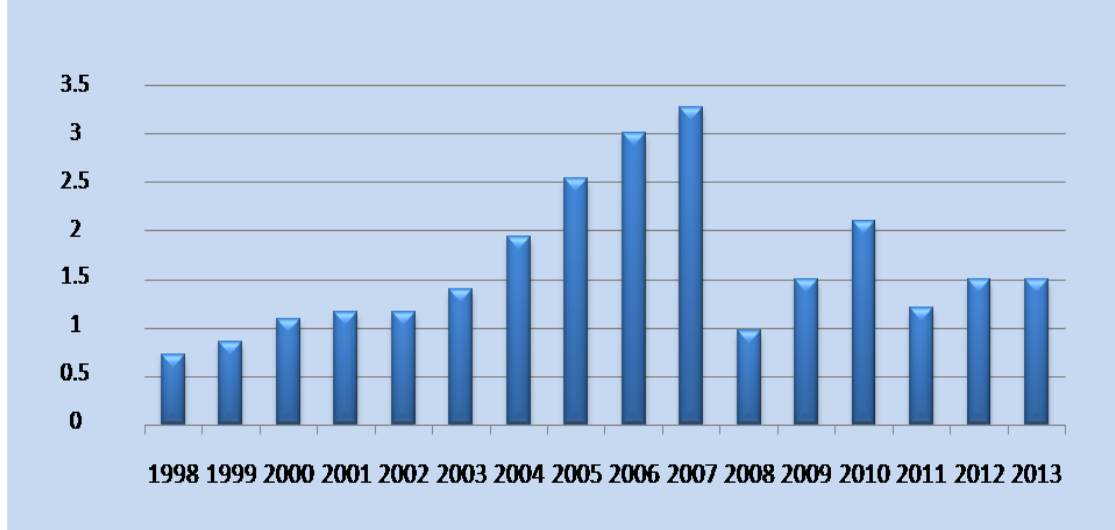
الشكل رقم (2-3): مقارنة سهم BNP PARIBA مع مؤشرات أخرى خلال 2013



المصدر: التقرير السنوي 2014، ص: 82.

اقترح مجلس الإدارة على الجمعية العامة 2013 توزيعات قدرتها 1.50 يورو للسهم والشكل التالي يوضح تطور التوزيعات من 1998 إلى غاية 2013.

الشكل رقم(3-3): تطور التوزيعات (1998 - 2013)



المصدر: التقرير السنوي، 2014، ص: 82.

نلاحظ من خلال الشكل أن قيمة التوزيعات خلال السنوات (من 1998 إلى 2003) عرفت بشكل بطيء للسهم الواحد ثم نلاحظ ارتفاع ملحوظ في توزيعات السنوات (من 2003 إلى 2005) حيث بلغت التوزيعات خلال سنة 1.40 يورو للسهم الواحد ثم 1.93 في 2004 أما في عام 2005 فقد بلغت 2.53 للسهم ثم قفزت التوزيعات خلال 2007 إلى 3.26 يورو للسهم ومنها انخفضت مباشرة إلى 0.97 وهو انخفاض كبير في قيمة التوزيعات (بالنسبة للسهم الواحد) ثم ارتفعت حتى عام 2010 ثم انخفضت التوزيعات حيث بلغت 1.20 يورو للسهم ومنها 1.50 يورو للسهم خلال 2012 وبقيت على ثبات في عام 2013 وحتى 2014 .

#### المطلب الثاني: نتائج نشاط البنك bnp paribas

يعتبر البنك رائد أوروبي للخدمات البنكية والمالية وذلك من خلال تنوع نشاطه وتفرعه إلى عدة مجالات أما عن نتائج نشاط البنك فقد كانت تتغير من سنة إلى أخرى وسنتطرق في هذا المطلب إلى نتائج البنك خلال 2014 في الفرع الأول وميزانيته في الفرع الثاني.

الفرع الأول: نتائج نشاط البنك خلال 2014

1-نشاط البنك bnp paribas: البنك واحد واحد من اكبر البنوك واهمها في الولايات المتحدة وفي اسيا وهو يمتلك شبكة كبيرة في اكثر من 85 دولة.

ويتفرع نشاط البنك إلى ثلاث مجالات كبرى هي:

ا-بنك التمويل والاستثمار؛

ب-إدارة الأصول والخدمات؛

ج-بنك التجزئة.

ا- بنك التمويل والاستثمار

تتجمع مجموعة خبرات البنك في مجال الطاقة، المواد الأولية الهياكل السياسية التجهيزات وتمويل الأصول في هيئة واحدة خصصت من طرف البنك bnp paribas للاستجابة لاحتياجات عملائه في هذا المجال، تتكفل هذه الهيئة بالخدمات التالية:

-تمويل المواد الأولية بكل أشكالها؛

-تمويل مؤسسات مجال الطاقة ،الحديد ،المناجم؛

-تمويل عمليات التصدير؛

تمويل المشاريع في مجال الطاقة والمجال البحري، والعقارات؛

-تمويل المؤسسات الإعلامية.

ب-إدارة الأصول والخدمات :

يضم النشاطات المرتبطة بجمع،إدارة، وتقييم الادخار والممتلكات وإثرائها بخدمات قيمة وهي مقسمة إلى ثلاث نشاطات كبرى:

\*التسيير المؤسسي والخاص:

يضم كل من البنك الخاص وإدارة الأصول ويضم كذلك السمسرة والادخار ونشاطات الخدمات العقارية.

**\*التأمينات:**

يتاجر في أكثر من 31 دولة ويمنح كل من عقود تأمين الحياة وعقود تأمين جماعية للتقاعد تأمين على القروض وكما انه يقدم عقود في مجال التأمين على الخسائر وعقود وبذلك صنف bnp paribas assurance في المرتبة الرابعة في التأمين على الحياة في فرنسا، وفي المرتبة الثالثة في تأمين القروض في العالم.

**\*خدمات مرتبطة بالأوراق المالية .**

يعتبر رائد أوروبي في مجال الخدمات المرتبطة بالأوراق المالية للمؤسسات المالية وهو يمنح منتجات تستجيب لحاجات الزبائن

**ج-بنك التجزئة**

ويضم بدوره كل من بنك التجزئة في فرنسا وبنك التجزئة في العالم

**\*بنك التجزئة:** يوفر لزيائنه قاعدة واسعة من المنتجات والخدمات بدءا بالحسابات الجارية وحتى المنتجات الأكثر تعقيدا وذلك سواء في مجال التمويل أو في مجال إدارة الممتلكات.

**\*بنك التجزئة في العالم:** يقدم خدمات عديدة منها :

-منح قروض عقارية؛

-التأجير مع ضمان العقارات.

**2- نتائج نشاط البنك العام 2014/2013:** حقق البنك bnp paribas أحسن النتائج منذ نشأته في 2000

فقد استعاد البنك من التطور الذي عرفه الاقتصاد العالمي حيث ارتفع مستوى المالية للمؤسسات وعرفت البورصات الأوروبية و الآسيوية ارتفاعا حيويا،ويمكن تلخيص النتائج في الجدول الآتي:



الجدول رقم(3-1): نتائج البنك خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

2013/2014	2013	2014	الوحدة بليون اورو
%2.0 +	38409	39168	المنتجات البنكية الصافية
%1.6+	12441	12642	النتيجة الإجمالية للاستغلال
%62.5-	7842	2937	نتيجة الاستغلال
%46.6 -	397	212	إجمالي العناصر خارج الاستغلال
% 61.8-	8239	3149	النتيجة قبل الضريبة
%96.7-	4818	157	النتيجة الصافية للمجموع

المصدر: التقرير السنوي 2014، ص: 82.

للإشارة فإن التطور الملحوظ من سنة 2013 الى سنة 2014 في نشاط البنك راجع للزيادة في مداخيل كل أقطاب المجموعة بما فيها: ارتفاع مداخيل بنك التجزئة والخدمات المالية كما ارتفعت مداخيل بنك التجزئة في العالم ومداخيل بنك التمويل والاستثمار.

الفرع الثاني: ميزانية البنك BNP PARIBAS

1 - الأصول

بلغ إجمالي الميزانية للمجموعة BNP PARIBAS في 31 ديسمبر 2014، 2077.4 مليار اورو حيث سجلت زيادة قدرها 15 بالمائة مقارنة بإجمالي ميزانية 31 ديسمبر 2013 والذي قدر بـ 1810.5 مليار اورو، وتضم العناصر الأساسية للأصول في المجموعة BNP PARIBAS مايلي:

- الأدوات المالية بالقيمة السوقية؛

- الديون والذمم على الزبائن؛

- الأصول المتاحة للبيع؛

- حسابات التسوية وأصول أخرى؛

هذه الأصول الأخرى تتمثل في مجموعها 90 % من مجموع في 31 ديسمبر 2014 وهي نفس النسبة في ميزانية 31 ديسمبر 2013.

-15 بالمئة زيادة في الأصول ناتجة عن الزيادة في كل من :

في الأدوات بالقيمة السوقية ب 19% وهذه الزيادة ناتجة من الزيادة في الأدوات المشتقة

-الديون والذمم على الزبائن ب 7% (تمثل زيادة 44.9 مليار اورو لتصل إلى 567.4 مليار اورو في 31 ديسمبر 2014 )

-حسابات التسوية وأصول أخرى ب 24% (تمثل زيادة ب 21.4 مليار اورو لتصل إلى 110.1 مليار اورو في 31 ديسمبر 2014)

هذه الزيادة يقابلها نقصان في :

-الديون والذمم على مؤسسات القرض ب-25 % (وتمثل انخفاض ب 14.2 مليار اورو لتتقص بذلك في 31 ديسمبر 2014 إلى 43.3 مليار اورو.

## 2- الخصوم

بلغت خصوم مجموعة BNP PARIBAS خارج رؤوس الأموال 1984.1 مليار اورو في 31 ديسمبر 2014 بزيادة تصل إلى 15 بالمئة مقارنة بميزانية 31 ديسمبر 2013 والتي بلغت 17190.6 مليار اورو وتتمثل العناصر الأساسية لخصوم مجموعة BNP PARIBAS في:

-الأدوات المالية بالقيمة السوقية؛

-الديون اتجاه مؤسسات القرض؛

-الديون اتجاه الزبائن؛

-الديون المتمثلة في أوراق مالية؛

-حسابات التسوية وخصوم أخرى؛

-الاحتياطات التقنية لشركات التأمين.

هذه الخصوم المذكورة تمثل في مجموعها 97 بالمئة من إجمالي الخصوم (خارج رؤوس الاموال) في 31 ديسمبر 2014 (كانت تمثل نسبة 98 بالمئة في ميزانية 31 ديسمبر 2013).

15 بالمئة كانت نسبة الزيادة في الخصوم مقارنة بميزانية 31 ديسمبر 2015 وزيادة شملت كل من:

- الأدوات المالية بالقيمة السوقية 20 بالمئة؛

- الديون اتجاه مؤسسات القرض ب17 بالمئة (تمت زيادة 5.8 مليار أورو لتصل إلى 90.4 مليار أورو في 31 ديسمبر 2014) والديون اتجاه الزبائن ب16 بالمئة (تمت زيادة 88 مليار أورو لتصل إلى 641.5 مليار أورو في 31 ديسمبر 2014).

### المبحث الثاني: المخاطر التي يتعرض لها البنك BNP PARIBAS

تشتمل المخاطر التي يتعرض لها بنك BNP PARIBAS في خطر القرض و خطر السوق و خطر سيادي Souverain و خطر السيولة و كذلك خطر التشغيل و مخاطر التأمين كلها تعتبر مخاطر مهمة بالنسبة للبنك. و منها مخاطر رئيسية و هي التي تؤثر على نتائج البنك و استمراريته، و سمعته في سوق المنافسة و قد تؤثر أيضا على الإستراتيجية التجارية للبنك، و هذه المخاطر مرتبطة بمحيط الإقتصاد الكلي و السوق و تؤثر على نتائج البنك و مرتبطة كذلك بالقوانين و بإستراتيجيات البنك و تسييره و عملياته و سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض هذه المخاطر من خلال ما يلي،

- مخاطر مالية (خطر القرض).

- مخاطر غير مالية (خطر تشغيلي).

### المطلب الأول: مخاطر مالية

من خلال هذا المطلب سنتعرف بعض من المخاطر المالية التي يتعرض لها بنك BNP

.PARIBAS

## الفرع الأول: خطر القرض

يعرف خطر القرض على أنه خطر الخسائر المالية الناتجة عن عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته التعاقدية، و يظهر في نشاطات الإقراض للبنك و في تعاملاته في السوق مع أطراف قد يصيبها العجز.

### 1- تكلفة مخاطر القرض:

الجدول رقم (3-2): تكلفة مخاطر القرض خلال سنة 2013-2014 في بنك BNP PARIBAS

الوحدة بمليون أورو	31 ديسمبر 2013	31 ديسمبر 2014
مخاطر القرض	417735	442358

المصدر: التقرير السنوي، ص: 288.

- نلاحظ من خلال الجدول أن تكلفة المخاطر في بنك BNP PARIBAS خلال سنة 2013 وصلت قيمتها إلى 417735 مليون أورو و ارتفعت في سنة 2014 إلى 442358 أورو. و للإشارة فإن الأطراف التي يتعامل معها البنك في منح القروض تتمثل في الإدارات المركزية و البنوك المركزية و المؤسسات و الهيئات و زبائن التجزئة..... و غيرها.

### 2- تنوع محفظة القروض:

#### أ- التنوع في الاطراف:

يعتبر تنوع محفظة القروض بالنسبة للبنك من حيث الأطراف انشغال ثابت و يشكل موضوع متابعة دقيقة و منتظمة للبنك.

#### ب-التنوع في القطاعات:

تنص أدبيات إدارة المخاطر المرتبطة بالقطاعات، على عدم تركيز القروض الممنوحة في قطاع واحد. و قد عملت مجموعة BNP PARIBAS بذلك، حيث لم يتجاوز أي قطاع من القطاعات بنسبة 10% و هو ما سيوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): توزيع الإلتزامات التجارية حسب القطاعات في 31 ديسمبر 2014



المصدر: التقرير السنوي 2014، ص: 287

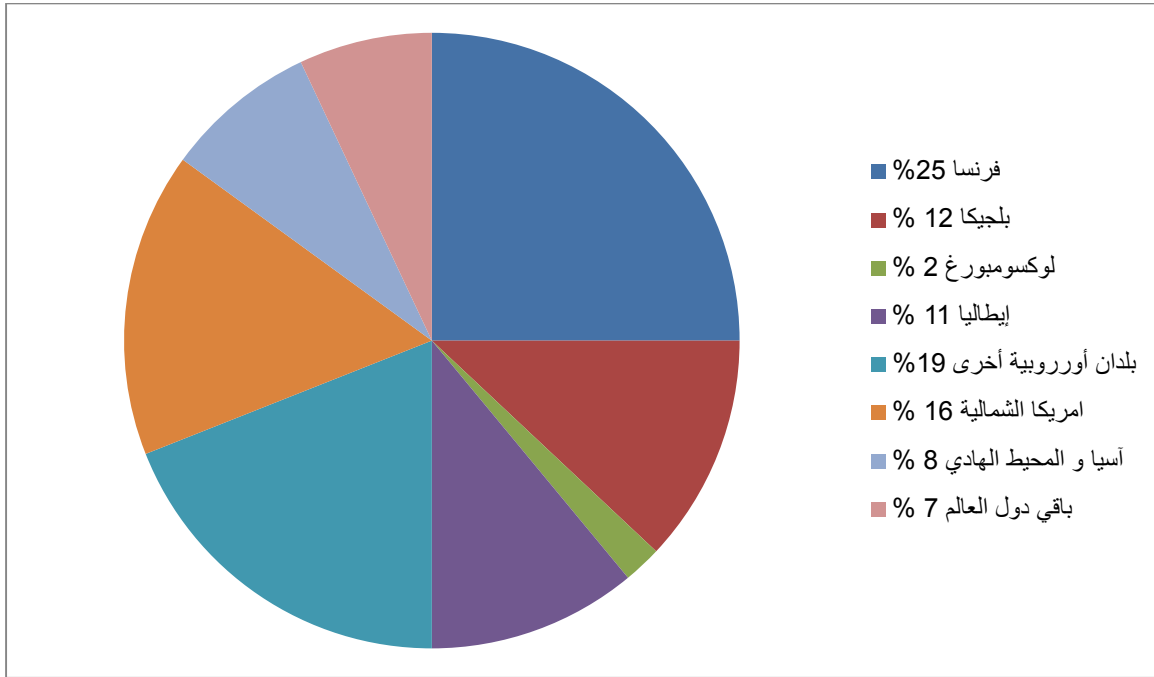
نلاحظ من خلال الشكل أن BNP PARIBAS لا يركز في منح القروض على قطاع واحد حيث تنتوع القطاعات التي يتعامل معها في منح القروض و التي تتعدى 20 قطاع مختلفة النشاط.

### ج- التوزيع الجغرافي:

يعتبر التوزيع الجغرافي لمحفظه القروض لمجموعة BNP PARIBAS متوازن و مستقر مع جزء أوروبي حيث يتصدر التوزيع الجغرافي للمحفظه دول أوروبا، فرنسا تمثل 25% من المحفظه و 44% باقي دول أوروبا حيث يصل مجموع التوزيع في أوروبا إلى 69% و قد انخفض مقارنة مع توزيع 2013 و الذي بلغ نسبة 71%.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

### الشكل رقم (3-5): التوزيع الجغرافي للالتزامات التجارية 31 ديسمبر 2014



المصدر: التقرير السنوي 2014، ص: 290.

الفرع الثاني: خطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن تقلبات معايير السوق المتمثلة في معدلات الفائدة، معدلات الصرف، أسعار الأدوات المالية (أسهم، سندات...) أسعار المواد الأولية، درجة تقلب هذه الأسعار، هوامش القروض إضافة إلى سيولة الأدوات المالية. و يمس خطر السوق المحفظة التجارية للبنك و المحفظة الإستثمارية.

أ- قياس خطر السوق:

يتم تقدير الخسائر التي من المحتمل أن تظهر نتيجة تطور غير مرغوب في ظروف السوق باستعمال طريقة تسمى القيمة على الخطر *valeur à risque* أو كما يسميها البنك BNP PARIBAS و تأخذ هذه الطريقة في الإعتبار عدة متغيرات من شأنها إحداث تغير في قيمة المحفظة خاصة معدلات الفائدة، أسعار الصرف، هوامش القروض، أسعار مختلف الأوراق المالية، أسعار المواد الأولية، و شدة تقلبات هذه الأسعار و كذلك الإرتباط بينهما.

و قد تم إعداد هذه الطريقة بالإعتماد على نموذج داخلي يتوافق مع الطريقة الموصى بها من طرف المراقبين البنكيين الدوليين لتقدير المبالغ المقترضة للخطر و ذلك في ظل المعطيات التالية:

- تغير المحفظة لفترة حياة 10 أيام.
- هامش ثقة 99% بمعنى على أفق 10 أيام الخسائر المحتملة يجب أن تكون أقل في 99% من الحالات من القيمة GEAR الموافقة.
- معطيات تاريخية خلال سنة تداول.

الجدول رقم (3-3): مخاطر السوق لعام 2014

31 ديسمبر 2013	عام 2013	31 ديسمبر 2014	عام 2014			الخطر بملليون أورو
	متوسط		أقصى	متوسط	أدنى	
68	77	56	99	70	50	خطر معدل الفائدة
53	51	49	65	52	37	خطر القرض

53	43	44	83	45	19	خطر سعر الصرف
61	65	40	92	43	20	خطر سعر السهم
10	11	31	37	16	9	خطر سعر المواد الأولية
(139)	(133)	(122)		(126)		أثر المقاصة
106	114	98	136	100	73	مجموع القيمة على الخطر

المصدر: التقرير السنوي 2014، ص: 334

بلغت المخاطر الإجمالية المتوسطة لعام 2014، 10 مليون أورو مع حد أدنى 73 مليون أورو و حد أقصى 136 مليون أورو بعد الأخذ بعين الاعتبار أثر المقاصة بين مختلف أنواع المخاطر (126 مليون أورو).

#### ب- خطر السيولة:

كما سبق و أن ذكرنا فإن خطر السوق يشمل أيضا خطر السيولة الناتج عن العمليات على الأدوات المالية، و التي قد تؤدي إلى صعوبات يواجهها البنك في جميع الأموال الضرورية للوفاء بالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية.

و تتم متابعة خطر السيولة في إطار سياسة السيولة الإجمالية للبنك و المصادق عليها من طرف المديرية العامة، و التي تهدف إلى جعل البنك قادر في كل لحظة على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه، و احترام المعايير المفروضة من طرف المراقبين البنكيين المحليين: و تخفيض تكلفة إعادة التمويل إلى أدنى حد ممكن، إضافة إلى مواجهة أزمات السيولة المفاجئة.



### المطلب الثاني: مخاطر غير مالية

من بين المخاطر الغير مالية التي تمس نشاط البنك BNP PARIBAS هو الخطر التشغيلي و الذي سنتطرق إليه في الفرع الأول أما الفرع الثاني سنتطرق إلى بعض العوامل التي تتأثر بها ربحية البنك.

#### الفرع الأول: الخطر التشغيلي:

يمثل الخطر التشغيلي خطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة أو عجز النظام الداخلي(العمال، أنظمة الإعلام الآلي) أو عن حدث خارجي قد يكون طبيعياً أو مفتعلاً (الحرائق، الزلازل، الفيضانات أو أيضا الإعتداءات).

و عليه يضم الخطر التشغيلي:

#### - الخطر المحاسبي:

ناتج عن مجموع العوامل التي تعرقل تحقيق أهداف دقة و صدق المعلومات المحاسبية.

#### - الخطر الإداري:

ناتج عن مجموع العوامل التي تعرقل العمل الجيد للبنك.

- خطر الإعلام الآلي: ناتج عن مجموع العوامل القادرة على إفساد أمن نظام الإعلام الآلي، و

قد عمل بنك BNP PARIBAS دائماً على تحسين التحكم في هذا الخطر، و ذلك بوضع

قواعد إجراءات رقابة ومتابعة صارمة.

#### - الخطر القانوني و الخطر الضريبي:

ينتج هذين الخطرين عن مجموع العوامل المعيقة لأهداف الأمن القانوني و الضريبي، فالبنك

BNP PARIBAS يخضع للقوانين الضريبية و القوانين المطبقة على مؤسسات قطاعات

نشاطه، المتمثلة خاصة في البنوك، التأمينات و الخدمات المالية، و ذلك في مختلف الدول

التي يتواجد فيها، كما يجب عليه أن يحترم الاندماج في الأسواق و أن تكون الأولوية

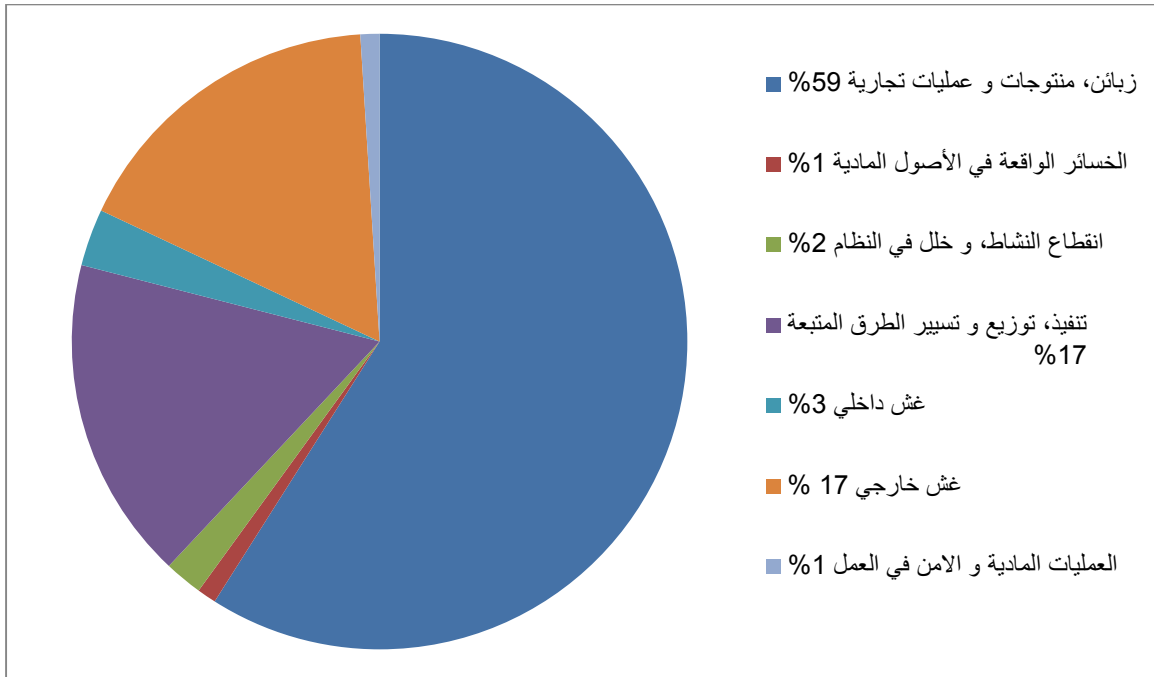
لمصلحة العملاء. و قد عمل البنك على تطوير نصوص للرقابة الداخلية من شأنها اكتشاف، قياس، و التحكم في المخاطر ذات الطبيعة القانونية.

- خطر الموارد البشرية:

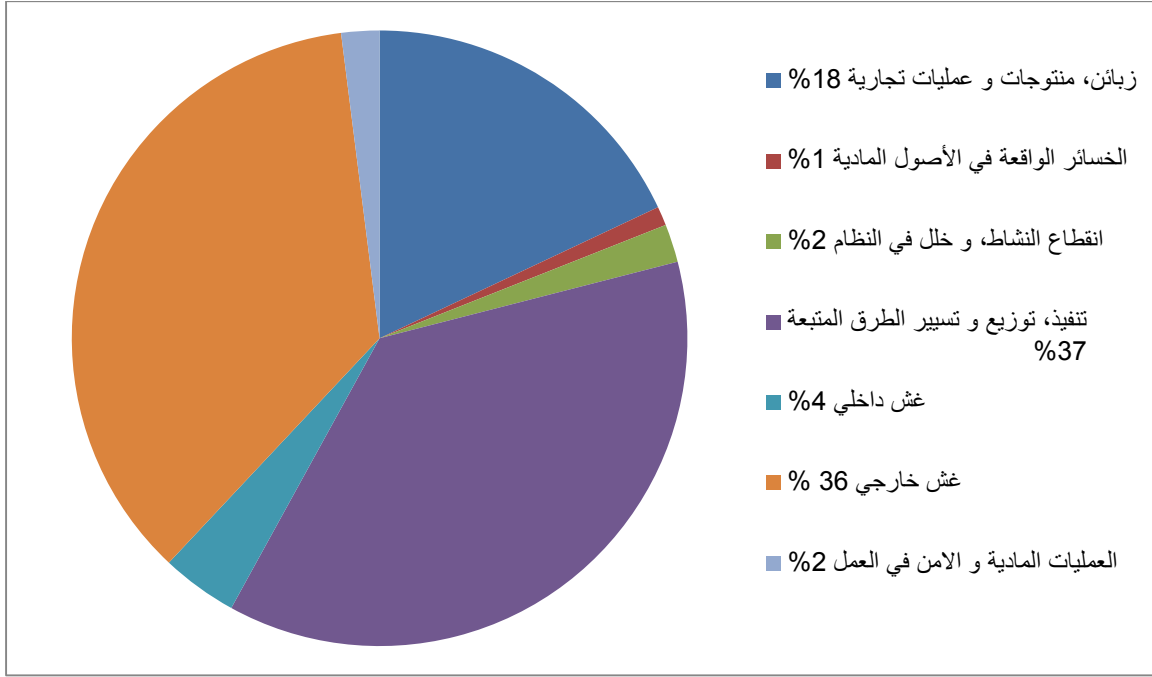
ناتج عن عدم الملائمة النوعية أو الكمية للموارد البشرية للبنك.

و الشكل التالي يوضح الخسائر المرتبطة بالخطر التشغيلي (توزيع متعلق بأنواع الأحداث من 2008 إلى 2014)

الشكل رقم (3-6): خسائر مرتبطة بالخطر التشغيلي لسنة 2014



الشكل رقم (3-7): خسائر مرتبطة بالخطر التشغيلي لسنة 2008-2014



المصدر: التقرير السنوي 2014، ص: 359

نلاحظ من خلال الشكل أن الخطر التشغيلي في بنك BNP PARIBAS مرتبط بخسائر متنوعة تتمثل في أطراف داخلية للبنك كالعمليات المادية و الأمن في العمل و الغش الداخلي و أطراف خارجية كالزبائن و المنتجات و العمليات التجارية.

و نلاحظ أن نسب سنة 2008 كانت أكبر مقارنة مع نسب 2014.

#### الفرع الثاني: العوامل التي تؤثر على ربحية البنك

زيادة على المخاطر السابقة التي تطرقنا إليها و التي يتعرض لها البنك BNP PARIBAS سنتطرق الآن إلى عوامل أخرى تؤثر بها ربحية البنك BNP PARIBAS و يذكر منها:

- ظروف السوق أو الظروف الاقتصادية.
- المداخل المحصلة من نشاطات السمسرة تتأثر بانخفاض السوق.
- كل تغير في معدلات الفائدة قابل للتأثير على المنتجات البنكية الصافية أو على ربحية البنك.
- كل ارتفاع في المخصصات أو كل التزام مخصصة غير كافي قد يؤثر على نتيجة الاستغلال و على الوضعية المالية للبنك.
- كل خسارة تؤثر على سمعة البنك التنافسية ، تخفض قدرته.

- كل انقطاع أو عجز في نظام الإعلام الآلي يمكن أن يؤدي إلى خسارة معتبرة.
- أحداث غير متوقعة قد تسبب توقف في نشاط البنك و تسبب خسائر و تكاليف إضافية مثل الكوارث الطبيعية.
- البنك يخضع للقوانين المهمة في فرنسا و في الدول الأوروبية الأخرى، و في الولايات المتحدة الأمريكية و في آسيا و في عدد آخر من الدول أين يمارس نشاطه و عدم احترام القوانين يعرض البنك لإنذارات قد تصل إلى توقيف بعض النشاطات من طرف السلطان أو سحب الإعتماد منه ....

### المبحث الثالث: إدارة مخاطر السوق لدى بنك BNP PARIBAS

يعمل بنك BNP PARIBAS جاهدا من أجل إدارة المخاطر التي يتعرض لها، فإذا كان يفرض إجراءات صارمة في سياسة منح القروض و يتحمل مشتقات القروض، التسويق لإدارة المخاطر و يضع قواعد للرقابة الداخلية و ذلك للتحكم في المخاطر القانونية و الضريبية، و يعمل على حماية أنظمة الإعلام الآلي و يبرم عقود التأمين على المخاطر المفاجئة التي تمس نشاطه ..... فلا شك أنه يعمل على إدارة مخاطر السوق خاصة و أنها تعتبر أكثر خطورة عليه، و لذلك سنتطرق إلى:

- جهاز إدارة المخاطر في بنك BNP PARIBAS .
- أدوات إدارة مخاطر السوق لدى بنك BNP PARIBAS.
- قياس فعالية إدارة مخاطر السوق باستعمال عقود المشتقات.

### المطلب الأول: جهاز إدارة المخاطر في بنك BNP PARIBAS

إن إدارة المخاطر في بنك BNP PARIBAS تعد من العناصر الأساسية في تسيير نشاطه، و لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى:

- أهداف جهاز إدارة المخاطر.
  - تنظيم إدارة المخاطر في بنك BNP PARIBAS.
- إن إدارة المخاطر تعد عنصرا أساسيا في تسيير نشاطات البنك حيث يسخر لها الوسائل و الطرق كي تؤدي مهامها بطريقة فعالة و ناجحة.
- و مهمة اللجان الساهرة على إدارة المخاطر هي استشارة مديرية البنك حول سياسة المخاطر و المساهمة في المراقبة و السهر على تطابق سياسة البنك مع أهدافه خاصة فيما يتعلق بالمرودية و تقوم كذلك بتقديم

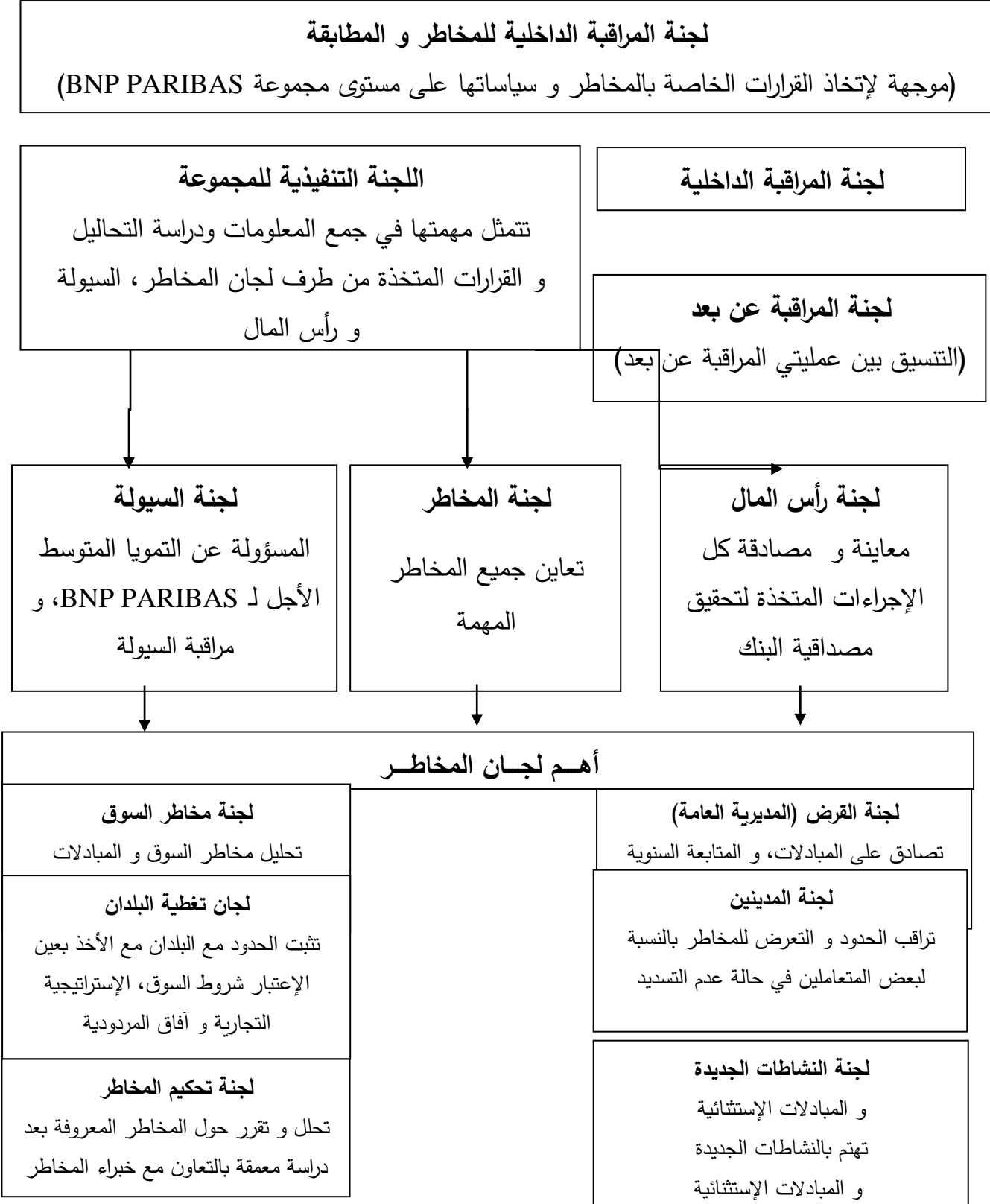
التقارير و إعلام المديرية بجميع أقسامها لاسيما مجلس الإدارة بقوانين المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، كما تضمن المطابقة conformité للقوانين البنكية فيما يخص المخاطر مع المؤسسات الأخرى.

### الفرع الأول: أهداف جهاز إدارة المخاطر

- ضمان مراقبة و متابعة هادفة للخطر.
- الإلتزام في حالة خطر ما بتقديم معلومات كاملة شاملة ودقيقة.
- الحرص على تمكين خبراء المخاطر من تحسين الطرق و الإجراءات المعمول بها و مطابقتها للمقاييس الدولية التي يستعملها المنافسون الدوليون الآخرون.

الفرع الثاني: تنظيم إدارة المخاطر في بنك BNP PARIBA

الشكل (3-8): جهاز إدارة المخاطر في البنك



المصدر: التقرير السنوي 2014 ص:378

## المطلب الثاني: أدوات إدارة مخاطر السوق لدى بنك BNP PARIBAS

تتمثل مخاطر السوق في تلك الخسائر الناتجة عن تقلبات معايير السوق المتمثلة أساسا في أسعار الأسهم، معدلات الفائدة، و أسعار الصرف و عليه سننترق في هذا المطلب إلى العناصر الأساسية التي تتأثر بتقلبات هذه المعايير و الأدوات المستعملة من طرف البنك في إدارة مخاطر السوق.

### الفرع الأول: العناصر الأساسية المتأثرة بمخاطر السوق لدى البنك

تتمثل الأدوات المالية التي تتعرض لمخاطر السوق، و التي يقوم البنك بإدارتها في: السندات الحكومية، و السندات و الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، و الأسهم و الأوراق المالية الأخرى ذات الدخل المتغير، و الديون المتمثلة بأوراق مالية.

تصنف هذه الأدوات المالية في ثلاث مجموعات هي:

#### أ - محفظة تداول:

و تضم الأوراق المالية التي يكتسبها البنك أو يبيعها بنية إعادة بيعها أو إعادة شرائها في أجل لا يتعدى 06 أشهر، و ذلك قصد الإستفادة من تقلبات الأسعار، و عادة ما تكون الأوراق المالية التي تضمها هذه المحفظة ليست محل تغطية.

#### ب-محفظة توظيف:

تضم هذه المحفظة الأوراق المالية التي يكتسبها البنك بنية حيازتها لمدة لفرق 06 أشهر و عادة ما تكون محل تغطية من طرف البنك.

#### ج- محفظة الإستثمار:

تضم هذه المحفظة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، التي يكتسبها البنك بنية الاحتفاظ بها بصفة دائمة. و تعتبر هذه الأوراق محل تغطية دائمة من طرف البنك.

و إلى جانب هذه المجموعات الثلاث هناك أيضا:

- أوراق مالية أخرى يحوزها البنك للأجل الطويل، و هي الأسهم و القيم المشابهة التي يرغب البنك في امتلاكها بصفة دائمة و ذلك للحصول على ربحية لمدة طويلة، و تكون محل تغطية دائمة من طرف البنك.

- الديون الممثلة في أوراق، و تمثل ديونا للبنك أو عليه بالأورو أو بعملات أخرى.

### الفرع الثاني: الأدوات المالية المستعملة من طرف البنك في إدارة مخاطر السوق

يستعمل البنك BNP PARIBAS لإدارة مخاطر السوق كل أنواع عقود المشتقات تقريبا، و ذلك باعتباره يتواجد في دول تتميز بأسواق مالية كبيرة و نشطة تقدم منتجات متطورة. تتنوع عقود المشتقات هذه بين عقود مشتقات على الأسهم، على معدات الفائدة و على أسعار الصرف، كما تصنف العمليات على هذه العقود إلى عمليات مغلقة و عمليات اختيارية، العمليات المغلقة هي تلك التي يجب إتمامها، أما العمليات الإختيارية فيمكن تنفيذها أو عدم تنفيذها. و قد تزايد استعمال البنك لهذه العقود في السنوات الأخيرة تبعا لتزايد مخاطر السوق هو ما توضحه الجداول التالية:

#### الجدول رقم (3-4): الأدوات المشتقة المستعملة من طرف البنك

الوحدة بليون أورو	31 ديسمبر 2013	31 ديسمبر 2014
أدوات مشتقة على معدل الفائدة	216 835	295 651
أدوات مشتقة على سعر الصرف	32 310	57 211
أدوات مشتقة على القروض	18 494	18 425
أدوات مشتقة على الأسهم	34 809	33 112
أدوات مشتقة أخرى	3 304	8 099
الأدوات المالية المشتقة و المستعملة في إدارة المخاطر	8 363	19 766

المصدر: التقرير السنوي 2014، ص 180

نلاحظ من خلال الجدول التزايد الكبير في استعمال الأدوات المشتقة من طرف بنك BNP PARIBAS وذلك خلال سنة 2013 و 2014 حيث بلغ 19766 مليون أورو خلال 31 ديسمبر 2014 و هذا ما يعني الإهتمام الكبير بهذه الأدوات المالية و التنوع في استعمالها من طرف البنك حيث نجد



الأدوات المشتقة على معدل الفائدة، أدوات مشتقة على سعر الصرف، أدوات مشتقة على القرض، أدوات مشتقة على الأسهم و أدوات مشتقة أخرى و التي تستعمل في إدارة مخاطر البنك.

### المطلب الثالث: قياس فعالية إدارة مخاطر السوق باستعمال عقود المشتقات:

تزداد فعالية إدارة المخاطر كلما كان الارتباط قويا بين سعر الأصل محل التغطية في السوق الحاضر و سعره عقد المشتقات المستخدم و تقاس قوة الارتباط كما هو معروف بما يسمى بمعامل الارتباط، فلو أن معامل الارتباط يساوي الواحد الصحيح، فإن هذا يعني أنه إذا ما استخدمت نسبة الملائمة فسوف تتم تغطية مخاطر السعر بالكامل.

أما إذا كان معامل الارتباط أقل من الواحد الصحيح فإن التغطية حتى و لو استخدمت نسبة ملائمة لن يترتب عليها التخلص الكامل من المخاطر حيث ستبقى جزء لن تتم تغطيته يطلق عليه مخاطر الأساس و هي مخاطر ناتجة عن اختلاف ظروف العرض و الطلب بين السوقيين و سوق العقود المشتقة.

سنحاول من خلال هذا المطلب قياس فعالية إدارة مخاطر السوق باستخدام عقود المشتقات لدى البنك BNP PARIBAS و ذلك بحساب معامل بين سعر الأصول التي يقوم البنك بإدارتها في السوق الحاضر و سعرها في سوق العقود المشتقة و ذلك اعتمادا على معطيات إحصائية منذ سنة 2007 و حتى سنة 2013، و سنعتمد على مخرجات برنامج SPSSV<sub>20</sub> في صياغة العلاقة بين المتغيرين:

$Y$  متغير تابع و  $X$  متغير مستقل.

حيث يمثل  $X$ : سعر الأصل في السوق الحاضر.

$Y$ : سعر الأصل في سوق العقود المشتقة.

و الجدول التالي يقدم لنا قيم المتغير بين  $X$  و  $Y$  من 2007 إلى 2013

### الجدول رقم (3-5) قيم المتغيرين $X$ و $Y$ من 2007 إلى 2013

السنة	$X_t$	$Y_t$
2007	461352	24326175
2008	444738	25240173

2009	506373	27870297
2010	471112	30908153
2011	535772	35305120
2012	610008	37504704
2013	631919	37674481
المجموع	3 661 274	218 829 103

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك من 2007 إلى 2013

و بالإعتماد على برنامج SPSS تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (3-6): نتائج برنامج SPSS<sub>v20</sub>

Corrélations		Xt	yt
Xt	Corrélation de Pearson	1	,907**
	Sig. (bilatérale)		,005
	N	7	7
yt	Corrélation de Pearson	,907**	1
	Sig. (bilatérale)	,005	
	N	7	7

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على برمجية SPSS<sub>v20</sub>

$$R = 0.907 \quad R^2 = 0.822 \quad \alpha = 0.01$$

من خلال الجدول رقم (3-6)  $R=0.907$  هذا يعني أن هناك علاقة قوية نسبية و طردية بين سعر الأصول في السوق الحاضر و سعرها في سوق العقود المشتقات.

معامل التحديد هو:  $R^2 = (0.907)^2 = 0.822$

هذا يعني أن باستعمال عقود المشتقات المختارة تساهم في تجنب 82% من مخاطر السعر و يضل الاستثمار عرضة لمخاطر أساس قوامها 18% و مصدر المخاطر الأساس هو أن ظروف العرض

و الطلب في السوق الحاضر و التي تؤثر في سعر الأصل في ذلك السوق قد تختلف عن ظروف العرض و الطلب في سوق أداة التغطية المستخدمة.

- اختيار معنوية معامل الارتباط للتأكد من معنويته الإحصائية:

من خلا الجدول نلاحظ أن:

$$\text{Sig } \alpha = 0.005$$

$$\text{حيث: } 0.01 < 0.005$$

ومنه معامل الارتباط له معنوية إحصائية أي أنه دال إحصائياً.

### خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل استخلصنا أن بنك BNP PARIBAS يستعمل أنواع مختلفة من عقود المشتقات في تغطية مخاطر السوق التي يتعرض لها، و المتمثلة أساسا في خطر تقلبات معدلات الفائدة، أسعار الصرف و أسعار الأوراق المالية، و تعتبر إدارة الخاطر لدى البنك باستعمال عقود المشتقات فعالة حيث تغط نسبة 82% من مخاطر السوق، و ما يؤكد صلابة البنك في مواجهة المخاطر هو أن الأزمات التي كانت تمس أسواق العالم، لم تهدده بشكل خطير، و من بين هذه الأزمات: أزمة الأسواق الناشئة و هي أزمات عمة مست كل الدول الناشئة و السبب تراجع سيولة الأصول، و كذلك أزمة السقوط العام في أسواق الأسهم ناتج عن ارتفاع كبير في أسعار الفائدة طويلة الأجل، و أزمة فقدان الثقة في الدولار الأمريكي و الإقتصاد الأمريكي بصفة عامة تؤدي إلى تعديلات عامة في أسعار الصرف، و ارتفاع كبير في معدلات الفائدة طويلة الأجل.

و بالرغم من أهمية عقود المشتقات في تغطية مخاطر السوق، إلا أنها ترتبط في حد ذاتها بمخاطر تتمثل في المخاطر الائتمانية المرتبطة بالطرف الآخر الذي يتعاقد معه البنك و مخاطر السوق المرتبطة بهذه الأدوات، و لذلك يعمل البنك على التنبؤ بهذه المخاطر و قياسها.

الخاتمة العامة

من خلال الدراسة التي قمنا بها، فإن نمو أدوات الهندسة المالية وتطورها أصبح من أهم النجاحات في التاريخ المالي المعاصر، فقد تطور من مجرد تصورات إلى انتشار دولي واسع النطاق، حيث عم التعامل بها في المؤسسات والأسواق خاصة منها البنوك، وتخلل استعمالها كل أرجاء النظام الدولي .

إن مفهوم هندسة المالية نجده قد أطلق مفهوما جديدا في الاقتصاد، فهو الابتكار الذي احدث تطورا على مستوى القطاع المالي لأي كيان، وهذا بفضل أهدافه الواضحة والجلية من خلال جلب أكثر عوائد بأقل تكاليف وبدون مخاطر، هذه المنتجات نجد بأنها تعمل على تعميم الاستفادة بين الأطراف المتعاملة، وهذا كله إذا أحسن استعمالها بطرق صحيحة وسليمة، وقد تكون هي المسبب للمخاطر والأزمات إذا أسيء استعمالها وفيما يلي النتائج والتوصيات المقترحة:

### نتائج الفرضيات

بالنسبة لفرضيات نتائج الدراسة سنوردها من خلال النقاط التالية :

\*توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية التي مفادها استعمال أدوات الهندسة المالية من طرف البنك يهدف إلى التقليل من المخاطر، هذا كون المخاطر التي تتعرض لها البنوك عديدة (مخاطر سعر الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر السيولة...) إذ من خلال استعمال أدوات الهندسة المالية (المشتقات بالدرجة الأولى) تستطيع البنوك إدارة وتقليل المخاطر التي تتعرض لها خاصة مخاطر السوق التي تعتبر عادة النوع الأكثر ظهور للمخاطر التي تواجهها البنوك؛

\*توصلنا إلى إثبات وصحة الفرضية التي مفادها أن بنك BNP PARIBAS يتعرض لعدة أنواع من المخاطر تتم إدارتها باستعمال أدوات مالية حديثة ومبتكرة، هذا كون البنك يمارس نشاطات مختلفة تجعله يتعرض لعدة أنواع من المخاطر (مخاطر القرض، مخاطر السوق، مخاطر تشغيلية، مخاطر سيادية، مخاطر التامين ..) لذلك فهو يستعمل عقود المشتقات التي تعتبر من أدوات الهندسة المالية المبتكرة، كما انه يعمل على التنبؤ بالمخاطر المرتبطة بها، وقياسها حتى لاتكون سببا في وقوعه في خسارة.

### نتائج أخرى

هذا وقد توصلنا إلى نتائج أخرى منها:

\*ما يزال هناك اختلاف بين الاقتصاديين حول الآثار الناجمة عن استخدامات الهندسة المالية على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى حداثة استخدامها، لكن يمكن القول عموما إن نتائجها ستكون إفلاس

الشركات إن لمتتقيد بقيود تنظيمية وقانونية،بينما ستكون نتائجها زيادة كفاءة السوق وتحقيق أهداف منشآت الأعمال وبشكل خاص البنوك في حالة انقيادها بالقوانين؛

\*إن إدارة المخاطر المالية هي عملية نظامية ومنظمة تعمل على تحديد وتقييم الخسائر المالية الناتجة عن تحقق الأخطار التي تصيب المؤسسات والأفراد،هذه الإدارة ينبغي أن تتميز بالدقة والقدرة على توقع حدوث هذه المخاطر لان حدوثها قد يكلف المؤسسة في حد ذاتها ؛

\*بالنسبة للبنك BNP PARIBASالذي كان محل الذي كان محل دراستنا، فإنه يستعمل عقود المشتقات لإدارة المخاطر سواء في تغطية عملية معينة أو في تغطية إجمالية للميزانية، ولذلك فإنه ينتبأ بالمخاطر المرتبطة بهذه الأدوات من خلال نماذج داخلية للبنك،اذ وجدنا أن هذه الأدوات لم تحقق له خسائر، بل كانت إدارته للمخاطر فعالة حيث تجاوزت نسبة 82 بالمائة.

### التوصيات والمقترحات

توصلنا من خلال بحثنا إلى جملة من التوصيات التي نلخصها فيمايلي:

\_ ضرورة وضع أسس للهندسة المالية وإدارة المخاطر وتبيان حدودها حتى يتسنى للمؤسسة المالية الاستفادة من أدواتها ومنتجاتها؛

\_ ضرورة توجيه البحث إلى تطوير المنتجات المالية لتحوط، وإدارة المخاطر المالية خاصة أننا في عصر سمته الأساسية التقلبات الكبيرة في الأسعار وارتفاع المخاطر على اختلاف أنواعها؛

\_ أن تسعى إدارة المخاطر في البنوك إلى التأكد باستمرار من أنه يجري تطوير المنتجات البنكية وتحديثها كما لزم الأمر، وأن تتم العملية بصورة مبدعة وخلاقة وليس بمجرد إجراءات وخطوات روتينية فقط؛

\_ تكثيف العمل التواصلي الذي يرفع من ثقة الزبائن والمجتمع ككل في خدمات البنك، مما يوفر الحماية من المخاطر من جهة، ويزيد من حجم المحفظة وكذا الزيادة في حجم الودائع من جهة أخرى.

### آفاق البحث

\_ دور الابتكار والإبداع المالي لمعالجة المواقف الصعبة التي تمر بها المؤسسة؛

\_ دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر المالية؛

\_ محددات نجاح إدارة المخاطر البنكية وآفاقها المستقبلية في الجزائر.

قائمة

المراجع



قائمة المراجع

أ- باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أحمد صالح عطية، "مشاكل المراجعة في أسواق المال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
2. أسعد حميد العلي، "إدارة المصارف التجارية"، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
3. بوعتروس عبد الحق، "الوجيز في البنوك التجارية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
4. حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، ط2، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن 2001.
5. خالد وهيب الراوي، "إدارة المخاطر المالية"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة.
6. دريد كمال آل شبيب، إدارة البنوك المعصرة، دار الميسر، عمان، الأردن، 2012.
7. الرشد فؤاد التميمي، "الأسواق المالية: إطار في تقييم وتنظيم الأدوات"، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2010.
8. زكريا سلامة عيسى شنطاوي، "الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس، عمان، 2008.
9. سامر جلدة، "البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2009.
10. سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2009.
11. سامي سويلم، "صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي"، مركز البحوث شركة الراجحي المصرفي للاستثمار، ديسمبر 2000.
12. سعد علي حمود العنزي، "الهندسة المالية للأعمال الاستراتيجية"، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
13. سلطان بن عايض البقمي، "المحاسبة المالية وتحديات الهندسية المالية"، السعودية: جامعة أم القرى، قسم العلوم الإدارية بكلية المجتمع، بدون سنة.
14. سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيقي عملي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.

## قائمة المراجع

15. سمير عبد الحميد رضوان، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها"، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.
16. السيد متولي عبد القادر، "الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير"، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
17. شعبان محمد إسلام البرواري، "بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي دراسة نقدية تحليلية"، دار الفكر، دمشق، 2002.
18. شقيري نوري موسى وآخرون، "إدارة المخاطر"، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
19. طارق الله خان و حبيب أحمد، إدارة المخاطر و تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، 2003.
20. طارق الله خان وحبيب أحمد، "إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، 2003.
21. طارق راشد الشمري، إدارة المصارف: الواقع و التطبيقات العلمية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
22. طارق طه، "إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
23. طارق طه، "إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2001.
24. طارق عبد العال حماد، "المشتقات المالية (المفاهيم-إدارة المخاطر...)", الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.
25. طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
26. طارق عبد العال حماد، "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
27. الطاهر لطرش، «تقنيات البنوك»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
28. عاطف عبد المنعم و محمد محمود كاشف، "تقييم وإدارة المخاطر"، مركز التطوير للدراسات العليا والبحوث، القاهرة، مصر، 2008.
29. عبد الغفار حنفي، "إدارة المصارف"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
30. عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2008.

## قائمة المراجع

31. عبد المعطي رضاء محفوظ أحمد جودة، "إدارة الائتمان"، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
  32. عبير فوزان العبادي، "إدارة المخاطر المالية في الأعمال المصرفية والتمويل"، عمان، الأردن، 2005.
  33. فريد النجار، "البورصات والهندسة المالية"، مؤسسة الشباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
  34. فريد النجار، "المشتقات والهندسة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
  35. فلاح حسن الحسني و مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة.
  36. كارين أ.هورشر تعريب عطاء الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح، "أساسيات إدارة المخاطر المالية"، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
  37. محب خلة توفيق، "الهندسة المالية الإطار النظري و التطبيقي لأنشطة التمويل و الإستثمار"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
  38. محمد أحمد غانم، "التوريق"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.
  39. محمد توفيق البلقيني، "مبادئ إدارة الخطر والتأمين"، دار الكتاب الأكاديمية، المنصورة، مصر، 2004.
  40. منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات"، ج2، منشآت المعارف، الإسكندرية، 2003.
  41. نبيل حشاد، "إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك وفقا لبازل 2"، المركز العربي للدراسات، لبنان، 2009.
  42. نبيل حشاد، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، بدون دار النشر، بيروت، لبنان، 2005.
  43. نفيسة محمد بشرى، "إدارة الائتمان" مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، بدون سنة.
  44. هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية و أدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2008.
- ثانيا: المذكرات و الرسائل

45. أمال لعمش، "دور المشتقات المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية، جامعة سطيف، 2011-2012.
46. بن عامر نعيمة، "البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2002.
47. بوزيد سارة، إدارة محفظة الأوراق المالية على مستوى البنك التجاري- دراسة حالة بنك BNP PARIBAS- مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.
48. بوعكاز نوال، "حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات لتغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، في الدراسات المالية والمحاسبية المعقدة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001.
49. بونيهي مريم، "مقررات لجنة بازل وأهميتها في تقليل المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2010.
50. تومي إبراهيم، "النظام المعرفي الجزائري واتفاقيات بازل"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة محمد لخضر بسكرة، 2007-2008.
51. جعفري مفيدة، "دور الهندسة المالية في زيادة حدة الأزمة المالية 2008"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2014.
52. جعفري مفيدة، "دور الهندسة المالية في زيادة حدة الأزمة المالية العالمية 2008"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2013-2014.
53. خالد بوخلخال، "دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر (3)، 2011-2012.

54. خالد محمد نصار، آليات تنشيط سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية ، غزة ،فلسطين، 2006.
55. ربيع بوصبيح العائش، " دور الهندسة المالية في خفض مخاطر المحافظ المالية( دراسة حالة السوق المالي للفترة 2007-2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، جامعة ورقلة، 2011-2012.
56. زبير عياش،"تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة أم البواقي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2011- 2012.
57. زكريا خلف الله، "دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2013/2014.
58. سرارمة مريم،"دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة منتوري (قسنطينة)، 2011- 2012.
59. عبد الحكيم تيطري، "استخدام الهندسة المالية لتعزيز إدارة المخاطر البنكية"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية و تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي، 2013/2014.
60. المنسبع رابح أمين ،الهندسة المالية و أثرها على الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 3 ،2010-2011.
61. هامل فريال،"دور الهندسة المالية في تأجيج أزمة 2008"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة 8 ماي، قالمة، 2013.

ثالثا: الملتقيات و المؤتمرات

62. عبد الكريم أحمد قندوز، "الهندسة المالية واضطراب النظام المالي"، بحث مقدم في إطار مؤتمر حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد العالمي، جامعة الكويت، يومي 15-16 ديسمبر 2010.
63. محمد كريم قروف، "الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: "الاقتصاد الإسلامي... ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي، غرداية، يومي 23 و 24 فيفري 2011.
64. بن رجم محمد خميسي، "المنتجات المشتقة: أدوات مستحدثة لتغطية الخطر أم لصناعة؟"، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
65. بزاز حليلة وهدى بن محمد، "المشتقات المالية ومخاطرها"، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2009.
66. بالعجوز حسين و بوقره رابح، "إدارة المخاطر المصرفية، الإشارة إلى حالة الجزائر"، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن يومي 16/17 أبريل 2007.
67. ابن سانية عبد الرحمن، "دور مؤشرات الإنذار المبكر في الإدارة السليمة لمخاطر العملية البنكية"، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر المخاطر البنكية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2008.
68. رزيق كمال و كورتل فريد، "تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية حالة البنوك الجزائرية" مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن يومي 16-17 أبريل 2007.
69. أحمد حلمي، "دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية"، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع حول: إدارة المخاطر، عمان، 16-17 أبريل 2007.

## قائمة المراجع

70. طيبة عبد العزيزومرايمي محمد، "بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية"، المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2008.
71. نعيمة بن عامر، "المخاطر والتنظيم الاحترازي"، ورقة بحث مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2010.
72. حروفش سهام و صحراوي إيمان، "دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمات المالية الحالية"، ورقة بحث قدمت للملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، يومي: 20-21 أكتوبر 2009.
73. مفتاح صالح ورحال فاطمة، "تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي"، ورقة بحث مقدمة للمؤتمرات التاسع حول: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 10/9 سبتمبر 2013.
74. ملىان حكيم، المشتقات المالية من أدوات التحوط والتغطية ضد المخاطر، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول منتجات والتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة سطيف1، يومي 05-06 ماي 2014.
75. قايدى خميسي، "دور المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق"، ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر الدولي حول منتجات الابتكار والهندسة المالية، جامعة برج بوعرييج، يوم 05-06-06 ماي 2014.
76. العايب وليد، "إشكالية استخدام المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر"، ورقة بحث مقدمة من المؤتمر الدولي حول منتجات والتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة برج بوعرييج، 2014.
- رابعا المجلات
77. بوعشة مبارك، "إدارة المخاطر البنكية مع إشارة لحالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 27 ،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2007.
78. الجلي أبو ذر محمد أحمد، "الهندسة المالية: الأبعاد العامة والأسس لتمويل الإسلامي"، مجلة المقتصد، العدد 17 سبتمبر 1996.
79. مدني بن بلغيت وإبراهيمي عبد الله، "تسيير الخطر في المؤسسة تحدي جديد"، مجلة الباحث، العدد الثالث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الثالث.
- خامسا: الأنترنت

ب- باللغة الأجنبية:

- 1- eric lamarque, " **gestion bancaire**"، Node et pearSoN, collection dirigée par jérom caby، éducation France, 2003.
- 2- Rapport Annuel 2013 BNP PARIBAS SA.
- 3- Rapport Annuel 2014 BNP PARIBAS SA.
- 4- Sylvie de coussergues"،**la gestion de la banque**"، édition Du NOD، paris ،1992.
- 5- Zuhayr mikdashi, " **la mondialisation, des marchés bancaire et financières**" défis et promesses édition economica paris 1990.



# المُلخَص

## الملخص

الهندسة المالية مجال تستغل فيه معارف و كفاءات المجالات الأخرى (رياضيات، اقتصاد، معلوماتية...) لدراسة المعلومات بطريقة علمية عميقة و دقيقة تساعد على اتخاذ القرارات الإستثمارية و الإستراتيجية للتقليل من التعرض لأخطار و تقلبات الأسواق و البورصات بالإضافة إلى صياغة حلول خلاقة لمشاكل التمويل السيولة و المخاطر الناتجة عن البيئة الإقتصادية للمؤسسات البنكية (المنافسة، السوق...).

ولقد بينت الممارسة البنكية التقليدية أن الإعتماد على منتج وحيد يعتبر فير كافي للتأقلم مع متطلبات العملاء، و من هنا برزت الهندسة المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة و أدوات مالية جديدة تتماشى مع اعتبارات الكفاءة الإقتصادية للمؤسسات.

كما مكنتنا الدراسة التي قمنا بها على بنك BNP PARIBAS بالإعتماد على تقارير نشاطاته السنوية الأخيرة من تحليل استراتيجياته في التعرف على المخاطر و إدارتها الأمر الذي ساهم في تقليل التكاليف و زيادة العائدات و الإنفتاح على الأسواق العالمية.

## الكلمات المفتاحية:

الهندسة المالية، إدارة المخاطر، المشتقات

## Résumé

L'ingénierie financière est une branche qui exploite les connaissances et les compétences d'autres domaines (mathématiques, économie, informatique ...) pour étudier l'information d'une manière profonde et adéquate afin de prendre des décisions stratégiques sans risque et éviter de s'exposer à la volatilité des marchés boursiers. Elle permet également de trouver des solutions aux problèmes liées au crédit à la liquidité et à l'environnement des institutions bancaires.

Alors que les pratiques bancaires classiques se limitent à un seul produit qui s'est avéré par la suite insuffisant devant les besoins sans cesse croissants des opérateurs, l'ingénierie financière s'est placée comme un instrument incontournable susceptible d'apporter de nouvelles solutions et des outils financiers innovants nécessaires à l'accompagnement de la performance et la compétitivité des établissements économiques bancaires.

L'étude menée sur la base des rapports annuels récents de la banque BNP PARIBAS nous a permis d'analyser sa stratégie en matière de connaissance et gestion des risques afin de maîtriser les frais, augmenter la rentabilité et permettre une ouverture sur les marchés mondiaux.

## Mots clés:

L'ingénierie financière, Gestion des risques, Les dérivés.